إرخان بكتاش

الشيعة ودولة التنظيمات

في العراق العثماني ١٨٣٠-١٩١٠

كيف انتشر المذهب الشيعي؟
وكيف تصدت الدولة العثمانية لذلك؟

ترجمة: حميد الهاشمي

الشيعة ودولة التنظيمات

في العراق العثماني (1830-1910)

كيف انتشر المذهب الشيعي وكيف تصدت الدولة العثمانية لذلك؟

الشيعة ودولة التنظيمات في العراق العثماني (1830-1910)

تأليف: إرخان بكتاش

ترجمة: حميد الهاشمي

الطبعة الأولى :2025

ISBN:978-9922-8974-6-2

جميع الحقوق محفوظة لدار ومكتبة المرهج، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، من دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، أو محررها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر

المرهج للطباعة والنشر

العراق | بغداد | شارع المتنبي | مدخل جديد حسن باشا
دار ومكتبة المرهج | almerhj1974@gmail.com
مكتبة المرهج | 0009647709629675

الإخراج الفني: كرار محمد علوان

الشيعة ودولة التنظيمات
في العراق العثماني (1830-1910)

كيف انتشر المذهب الشيعي وكيف تصدت الدولة العثمانية لذلك؟

إهداء المؤلف

إلى عايدة حبيبتي:
مع امتناني الذي لا نهاية له

الفهرس

إهداء المؤلف ٩

مقدمة المترجم ١٣

الفصل الأول: المباحث التمهيدية ١٧

مقدمة المؤلف: ١٩

الدور المتغير للشيوخ في النظام القبلي: ٢٧

المصادر المالية للأنشطة التبشيرية الشيعية: ٢٨

دور الهجمات الوهابية في تعزيز المذهب الشيعي: ٣٢

آثار التحول العقائدي في تعزيز المذهب الشيعي: ٣٤

الفصل الثاني: المنافسة الدولية في منطقة الخليج العربي ٤٥

خلفية تضارب المصالح بين الدول: ٤٩

المصالح السياسية والاقتصادية البريطانية في منطقة الخليج: ٥٠

التفوق البريطاني في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية: ٥٢

التنمية الاقتصادية في العراق: ٥٦

النفوذ الفارسي في العراق: ٥٨

المنافسة الدينية والأيديولوجية في منطقة الخليج: ٥٩

الفصل الثالث: دولة التنظيمات والقبائل الشيعية: الاستيطان والضرائب وتجنيد الرعايا الشيعة (1830-1910) ٦٣

سياسة دولة التنظيمات تجاه السكان الشيعة: ٦٨

سياسة الاستيطان العثماني في العراق: الضرائب والتجنيد الإجباري: ٧٥

لماذا حاولت الدولة العثمانية توطين العشائر في العراق؟ ٧٦

الدولة والقبائل: الرضا والإكراه: ٧٧

عشائر المنتفك في البصرة: ٨٤

ردود أفعال أبناء العشائر على سياسة التنظيمات العثمانية: ٨٩

الفصل الرابع: انتشار التشيع في العراق العثماني (1830-1908) ٩٣

أنشطة التحويل (المذهبي) في العراق: ١٠٠

دور المدن المقدسة والعلماء الإيرانيين في انتشار المذهب الشيعي: ١٠٤

الرد العثماني على أنشطة التحول الشيعي: ١٠٦

التعليم السني وعلماء السنة كوسيلة للدعاية العثمانية المضادة: ١١١

الدراويش السنة في العراق العثماني: ١١٤

الفصل الخامس: الاستراتيجية الحميدية للهيمنة: توحيد الطوائف السنية الشيعية ١١٩

فكرة الوحدة الإسلامية: ١٢٢

الخطاب المتغير للمسؤولين العثمانيين حول المذهب الشيعي: ١٢٥

خلفية سياسة الوحدة الشيعية السنية التي ينتهجها عبد الحميد في العراق: ١٢٧

حل المشكلة الشيعية في العراق: الوحدة الشيعية - السنية: ١٢٨

السياسة الإيرانية تجاه فكرة الوحدة الشيعية السنية: ١٣١

إصلاح المراقد الشيعية: كسب قلوب السكان الشيعة: ١٤٠

العمل الخيري الحميدي تجاه السكان الشيعة في العراق العثماني: ١٤٣

توحيد الشيعة والسنة: محاولة ثانية (١٩٢٠): ١٤٨

الخاتمة ١٥١

قائمة المصادر والمراجع ١٥٩

ملاحظات تمهيدية من المترجم:

- العنوان الأصلي للدراسة هو (دولة التنظيمات في العراق العثماني: القبائل والأيديولوجية/ التشيع والضرائب 1830-1910 THE TANZIMAT STATE IN THE OTTOMAN IRAQ: TRIBES, IDEOLOGY/SHIISM AND TAXATION, 1830-1910).

- كل ما يرد في الكتاب هو ترجمة للعمل الأصلي مالم تتم الإشارة إلى أنها (ملاحظة أو إضافة المترجم).
- تمت ترجمة فقرة الشكر والتقدير التي تقدم بها المؤلف إلى أشخاص ومؤسسات، وذلك من أجل تسليط الضوء على الجهات التي ساهمت في تكوين هذا الباحث، وكذلك التأكيد على العرف وأخلاقيات البحث التي من ضمنها توجيه الشكر لمن قدم الدعم والمساعدة للباحث.
- تمت ترجمة الهوامش إلى العربية من ضمنها المصادر والمراجع، وذلك بالإضافة إلى الملاحظات والإشارات القيّمة التي تضمنتها، فإن الغرض أيضاً اطلاع القارئ على المصادر والمراجع المتنوعة، التي لم تتم ترجمة الأغلبية المطلقة منها إلى العربية، رغم صلتها الوثيقة بتاريخ العراق والمنطقة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة -التي تتناول فترتي التنظيمات وعبدالحميد الثاني- إلى دراسة مدى تنفيذ سياسات الإصلاح الحميدية في الولايات العراقية التابعة للدولة العثمانية، في سياق ردود أفعال الحكومة المركزية تجاه انتشار المذهب الشيعي في القرن التاسع عشر. إن المحاور الرئيسية لهذه الدراسة هي: كيفية فهم الدولة العثمانية للهوية الشيعية، وإجراءات الدولة العثمانية ضد انتشار المذهب الشيعي في الولايات العراقية. وتعتمد هذه الدراسة على وثائق الأرشيف العثماني، وروايات المراقبين والباحثين المعاصرين حول سياسات الدولة العثمانية ضد انتشار المذهب الشيعي، والتغلغل المتزايد لبريطانيا وإيران في جميع أنحاء الخليج العربي والمناطق العراقية. كما يدرس العلاقات بين القبائل العراقية والدولة المركزية العثمانية خلال فترة التنظيمات. وفي الوقت نفسه، تهدف هذه الدراسة إلى رسم بانوراما واسعة النطاق من خلال فحص السياسات الحدودية للدولة العثمانية، ومنع انتشار المذهب الشيعي من خلال إحياء المؤسسات التعليمية السنية. وأخيراً، فإن السياسات الحدودية التي اتبعتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر في العراق لم تسفر عن إنجاز كما أرادت الدولة.

شكر وتقدير

أولا، وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني لمشرفي نادر أوزبك، الذي قدم لي التشجيع والدعم، حتى قبل أن أبدأ الدراسة في معهد أتاتورك. طوال السنوات التي أمضيتها في معهد أتاتورك. لقد ساعدني في اجتياز أصعب الأوقات، وبفضل ملاحظاته وتوجيهاته الممتازة، فضلاً عن دراساته الخاصة؛ تمكنت من بناء أطروحتي. علاوة على ذلك، أشكر تشاغلار كيدير، وشوكت باموك، وإديم إلديم، وعاصم كاراومرلي أوغلو، وسيدا ألتوغ على مساهماتهم القيمة.

كما أود أن أشكر عضوا لجنة التحكيم: جنكيز كيرلي وجولتكين يلدز، اللذان ساهما -بالتأكيد- في صياغة أطروحتي من خلال انتقاداتهم وتعليقاتهم في اجتماع لجنة التحكيم. كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لجنكيز كيرلي وأعضاء هيئة التدريس الآخرين في المعهد، الذين ساهموا في تكويني الفكري من خلال برامجهم الدراسية. أنا مدين أيضاً لتريسي لورد شين، بدين مضاعف لقراءاتها الدقيقة وتعليقاتها على أطروحتي بأكملها. كما أدين بالشكر لكاثرين كرانزلر، لتحريرها الأطروحة بصبر واجتهاد.

شاركني عدد من الأشخاص بحكمتهم الفكرية، واستفدت من النصائح السليمة التي قدمتها ناز أوزكان، ودريا دالي، وأوزليم كيناش، وسيهر غوني، وفاروق يالتشين، وإرتوغرول إركان، وأوفوك أويان، وياسين سايغيلي، وعمر ألتوغ، وبرهان دويموش، ومطالب دميرتشين، وسميح جيليك، وطارق كرامولا، وعاكف بيرق، وألب

كاديوغلو، وتوران كيسكين، وينير كوتش، وغلسيرين دومان، وسيدا أوزديمير، وأوزكان أكبينار، وبيرغول ساريوغلو. لقد كانوا دائمًا على استعداد لتقديم أي مساعدة.

كما أجد نفسي عاجزاً عن التعبير عن شكري لجميع أصدقائي، وخاصة: جيزيم جيمشيت، وسما يشار، وفاطمة أونجيل، وإكين مهموزلو، وكانان بلقان، ورضوان لانداسان. كما أنني مدين جدًا لأبي وأمي وإخوتي الذين آمنوا بي دائمًا ودعموا قراراتي.

وأدين بشكر خاص لعايدة التي وفرت لي أجواء محببة بكل صبرها وذكرياتها التي لا تنسى. لقد بذلت جهدًا مثلي؛ إذ أمضت ساعات طويلة في إعادة قراءة المسودات، وتصحيح الأخطاء، وتحرير النص بأكمله. لم أكن لأتمكن من كتابة هذه الأطروحة لولا حبها ومساعدتها التي لا نهاية لها، ولذلك أود أن أهدي لها هذه الأطروحة.

عندما كنت طالب ماجستير في جامعة بوغازيتشي، معهد أتاتورك، عملت باحثاً في «مشروع تنمية القوى العاملة الباحثة في المجال الاجتماعي»، بتنسيق من «مركز التطبيقات والأبحاث لمنتدى السياسات الاجتماعية بجامعة بوغازيتشي»، وبدعم من DPT (هيئة تخطيط الدولة). أنا مدين بالشكر لمنتدى السياسة الاجتماعية وDPT. أيضًا، أثناء كتابة أطروحتي، تلقيت دعمًا ماليًا من مشروع TÜBİTAK- الذي أجراه مشرفي البروفيسور نادر أوزبك، بعنوان «المجتمع والسياسة على محور عشور الضرائب والجباية من التنظيمات إلى الجمهورية، 1839-1925» ورقمها 113K142. وبدون هذا الدعم المالي، كان من المستحيل بالنسبة لي إنهاء أطروحتي في الوقت المحدد. أنا مدين بشكر خاص لشركة TÜBİTAK على دعمها المالي.

مقدمة المترجم

لعل من أهم عوامل الجذب والإثارة التي يتناولها هذا الكتاب إماطة اللثام عن حقيقة التحولات المذهبية، سيما التحول إلى المذهب الشيعي الاثني عشري في العراق خلال فترة القرن التاسع عشر، ما يفسر انقلاب الميزان الديموغرافي لصالح الشيعة في البلد. وإن كان في ذلك جانب محزن للبعض؛ لكنه يحمل جوانب إيجابية هي تلك التي تتعلق بإمكانية تخفيف الاحتقان الطائفي، وما من شأنه أن يقلل من التوتر والتعصب المذهبي، إذا ما علم الكثيرون أن تحولهم المذهبي قد حصل في غضون القرنين الماضيين فقط. بمعنى أدق، لا تتعصب لتشيعك؛ فإن أجدادك قبل أربعة أجيال كانوا من السنة. وهكذا يمكن أن يقال للسني المتعصب، إن إمكانية التحول المذهبي قائمة لأي من الأسباب.

فضلاً عن ذلك؛ فإن هذا الكتاب يسليط الضوء على طبيعة الصراع الإيراني العثماني على العراق، لعدة قرون، ما يبرز الأهمية الدينية والمذهبية والروحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والاستراتيجية للعراق. كذلك مما تضمنه الكتاب هو كشف الواقع الاجتماعي والاقتصادي في العراق خلال القرن التاسع عشر.

الكتاب ممتع بما حوى ومثير للفضول، من خلال طرحه أسئلة لعل الكثير يبحث عن إجابة لها، ومن تلك الأسئلة:

كيف انتشر التشيع في العراق؟

كيف تحول أهل السنة إلى المذهب الشيعي في هذه المنطقة؟

ما الآثار التي أدت إلى انتشار المذهب الشيعي في العراق العثماني؟

ما الدعاية المضادة من قبل الإمبراطورية العثمانية في مواجهة أنشطة التحول هذه؟

كيف شاركت إيران في الأنشطة التبشيرية للشعب العراقي في القرن التاسع عشر؟

ما ردود أفعال المسؤولين في الحكومات المركزية والمحلية في الدولة العثمانية على انتشار التشيع في العراق في القرن التاسع عشر؟

ما نتائج تحول الناس إلى التشيع في العراق؟

وعليه؛ فإن القارئ لهذا الكتاب سوف يطالع بشغف وصفاً وتحليلاً علمياً لظروف تلك المرحلة، سيما تلك الفترة التي وُصفت بدولة التنظيمات خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني. والمقصود بالتنظيمات: هي سياسة الدولة العثمانية في إعادة التنظيم، وتطبيق برنامج الإصلاحات السياسية الغربية، بما في ذلك إلغاء الجزية، وإصلاح حيازة الأراضي، والانتقال نحو الحكومة الاستشارية، التي سنتها السلطة العثمانية المركزية بين عامي 1839 و1876.

إن القيمة العلمية لهذا العمل تنبع من موضوعية الباحث من جهة، واعتماده مصادر مختلفة، كان عمادها الأرشيف العثماني الغزير الذي غطى تلك الفترة إلى حد كبير. ناهيك عن أن هذا العمل البحثي في الأصل عبارة عن رسالة علمية في الآداب، تخصص التاريخ، قدمها الباحث إرخان بكتاش إلى معهد أتاتورك للغة التركية الحديثة والتاريخ في جامعة بوغازيتشي Boğaziçi University عام 2015. وقد تم تقييمها وإجازتها بنجاح. ولتأكيد جدية الباحث في عمله؛ فإن اسمه قد لمع في مجاله هذا؛ إذ أنجز العديد من الأعمال المميزة في سياقات مقاربة، وأصبح اسماً يُشار له بالبنان في تخصصه. وهو

يعمل أستاذا في جامعة أوسكودار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، وينشر باللغتين التركية والإنجليزية.

علاوة على ذلك، فهو شخص متواضع طيب داعم لنشر العلم؛ فقد استجاب سريعاً لطلبي ترجمة دراسته هذه، ومنح موافقته. ناهيك عن استجابته السريعة لترجمة بعض الهوامش التي كانت باللغة التركية إلى الإنجليزية؛ كي يتسنى لي ترجمتها إلى العربية؛ لأن النص كاملاً باللغة الإنجليزية.

انطلاقاً مما ذكرت بخصوص ما يثيره الكتاب من أسئلة تميط اللثام عن فترة غامضة للكثيرين، ويجيب على تلك الأسئلة بعلمية وموضوعية، فإننا نجد أنه جدير أن يظهر إلى قارئ العربية، على أمل أن يساهم بسد الثغرة الموجودة في مجاله، وأن يمهد إلى دراسات أو ترجمات لأعمال مماثلة.

وختاماً، يود المترجم أن يتقدم بشكره الجزيل إلى كل من الاستاذ منجد الميالي والأستاذ عدي حاتم عكار لما ابدياه من معلومات وملاحظات تخص بعض المصطلحات والوقائع التاريخية الواردة في الترجمة.

الفصل الأول:

المباحث التمهيدية

مقدمة المؤلف:

رغم أن هناك كماً كبيراً من الدراسات الأكاديمية حول السياسات الحكومية في العصر الحميدي حول إعادة تشكيل عامة الناس في الأناضول والجزيرة العربية؛ لكن تأثيرات سياسات التحديث على عامة الناس في حدود الإمبراطورية، وخاصة العراق، لم تحظ بالاهتمام الكافي. ومن أجل المساهمة في سد هذه الثغرة عن العراق في العصر الحميدي (السلطان عبدالحميد الثاني)، وعن السياق الأوسع للصراعات على المناطق الحدودية للإمبراطورية المتأخرة، سأقوم في هذه الأطروحة بدراسة تنفيذ سياسات الإصلاح الحميدية في الولايات العراقية[1] للإمبراطورية العثمانية في ظروف الحكم المركزي، بضمن ذلك رد فعل الحكومة تجاه انتشار الشيعة في العراق. ولهذا الغرض؛ تدقق هذه الدراسة في الوثائق التي تم جمعها من الأرشيف العثماني، والتي تعكس أيديولوجية الحكومة المركزية بين أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأوائل العقد الأول من القرن العشرين. وهي الفترة التي انتشر فيها المذهب الشيعي في الولايات العراقية العثمانية.

---

(1) تستخدم هذه الدراسة مصطلح «منطقة العراق العثمانية» للإشارة بشكل تقريبي إلى المنطقة التي تضم ثلاثة أقاليم: الموصل وبغداد والبصرة، وتتم إدارة كل منها والتحكم فيها بشكل مستقل. في الوثائق الأرشيفية، تمت الإشارة إلى مصطلح (المنطقة العراقية العثمانية) باسم خطة عراقية «Hitta-Iraqiyye». والمصطلح يشير إلى خطة الحكومة العثمانية إدارة شؤون العراق بولاياته.

في رسالتي بعنوان «دولة التنظيمات» في العراق العثماني: القبائل والأيديولوجية/ التشيع والضرائب، «1830-1910»، كان هدفي هو أنه في سياق مشاريع بناء الدولة الحديثة، كانت برامج التنظيمات والدولة الحميدية تشترك في أوجه التشابه (1) حول توطين العشائر في العراق. خلال فترات التنظيمات وحميد(2)؛ حيث سعى موظفو الدولة إلى إخضاع القبائل البدوية للتجنيد الإجباري والضرائب في العراق، بين ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين. وفي هذا الصدد، يمكن لاستراتيجيات الدولة أن تضع العشائر المتنوعة تحت سلطتها في العراق. ولذلك؛ فإن دولة التنظيمات في أطروحتي تشمل العصر الحميدي أيضاً. وبالنظر إلى العلاقات بين الأيديولوجية والتشيع، في السياق العراقي؛ فقد حاولت كل من الإمبراطورية العثمانية وإيران فرض التشيع، والإسلام السني كأيديولوجية للدولة. ولذلك؛ فإن كلمة إيديولوجيا تشير إلى المذهب الشيعي والسنّي باعتبارهما أيديولوجيا الدولة في العراق في القرن التاسع عشر.

في هذه الأطروحة، سؤالي الرئيسي هو: دراسة كيفية تأثير الدعاية الشيعية في انتشار المذهب الشيعي في العراق الحميدي؟ وبعبارة أخرى، كيف قامت الحكومة المركزية بتحسين تقنياتها

---

(1) للمزيد حول تعريف الشيعة، انظر: جين هاثاواي، «الأرض العربية تحت الحكم العثماني، 1516-1800» (نيويورك: بيرسون لونجمان، 2008)، ص: 307. الشيعة: «أتباع طائفة الأقلية في الإسلام الذين يعتقدون أن محمد عين علي بن أبي طالب لخلافته كزعيم للمجتمع المسلم عند وفاته، وأن الخلفاء اللاحقين، أو الأئمة، يجب أن يكونوا من نسل علي وابنة محمد فاطمة. وطوائفهم الرئيسية هي الإمامية، أو الاثني عشرية؛ الإسماعيليون، أو السبعية؛ والزيدية».

(2) لمزيد من المعلومات حول أوجه التشابه بين سياسات دولة التنظيمات والدولة الحميدية، انظر: برنارد لويس، «ظهور تركيا الحديثة» (لندن، 1961)، ص: 174. وستيفن دوجويد، «سياسة الوحدة: السياسة الحميدية شرق الأناضول». دراسات الشرق الأوسط 9، رقم 2 (مايو 1973)، ص: 139.

الرسمية، مثل: التعليم الحديث، ونشر المُثل السنية في الأوساط التي ينشط فيها منافسها الشيعي؟

تكمن الإجابة على هذا السؤال في الجدلية بين طبيعة هذه الممارسات الحكومية الجديدة والواقع الاجتماعي والسياسي لمنطقة الحدود، والعراق على وجه الخصوص. وبعبارة أخرى؛ فإن سياسة توطين القبائل والتعليم والدعاية لأيديولوجية جديدة، بما في ذلك الطائفة السنية، قد واجهت تحديات تمثلت في طابع الحياة اليومية لعامة القبائل، وتنوعاتهم الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك المعتقدات الدينية. وقد أثرت هذه المواجهة بالتأكيد على تفضيل هؤلاء الأشخاص، ولهذا السبب طرحت المزيد من الأسئلة في هذه الأطروحة؛ مثل:

لماذا حاولت الدولة العثمانية توطين العشائر في المنطقة العراقية؟

وما الذي دفع هؤلاء الناس إلى تبني الهوية الشيعية في العراق؟

وأخيراً: ما العوامل التي شجعت على انتشار المذهب الشيعي في المنطقة العراقية؟

في ضوء الإجابة على هذه الأسئلة نهدف إلى تقديم صورة أوسع للمشكلة. ومن أجل ذلك نركز بشكل خاص على الحدود، وسياسات الدولة العثمانية، ومحاولتها منع انتشار التشيع، إضافة إلى مساعيها في تحويل الشيعة العراقيين إلى سنة(1).

لقد تمت بالفعل دراسة انتشار المذهب الشيعي في العراق

---

(1) للحصول على وصف أهل السنة، انظر: هاثاواي، «الأرض العربية تحت الحكم العثماني، 1516-1800»، ص: 309. أهل السنة: «أتباع طائفة الأغلبية في الإسلام الذين يعتقدون أن الخليفة يجب أن يتم اختياره بإجماع المجتمع، وهو ما يعتقد أنه جزء من السنة، أو عادة النبي محمد».

الحميدي. ومع ذلك: فإن أطروحتي تقدم دراسة أكثر شمولاً حول التحليل التاريخي لمنظور المسؤولين العثمانيين، وتستخدم طريقة منهجية لشرح آثار الممارسات الحكومية الحميدية الحديثة. ووفقاً للتقارير والمراسلات الرسمية؛ فإن نمو التشيع ينبع من عجز المراكز التعليمية السنية، والتأثيرات القوية للعلماء (رجال الدين) الإيرانيين على البدو في العراق. وكإجراء وقائي من جانب الإمبراطورية العثمانية ضد انتشار المذهب الشيعي في الولايات العراقية، حاولت الإمبراطورية العثمانية فرض سلطة العلماء السنة، وزيادة كفاءة المؤسسات التعليمية السنية في العراق في القرن التاسع عشر. ومع ذلك؛ فإن هذه السياسة الحديثة كانت مقيدة بالظروف الاجتماعية للحياة القبلية العراقية. ويبدو أنه خلافاً للادعاءات الرسمية، لم يكن للتعليم ولا للسياسة تأثير حاسم على انتشار المذهب الشيعي. ففي الواقع، واجهت السياسات العثمانية الحديثة تحدياً بسبب الوجود البريطاني والإيراني. ويمكن القول بأن الإمبراطورية العثمانية فشلت في الوصول إلى القبائل العراقية.

ستكون مساهمتي في الأدبيات هي ، إلى حد ما، إظهار وجهات نظر الإمبراطورية العثمانية حول أسباب انتشار المذهب الشيعي في أواخر القرن التاسع عشر، من خلال الإشارة إلى الوثائق الأرشيفية العثمانية. ووفقاً للتقارير والمراسلات الرسمية؛ فإن نمو المذهب الشيعي ينبع من عدم وجود مراكز تعليمية سنية، والتأثيرات القوية للعلماء الإيرانيين على البدو في العراق. لقد حاولت الدولة العثمانية، كإجراء وقائي ضد انتشار المذهب الشيعي في الولايات العراقية، فرض سلطتها وزيادة كفاءة المؤسسات التعليمية السنية في العراق في القرن التاسع عشر. لكن، خلف الكواليس، تزايد نفوذ بريطانيا وإيران في العراق العثماني.

أود في هذه المقدمة أن أقوم بمراجعة الأدبيات حول نمو المذهب الشيعي في العراق خلال القرن التاسع عشر. علاوة على ذلك؛ فإن هذه المراجعة الأدبية لن تركز على الأسباب المحددة لانتشار

المذهب الشيعي في القرن التاسع عشر، ولكنها ستستكشف مفاتيح التحول التاريخي في المنطقة العراقية. وبعد ذلك سأحاول عرض حججي حول انتشار المذهب الشيعي من خلال الرجوع إلى الوثائق الأرشيفية العثمانية. وأخيرًا، سأقوم بتلخيص محتويات فصول أطروحتي.

في الأدبيات، يشرح بعض المؤرخين الذين درسون الشيعة العراقيين، مثل: إسحق نقاش، وهالة فتاح، وخوان كول مسألة كيفية انتشار التشيع في العراق، باستخدام وثائق أرشيفية عربية وبريطانية. وكانت مقارباتهم للعوامل المسببة لنمو المذهب الشيعي في العراق مبنية على وجهات النظر البريطانية والعربية. ومن ناحية أخرى؛ فإن مؤرخين، مثل: غوكهان جيتينسايا، وسليم ديرينجيل، وزكريا كورشون يناقشون صعود التشيع في مقالاتهم وكتبهم بالرجوع إلى الوثائق الأرشيفية العثمانية، رغم أنهم لا يتطرقون بشكل كامل إلى مسألة كيفية انتشار المذهب الشيعي في العراق. من ناحيتي، أقارن البيانات التي تم الحصول عليها من مكتب رئيس الوزراء للأرشيف العثماني (BaŞbakanlık Osmanlı Devlet ArŞivleri-BOA) مع دراسات أخرى حول انتشار المذهب الشيعي في العراق. كما سأقوم بمتابعة هذا السؤال بالنظر إلى العوامل الداخلية والخارجية، ألا وهي تأثيرات إيران وبريطانيا في العراق في القرن التاسع عشر باستخدام الوثائق الأرشيفية العثمانية.

وفي هذا المجال، تأتي المؤلفات المهمة عن الشيعة العراقيين في القرن التاسع عشر للمؤرخين: إسحق نقاش، وخوان كول، وهالة فتاح. وقد ساهموا بمنظورات جديدة في الأدب الشيعي في العراق، معتمدين في دراساتهم -في الغالب- على الأرشيف العربي والبريطاني. كانت حججهم الأخرى حول انتشار المذهب الشيعي هي حفر قناة الهندية، والدور المتغير للشيوخ، والمصادر المالية للأنشطة التبشيرية الشيعية، ودور الهجمات الوهابية، والتحول العقائدي في المذهب الشيعي.

في هذه المرحلة، سأتناول أبرز مساهمات المؤرخين الذين درسوا الشيعة العراقيين، وتحديداً أولئك الذين دارت دراساتهم حول انتشار المذهب الشيعي في العراق في القرن التاسع عشر. وبالنظر إلى حججهم الأساسي؛ فإن المؤرخين، مثل: خوان كول، وإسحق نقاش يعتبرون سبب انتشار المذهب الشيعي بشكل رئيسي هو المواقف العثمانية ضد الشيعة خلال فترة التنظيمات، مثل: إجبار القبائل على الاستقرار في الأراضي الخصبة في المناطق العراقية العثمانية، وفرض الضرائب، والخدمة العسكرية الإلزامية. وستتم مناقشة تأثير سياسات التنظيمات باستفاضة في الفصل الثاني.

الآن، هناك عوامل رئيسية أخرى ستتم مناقشتها؛ لتسهيل فهم التحول الحتمي من المذهب السني إلى المذهب الشيعي - والتي كانت على النحو التالي:

- حفر قناة الهندية في العراق والدور المتغير للشيوخ في النظام القبلي.
- المصدر المالي للشيوخ.
- الأنشطة التبشيرية الشيعية.
- دور الهجمات الوهابية ضد العشائر العراقية.
- والتحول للمذهب الشيعي بين الطائفتين الأصولية والإخبارية.

وفي السطور التالية سنطلع على كيف تم تفصيل هذه العوامل في المصادر الثانوية.

حفر قناة الهندية في النجف[1]:

نظراً لحياة سكان صحاري جنوب العراق، فقد لعبت الموارد المائية دوراً كبيراً في استمرار الحياة العشائرية في العراق، بسبب قسوة المناخ، وجفاف السهول في المنطقة العراقية. وفي هذا الصدد، يمكن العثور على تفسير منطقي لنمو التشيع في كتاب خوان كول «الفضاء المقدس والحرب المقدسة». بالنسبة لكول، كان حفر قناة الهندية خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، في النجف التي يسكنها الشيعة، بمثابة المنقذ لحياة سكان النجف والمدن الشيعية المجاورة مثل كربلاء[2]. فقد قدم حفر قناة الهندية حلا لري الأراضي، وزيادة الأراضي الخصبة في وادي الفرات. في المقابل، أصبح محيط قناة الهندية من الأسباب المؤثرة لتفضيل القبائل للاستقرار؛ لأن رجال القبائل يمكنهم إنتاج محاصيل تتطلب أيدي عاملة مثل: الأرز، والتمور في هذه الأراضي الخصبة في الهندية[3]. كما أن غالبية الناس الذين يعيشون حول قناة الهندية، بالقرب من النجف، كانوا من الشيعة. وبعد استيطان القبائل في هذه المناطق، ربما فُرض قبول الهوية الشيعية كأيديولوجية محلية على رجال القبائل من قبل الشيعة الأصليين في قناة الهندية القريبة في القرن التاسع عشر[4].

---

(1) لغرض الاطلاع على أسباب حفر قناة الهندية، انظر المصادر التالية باللغة التركية: جنكيز إيروغلو، «حوليات بغداد في الولاية العثمانية» (أنقرة: معهد الاستراتيجية العالمية، TIKV، 2006)، ص: 136. «تقرير كبير المهندسين السيد بول شوندرفر: تم حفر قناة الهندية بعرض 15-12 متر عن طريق توسيعها بهدم الشواطئ، بحيث تأخذ جزءاً من مياه الفرات وتتدفق باتجاه النجف».

(2) آر آي خوان كول، «المكان المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ الإسلام الشيعي» (نيويورك: آي بي توريس، 2005)، ص: 81.

(3) سميرة الحاج، «مشكلة القبلية: حالة التاريخ العراقي في القرن التاسع عشر»، التاريخ الاجتماعي 16، العدد 1 (كانون الثاني/يناير 1991)، ص: 49.

(4) كول، «الفضاء المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ الإسلام الشيعي»، ص: 32.

يتشاطر إسحق نقاش وجهة نظر مماثلة مع كول حول تأثيرات قناة الهندية في انتشار المذهب الشيعي في العراق. وأشار إلى أن الرفاهية الاقتصادية المتزايدة للنجف مع فتح الهندية كانت عوامل مهمة في اختيار الاستيطان للقبائل؛ لأن الأراضي الخصبة في قناة الهندية أتاحت أيضاً فرصة كبيرة للحياة الصحراوية للقبائل، مع زيادة القدرة المحتملة للأراضي الخصبة. ولهذا السبب، في عهد التنظيمات، اضطرت العديد من القبائل البدوية إلى الاستقرار في المناطق المزروعة، أو تم توجيه أبناء القبائل إلى هذه الأراضي الخصبة بسبب الإنتاج الزراعي⁽¹⁾.

علاوة على ذلك؛ فإن حفر قناة الآصفية من نهر الفرات على يد سلطان عوض محمد علي شاه في الهند عزز الوضع الاقتصادي للنجف والمناطق المحيطة بها. خلقت قنوات الري الجديدة هذه مساحة كبيرة من الأراضي المزروعة في المناطق الصحراوية سابقاً. لقد اختار الجزء الأكبر من القبائل مدن المقامات هذه كأماكن للاستيطان بسبب موقع الرفاهية الاقتصادية للنجف وكربلاء⁽²⁾. وبالتالي؛ فإن الرفاهية الاقتصادية المتزايدة لمدينة النجف مع قناتي الهندية والآصفية قد أدت بشكل مباشر إلى زيادة التفاعل بين البدو والسكان الأصليين الشيعة. لذلك، بدأ البدو المستوطنون حديثاً في الانخراط في الإسلام الشيعي. وبدأت الخريطة الديموغرافية للسكان الشيعة تتغير من الأقلية إلى الأغلبية في العراق⁽³⁾.

---

(1) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 20.

(2) كول، «الفضاء المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ الإسلام الشيعي»، ص: 81.

(3) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 20.

الدور المتغير للشيوخ في النظام القبلي:

عندما بدأت القبائل في التعود على الحياة المستقرة والزراعة وتجارة منتجات زراعتها، كان من المحتم أن تكون هناك تغييرات عميقة في بنيتها السياسية والثقافية؛ لتبدأ بتقاليد قيادتها. وكما هو معروف، كان لكل قبيلة شيوخ من أسلافهم المحترمين لديهم. كان مصدر قوتهم يعتمد على التقاليد، والعادات الصارمة، كما عمل المشايخ كقضاة في المشاكل القانونية بين القبائل وكانوا يقومون بمهام مماثلة لرؤساء الدول، وكانت قرارات الشيوخ نافذة لدى الأشخاص الآخرين في القبائل(1). يكتب إسحق نقاش أن شيوخ القبائل كانت لديهم إمكانات أكبر في توجيه اتحاداتهم القبلية، وكذلك في تمثيل قبائلهم. ولذلك، أجبر الشيوخ رجال عشائرهم السنية على قبول الإسلام الشيعي في العراق. على سبيل المثال، إذا نظرنا إلى قبائل المنتفك في البصرة، نجد أنهم تحولوا إلى التشيع من السنة في القرن التاسع عشر بعد أن فعل شيخهم ذلك، ثم أصبحت كافة شرائح العشيرة ومعظم أفرادها من أتباع الشيعة، بنفوذ شيوخ العشائر الشيعية(2).

---

(1) صموئيل بارانت العقيد مايلز، «دول وقبائل الخليج العربي» (لندن: هاريسون وأولاده، 1919)، ص: 421.

(2) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 44.

المصادر المالية للأنشطة التبشيرية الشيعية:

مع انهيار البنية القبلية التقليدية التي تلت عملية التوطين. تم استبدال شخصية الشيخ الضعيفة بشخصيات دينية شيعية محلية كقادة للمجتمع. وكانت هناك عوامل أخرى أيضاً عززت مكانة القيادة الدينية الشيعية في المنطقة، وخاصة في المدن المقدسة. وفي هذا الصدد، يذكر خوان كول المصدر المالي للأنشطة التبشيرية لعلماء الشيعة؛ إذ كانت الهبات الدينية الشيعية دافعاً بالغ الأهمية للمدن الشيعية، وانتشار المذهب الشيعي في العراق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبفضل هذه الأنشطة الخيرية، منحت مدن المراقد الدينية قوة مالية كبيرة لعلماء الشيعة؛ لتغطية أنشطتهم التبشيرية. حيث تم توفير الموارد المالية للمدن المقدسة من قبل دولتين شيعيتين هما عوض (أوده Oudh)(1) في شمال الهند، وإيران في القرن التاسع عشر(2).

لقد قامت مدن الأضرحة هذه بجمع الدخل النقدي بشكل مباشر أو غير مباشر بطريقتين. أولاً: خلال زيارات المدن المقدسة، حينما يقدم الحجاج الإيرانيون والهنود التبرعات؛ حيث تستقطب

---

(1) نواب عوض هو لقب أطلق على حكام ولاية عوض الأميرية الهندية، وهم من الحكام الذين جاءوا من بلاد فارس في أوائل القرن الثامن عشر. نواب سعدات، الأول في السلالة، جاء من بلاد فارس عام 1724، وأنشأ دولة «أوده» في وقت كانت إمبراطورية المغول تتقلص. مستغلًا الوضع، سيطر عوض وجعل من فايز آباد عاصمةً له. يمكن رؤية مجد عوض في مدن ولاية أوتار براديش الحالية، مثل: لكناو، وكانبور، وفايز آباد. تدين لكناو، على وجه الخصوص، بالكثير من سحرها الحالي وبنيتها التحتية التي تشمل الفنون الجميلة والمأكولات إلى حكام عو ض السابقين، الذين جعلوا لكناو عاصمتهم فيما بعد. إضافة المترجم، نقلاً عن: The Nawabs of Awadh, Utsavpedia: https://www.utsavpedia.com/fashion-cults/nawabs-of-awadh/, available at: 21/10/2023.

(2) كول، «الفضاء المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ الإسلام الشيعي»، ص: 90.

مدن العتبات في النجف وكربلاء أعداداً كبيرة من الزوار سنوياً من الشيعة الهنود والإيرانيين. وبذلك؛ فقد حققت المؤسسات الشيعية الازدهار بهذه الطريقة، وفقاً لكول. ففي كل عام، كان يقوم ما بين 30.000 إلى 100.000 زائر من إيران والهند بالقدوم إلى مدن العراق المقدسة، أو جلب رفات أقاربهم لدفنها في (النجف وكربلاء)⁽¹⁾. وخلال هذه الزيارات، تبرع الزوار بالمال إلى المدارس الشيعية (المدارس الدينية) والعلماء (رجال الدين المراجع).

كذلك هناك مصدر مالي آخر لمراكز الأضرحة والعلماء، وهو المال من الحكام الشيعة لحكومة عوض في شمال الهند، فقد كانت خزانة حكومة عوض تقدم بانتظام أموالاً كبيرة للعلماء الإيرانيين في النجف، وكربلاء من أجل الأشغال العامة، والمؤسسات. وفقاً للسجلات البريطانية، ساهم محمد علي شاه في الأوقاف الشيعية بـ(300.000 روبية) في 1840، وتبرع بـ(30.000 ربية) ، ثم بـ(250.000 روبية) للعراق لإصلاح قنوات الري في العراق في يونيو 1839. كما أعطى ملك عوض (26.000 روبية) إلى كربلاء لأغراض دينية عام 1841، كذلك أرسل ابنه أمجد علي شاه أموالاً لبناء قناة وسد ومشاريع أخرى. كما قام بترميم مرقد الإمام العباس، ومدخل مرقد الإمام الحسين⁽²⁾ .

علاوة على ذلك، قدمت الدولة الإيرانية الدعم المالي للمدن المقدسة والعلماء الإيرانيين في العراق من خلال الزيارات والتبرعات، بسبب مصالحها الخاصة في المنطقة العراقية. فضلاً عن ذلك؛ فقد تم دمج حركة الزوار من إيران إلى الأضرحة مع التجارة، وبهذه الطريقة، بدت المدن المقامة بمثابة موانئ صحراوية وأصبحت

---

(1) المصدر نفسه، ص: 94.

(2) آر آي جوان كول، «المال الهندي ومدن المزارات في العراق 1786-1850» دراسات الشرق الأوسط 22، رقم 4 (ديسمبر 2006) روتليدج، لندن، ص ص: 470-468.

مراكز للثروة، واللاهوت(1). بالإضافة إلى ذلك، قامت الدولة الإيرانية بتلبية احتياجات العلماء، والطلاب الشيعة؛ حيث منحت إيران المال لعلماء الشيعة للسفر إلى الاتحادات القبلية لنشر المذهب الشيعي(2).

يكتب خوان كول أن معاملات الأوقاف الهندية ضمنت مبالغ كبيرة للعلماء الإيرانيين في العراق، فعلى سبيل المثال، قام المرجع الشيعي السيد علي نقي الطباطبائي في كربلاء بجمع قدر كبير من المال من نبلاء عوض في الهند. كما قدم التجار الهنود الهدايا باهظة الثمن، والقيّمة للعلماء الإيرانيين أثناء تهريب الزوار. وبفضل هذه الهدايا حصل علماء الشيعة على استقلالهم عن حاكم بغداد العثماني. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المساهمات المالية من حكام عوضة الشيعة إلى مدن المراقد، والعلماء، أعطت الشرعية لحكومة عوضة. على سبيل المثال، أشار العالمان الشيعيان السيد إبراهيم القزويني، والسيد حسين ناصر آبادي -ضمنياً- إلى أمجد علي شاه باعتباره مساعد العلماء في تبليغهم. ولذلك؛ فإن العلاقات بين علماء الشيعة في العراق، والحكام الشيعة في شمال الهند كانت مبنية على المصالح المتبادلة(3).

وبصرف النظر عن خوان كول، يشير إسحق نقاش إلى أن الدخل الذي تم الحصول عليه من الأعمال الخيرية والزيارات الشيعية، تم استخدامه لتمويل التبشير الشيعي عن طريق المؤسسات الشيعية الجديدة، والطلاب الشيعة الذين أرادوا مدن المزارات في العراق. وفي المقابل؛ فإن تزايد الوضع الاقتصادي لهذه المؤسسات التعليمية الشيعية قد مكنها من التواصل بفاعلية مع

---

(1) المرجع نفسه، ص: 461.

(2) كريستوف ويرنر، «ما هو المجتهد؟ الوظائف والطبقات لعلماء التبريزي في فترة القاجار المبكرة»، مشروع دراسات المنطقة الإسلامية IRCICA، 19 (مارس 2000)، ص: 20.

(3) كول، «الفضاء المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ الإسلام الشيعي»، ص: 94.

القبائل المستوطنة حديثاً. وقد أدى هذا الرفاه الاقتصادي إلى تسريع انتشار المذهب الشيعي في هذه المناطق.⑴

في هذا السياق، ربما يكون تمويل الأنشطة التبشيرية من خلال الجمعيات الخيرية والزيارات الشيعية قد لعب دوراً رئيسياً في انتشار المذهب الشيعي في القرن التاسع عشر. علاوة على ذلك، زودت المساهمات النقدية علماء الشيعة بالاستقلال المالي عن حكومة بغداد، عن طريق الجمعيات الخيرية، والضرائب الدينية⑵ وعائدات الوقف. ولذلك، كانت سلطة العلماء الإيرانيين هي المهيمنة في الحياة اليومية⑶.

---

(1) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 30.

(2) «المقصود الخُمس، وما يُقدم من نذور وما شابه إلى رجال الدين الشيعة». ملاحظة المترجم.

(3) فيرنر، «ما هو المجتهد؟ الوظائف: والتقسيم الطبقي لعلماء التبريزي في فترة القاجار المبكرة»، ص: 1.

دور الهجمات الوهابية في تعزيز المذهب الشيعي:

مصدر آخر يبحث في انتشار المذهب الشيعي، والضغط الوهابي[1] في العراق، هو دراسة زكريا كورشون. يذكر كورشون في هذه الدراسة، أن صعود الوهابيين بدأ في القرن التاسع عشر كحركة إصلاحية إسلامية. وبدأوا يهددون الولايات العربية مثل: عمان، وسوريا، والكويت، والبصرة، وكل جنوب العراق. على سبيل المثال، غزت الجماعات الوهابية مدينة كربلاء في عام 1801، وقتلت خمسة آلاف من الشيعة خلال فترة مراسم العزاء في شهر محرم. وفشل الوالي المملوكي سليمان باشا في التصدي لهذه الهجمات الوهابية. ثم استغلَّ علماء الشيعة في العراق هذا الأمر ليكون دافعاً لتحويل القبائل إلى المذهب الشيعي؛ لأن ذلك أحدث فجوة مع السلطة في العراق، بسبب فقدان سيطرة المماليك في هذه المناطق نتيجة الهجمات الوهابية[2].

كما كان للمواقف العدوانية للطائفة الوهابية تجاه السكان الشيعة في جنوب العراق، دور كبير في كسر الهيمنة العثمانية على الشيعة[3]. فقد فشلت الدولة العثمانية في حل المشكلة الوهابية في ذلك القرن. ورداً على الهجمات الوهابية، تمردت قبائل زبيد والخزاعل والشامية والجزيرة

---

(1) للاطلاع على وصف الوهابية، انظر: هيثواي، «الأرض العربية تحت الحكم العثماني، 1516-1800»، ص: 309. الوهابية: «الطائفة السنية المتزمتة التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية خلال القرن الثامن عشر وتحالفت مع آل سعود ضد الحكومة العثمانية وعارضوا كل البدع على سنة النبي محمد، بما في ذلك الصوفية واستخدموا إجماع المجتمع أو القياس المنطقي للوصول إلى قرار قانوني».

(2) زكريا كورشون، «السيطرة العثمانية في النجد والأحساء» (الحركة الوهابية ونشوء الدولة السعودية» (الجمعية التاريخية التركية: أنقرة، 1998)، ص: 33.

(3) إ. قيصر فرح، «عبد الحميد الثاني والعالم الإسلامي» (إسطنبول: مؤسسة ISAR، 2008)، ص: 15.

والظفير وشمر جربا وروله ضد الحكومة العثمانية عام 1814(1).

في هذا السياق، يناقش إسحق نقاش بالتفصيل، كيف أدت الهجمات الوهابية إلى زيادة الدوافع الشيعية في القرن التاسع عشر. ويكتب أن الاتحادات القبلية اضطرت إلى حماية نفسها من الهجمات الوهابية نتيجة لعدم كفاية القوة العسكرية للإمبراطورية العثمانية، وحاول علماء الشيعة زيادة دافعية العشائر ضد هذه الهجمات في المناطق العراقية مثل كربلاء والنجف؛ لأن هذا الوضع أدى إلى مخاطر أمنية على مدن المراقد(2).

بالنسبة لعلماء الشيعة، كان لأمن مدن المراقد أهميةٌ قصوى؛ لأنه كان من الضروري ضمان الحضور المنتظم للزوار، وحركة مرور الجثث نحو مدن المراقد. فقد جلبت الزيارات المنتظمة المال والمكانة إلى العلماء الفرس، وذلك بفضل الزوار الهنود والإيرانيين. ولهذا السبب حاولوا تعزيز المذهب الشيعي لتعبئة القبائل وأنشأوا جيشاً نظامياً مكوناً من القبائل الشيعية ضد التهديد الوهابي. على سبيل المثال، اتحدت قبائل بني سعيد وطي وعنزة، وتواصلت ضد الهجمات الوهابية. كما أن القبائل التي اندمجت لحماية نفسها من التهديدات الوهابية غيرت مواقعها في المنطقة العراقية، واقتربت بعض هذه العشائر من النجف وكربلاء والحلة والكاظمين. وانتقلت عشائر طي وعنزة إلى ضواحي بغداد وماردين بسبب الضغط الوهابي(3).

---

(1) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 29-28.

(2) المرجع نفسه، ص: 28.

(3) جنكيز أورهونلو، «استيطان القبائل في الدولة العثمانية»، (إسطنبول: مطبعة إرين، 1987)، ص: 113.

آثار التحول العقائدي في تعزيز المذهب الشيعي:

كانت هناك عوامل أخرى مهمة في انتشار المذهب الشيعي: أحدها أن المذهب الشيعي قد شهد تحولاً عقائدياً كبيراً في القرن التاسع عشر، ولا سيما المدرستان الأصولية والإخبارية للمذهب الشيعي في العراق. ومن أجل فهم هذا التحول اللاهوتي، نجد أنه من الضروري تعريف مفردات لشرح مفاهيم مثل «أصولية» و «إخبارية». فقد كانت هاتان المدرستان مهمتان في مذهب الإمامية في تاريخ التشيع. وكان يطلق على التقليديين اسم «الإخباريين»، بينما كان يطلق على العقلانيين اسم «الأصوليين». فقبل القرن التاسع عشر، كانت الأغلبية الشيعية الساحقة تتبع فقهاء المدرسة التقليدية. وامتنعت المدارس التقليدية عن المناقشات العقلانية الدينية، وكرسوا جهودهم للحفاظ على نظام التعليم التقليدي للأئمة. فبالنسبة لهم، كان الأئمة المصدر الوحيد، ويمكن فهم القرآن من خلال الأئمة في المذاهب الإخبارية، وبالتالي أنكروا أسلوب الحجة العقلانية في التشريع الشيعي الأصولي. وفي الفترة اللاحقة، تعرض أتباع المدرسة الإخبارية لانتقادات شديدة من قبل المدرسة الأصولية؛ لأن المدرسة الأصولية دعت إلى إجماع مصادر التشريع (القرآن والحديث) والعقل في الأمور الدينية. ولذلك؛ فإن تفوق الفهم الشيعي للمدرسة التقليدية بدأ في التراجع في القرن التاسع عشر. وفي وقت لاحق، استولى العلماء الأصوليون على المدرسة الأخبارية، وكربلاء والكاظمين وغيرها من مراكز تعليم الشيعة في العراق⁽¹⁾.

وتمثل دراسة مظلوم أويار مساهمة مهمة للأصوليين والإخباريين في الدراسات الشيعية، التي تركز على التحول العقائدي في المذاهب الإمامية. لقد اكتسب التشيع ديناميكية بفضل توليه قيادة الأصولية ضد التفسير الأخباري للفقه الشيعي في القرن التاسع عشر. وكانت مذاهب مدارس الشيخ (الإخبارية) مبنية على المعرفة الباطنية

---

(1) مظلوم أويار، «الأخبارية عند الشيعة الإمامية»، (جامعة دوكوز إيلول، أطروحة دكتوراه، 1996)، ص: 330.

والبديهية. بالنسبة لهم، المصدر الوحيد للتشريع هو القرآن والأحاديث.

لكن فقهاء المدرسة الأصولية لم يقبلوا ادعاءات المدرسة الإخبارية؛ إذ ركزت المدرسة الأصولية في التشريع فقط على أهمية الاشتقاق العقلاني للقانون من النصوص الإلهية من قبل المجتهدين (علماء الشيعة). ففي غياب الإمام الأخير المهدي المنتظر، عمل المجتهدون لصالح الإمام الغائب فقط، وقد خدم المجتهدون كعلماء دين، وممثلين للسلطة العلمانية للشيعة. يضاف إلى ذلك أن زيادة أهمية العلوم الوضعية في إيران، واتخاذ موقف المذهب الأكبري ضد العقل الرشيد، قد أدى إلى فقدان تأثيرها في المجتمع الشيعي في القرن التاسع عشر. على العكس من ذلك، كان علماء المدرسة الأصولية يتمتعون بعقلية قيادية حيوية. وزعموا أنه من الممكن العثور على إجابات لكل مسألة دينية واجتماعية من خلال المعهد الأول للفتوى الشرعية (مؤسسة الاجتهاد)(1).

وتماشياً مع أويار، أشارت نيكي كيدي إلى أن أحد أسباب انتشار التشيع، هو أن نادر شاه قد وضع المئات من عائلات علماء الشيعة والسكان الأذريين في النجف لنشر المذهب الشيعي خلال الفترة 1763-1722؛ حيث أصبحت النجف مركزًا للمؤسسات والفقه الشيعي عن طريق علماء الشيعة والأذريين الشيعة. كما تم تدريب معظم الطلاب الشيعة الفرس المتدينين؛ وإيوائهم في مدارس النجف على أيدي علماء الشيعة. فيما تم تغطية تكاليف التعليم الشيعي من قبل التجار الفرس الأثرياء. وبفضل هجرة العلماء الأصوليين إلى النجف، تمكن العلماء الأصوليون في النجف من فرض تفوقهم على أتباع الشيعة من خلال الاستفادة من فجوة السلطة في النجف(2).

---

(1) مظلوم أويار، «الأخبارية عند الشيعة الإمامية»، ص ص: 339-337.

(2) نيكي كيدي، «الدين والسياسة في إيران: التشيع من الهدوء إلى الثورة» (نيو هيفن: مطبعة جامعة ييل، 1983)، ص: 7.

يشترك إسحق نقاش في نهج مماثل لمقاربة كيدي بشأن هيمنة علماء الشيعة على مجتمعهم. ويقول إن وضع علماء الشيعة والأذربيجانيين في النجف من قبل نادر شاه، أدى إلى زيادة عدد المؤمنين السنة المتحولين إلى الإسلام الشيعي. فقد كانت هناك بعض الأسباب الاجتماعية والسياسية لتزايد نفوذ المدارس الأصولية على الإخباريين. وفي هذا الصدد، ازداد نفوذ العلماء الأصوليين بين المؤمنين الشيعة في النجف؛ إذ أدت التفسيرات الدينية الجديدة للأصولية إلى تضافر الجهود مع السياسة الشيعية بشأن انتشار المذهب الشيعي في العراق. وفقاً لهذه المدرسة الأصولية، كانت طاعة قواعد العلماء الإيرانيين هي الجوهر الأساسي للأصولية، وقد اعتقد الأصوليون أن هذه الطاعة للعلماء الإيرانيين هي طريقة إسلامية صحيحة⁽¹⁾.

حتى الآن، كانت الروايات تتألف في المقام الأول من مناقشات المؤرخين العراقيين حول العوامل المسببة لتنامي التشيع في العراق. وفي هذا الجزء سيركز الموضوع على مقاربات الدولة العثمانية لأسباب انتشار المذهب الشيعي في القرن التاسع عشر باستخدام الوثائق الأرشيفية العثمانية.

وكما سنناقش في هذه الدراسة، فهناك سببان مهمان لانتشار المذهب الشيعي في العراق؛ أحدهما كان عدم القدرة على التعليم السني، وبالتالي ظل العديد من البدو جاهلين⁽²⁾. والثاني دور العلماء الإيرانيين الشيعة الذين يعيشون في جنوب العراق. فيما تعود أسباب نمو المذهب الشيعي في العراق إلى تخلف البدو وسكان الريف، وعجز المؤسسات التعليمية السنية. لذلك، ركزت الإمبراطورية العثمانية -في الغالب- على إحياء المؤسسات التعليمية السنية العثمانية، مثل: المدارس السنية المتنقلة (المدارس السيارة)، والمدارس الحديثة لحل

---

(1) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 15.

(2) بوا، Y.PRK. MYD 23/18 1317.12.29 (30 أبريل 1900). «إن الناس جهلاء بالدين والممارسات الدينية».

مشكلة انتشار المذهب الشيعي في العراق.

كان عدم القدرة على التعليم السني في العراق أكبر تهديد للهوية السنية للإمبراطورية العثمانية. وقد استفاد علماء إيران في العراق من عدم وجود مركز تعليمي سني، وساهموا في انتشار المذهب الشيعي. وبشكل أكثر تحديداً، سمح جهل البدو في العراق للعلماء الإيرانيين بنشر المذهب الشيعي في المنطقة. لذلك، كانت ردود الفعل العثمانية ضد نمو التشيع في العراق مرتبطة بإحياء التعليم السني عن طريق إرسال علماء السنة وشيوخ الطرق الدينية إلى العراق، وكذلك افتتاح مدارس ومدارس جديدة في العراق.

وفي هذا الصدد، ستكون مساهمتي في الأدبيات، إظهار مراكز التعليم السنية كإجراء وقائي للدولة العثمانية ضد انتشار المذهب الشيعي في الولايات العراقية، وخاصة في القرن التاسع عشر باستخدام الوثائق الأرشيفية العثمانية، لكن الخوف الحقيقي للدولة العثمانية في سياق نمو التشيع كان هو النفوذ الإيراني على الرعايا الشيعة في العراق لأنهم كانوا يعتبرون إيرانيين(1).

كان الخوف الآخر داخل الإمبراطورية العثمانية في العراق، هو التغلغل الأجنبي المتزايد في العراق. فقد أشارت تقارير المسؤولين العثمانيين مراراً وتكراراً إلى النفوذ البريطاني على الوجهاء المحليين والعلماء الإيرانيين في العراق؛ إذ أشارت التقارير العثمانية التي أرسلت إلى المركز الإمبراطوري من الحاكم المحلي في النجف (أحمد سعيد)، إلى أن بريطانيا نشرت قوات في الخليج العربي، وفي نهري الفرات ودجلة. وقامت بريطانيا بتوزيع الأسلحة تدريجياً على العشائر الشيعية في جنوب العراق. كما أعطت بريطانيا المال لعلماء الشيعة للحصول على دعمهم في العراق(2). بينما اختارت الإمبراطورية العثمانية إحياء

---

(1) بوا، م. ف. 1326.04.24 MKT 1050/7 (26 مايو 1908) «يمكن اعتبار التشيع إيرانياً».

(2) بوا، 1315.12.23 Y.PRK. UM 41/117 (15 مايو 1898) «تم تزويد القبائل تدريجياً بالأسلحة من قبل البريطانيين».

التعليم السني كرد فعل ضد الأنشطة التبشيرية للعلماء الإيرانيين في المنطقة العراقية. ثم أرادت الإمبراطورية، من خلال سياسة الوحدة الشيعية السنية، كسر النفوذ الإيراني والبريطاني على الرعايا الشيعة العراقيين في القرن التاسع عشر.

فقد فتحت الإمبراطورية العثمانية مدارساً وتكيات سنية جديدة في العراق، وقد تم تعيين علماء وخطباء سنة، وشيوخ بكتاشي، ونقشبندي في هذه المؤسسات السنية[1]. ومع ذلك، لم تحقق هذه السياسات سوى القليل من النجاح، وبالنظر إلى أسباب فشل التعليم السني، أشارت التقارير العثمانية إلى أن العديد من علماء السنة المُرسلين من مدرسة السليمانية في إسطنبول، والذين كانوا على أعلى درجة في النظام التعليمي السني، كانوا يتألفون من أشخاص متشددين ومتعصبين؛ مما أدى إلى زيادة أخرى في التحول نحو التشيع، (بمعنى زيادة السكان الشيعة). وكان لديهم مهمتان على قدر كبير من الأهمية في المؤسسات السنية في المنطقة العراقية هما: منع انتشار المذهب الشيعي، وتعزيز عقيدة الرعايا السنة. ومع ذلك؛ فإن طريقة التعليم السني ضد تزايد التشيع، كانت تتمثل في تعليم المواضيع الشيعية القواعد الإسلامية الكلاسيكية للسنة مثل التجويد والعقيدة[2]. يمكن للمرء أن يجادل بأن أحد الأسباب الرئيسية لفشل التعليم السني كان توظيف أسلوب خاطئ ضد الرعايا الشيعة من قبل العلماء السنة المحافظين للغاية، الذين تخرجوا من مدرسة السليمانية التي تمثل أيديولوجية الدولة المركزية في الإسلام السني. وبالنظر إلى الأمثلة؛ فإن من علماء السنة سعيد أفندي لم يتخرج من مدرسة السليمانية؛ لكنه كان ناجحاً في أساليب التعليم السنية في سامراء. ومن المحتمل أنه فهم الإسلام السني باستخدام أساليب مختلفة عن العلماء السنة المتعصبين الآخرين من خريجي مدرسة السليمانية. وبفضله، تم دفع الرعايا

---

(1) بوا، Y.EE 9/14. 1327.04.06 (27 أبريل 1909).

(2) بوا، MYD Y.PRK. 23/18.,

الشيعة إلى التحول من المذهب الشيعي إلى المذهب السني في مدينة سامراء، التي كانت تسكنها أغلبية من الشيعة⁽¹⁾. فقد كان نهج سعيد أفندي، في الدين مختلفاً عن غيره من السنة من العلماء الذين تم إرسالهم من إسطنبول إلى العراق. أما بالنسبة للعلماء الآخرين، فقد كان فهم الدين مبنياً على تفسيرات صارمة. وهكذا فشلوا في حل مشكلة انتشار المذهب الشيعي في العراق، لكن سعيد أفندي ربما اتبع وجهات نظر أكثر إنسانية وأخلاقية في أسلوب التعبير عن الدين في سامراء. ويمكن اعتباره ناجحاً في حماية الإسلام السني في العراق.

تنقسم الدراسة الحالية إلى أربعة أجزاء. وفيها بشكل أكثر تحديداً، تشتمل الفصول: الأول والثاني والثالث على الخلفية التاريخية والإدارية لانتشار المذهب الشيعي في العراق. فيما ارتكز الجزء البحثي الأرشيفي الموسع (الفصلين الرابع والخامس) بشكل أساسي على الموضوعات المحلية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بانتشار المذهب الشيعي، والاستراتيجية الحميدية حول توحيد الطوائف السنية الشيعية في العراق.

يتناول الفصل الأول القرن التاسع عشر، الذي لم يكن فقط نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق العثماني بأكمله، ولكنه كان أيضاً علامة فارقة في التنافس الشديد بين الدول على ولاية العراق العثمانية. وبالنظر إلى أصول المنافسات؛ فإن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة الصدامات والخلافات بين بريطانيا وإيران والدول العثمانية؛ حيث بدأت الأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة العراق العثماني بالتغيّر. وبقدر ما لعبت القوى المحلية أدواراً رئيسيةً في المناطق العراقية، مثل بريطانيا، فإن من المحتمل أن تؤدي المنافسة الشديدة بين الدول (بريطانيا، - والإمبراطورية العثمانية، وإيران) إلى توتر طائفي بين السنة والشيعة في منطقة العراق العثمانية. وفي هذا السياق، يناقش الفصل الأول خلفيات صراع

---

(1) المصدر نفسه.

المصالح بين الدول حول إقليمي العراق والخليج. لقد ادعت كل من بريطانيا والدولة العثمانية وإيران السيادة على المنطقة العراقية بسبب أهميتها الاستراتيجية؛ حيث كان للعراق أيضاً طرق تجارة عبور مهمة، بما في ذلك نهري الفرات ودجلة. واستخدمت هذه الطرق لنقل البضائع الهندية والعراقية إلى أوروبا. كما استخدمت شركة لنش البريطانية (British Lunch Company)⁽¹⁾ نهر دجلة للوصول إلى السلع الزراعية الداخلية في العراق. ولهذه الأسباب، كان لكل دولة مصالح اقتصادية وسياسية متميزة في المنطقة العراقية. أرادت الدولة العثمانية حماية وضعها الاقتصادي. بينما كان لإيران مصالح في طرق الحج (الزيارة) الشيعية وأراضي التجارة الحدودية في المنطقة العراقية⁽²⁾. وأخيراً، حاولت بريطانيا توفير الأمن لطرق التجارة الإقليمية الخاصة بها، والتي كانت تقع بين الهند والخليج العربي والعراق⁽³⁾.

---

(1) «عُرفت بين العراقيين باسم (شركة بيت لنج)، أُسست في لندن في 30 تشرين الثاني 1860 باسم شركة الفرات ودجلة للملاحة التجارية، والتي غلب اسم (لنج Lunch) وأحفاده عليها في بغداد منذ العهد العثماني وحتى الآن، فجميع الشركات الأجنبية لازال ذكرها، ولكن عندما تسأل عن شركة (بيت لنج) يذكر الكثير عنها في تاريخ بغداد والعراق والشركات الأجنبية التي عملت في بغداد. أعظم شركة أجنبية في بغداد تولت النقل النهري للبغداديين من بغداد إلى البصرة، والنقل البحري من بغداد إلى لندن، مروراً بالخليج العربي، ومصر، والموانئ العربية، والموانئ الأوروبية، وحتى مدينة لندن في بريطانيا، ولمدة خمسين سنة من سنة 1860، وحتى سنة 1920، وما زالت بنايتها في شارع الرشيد التي اشتراها الحفيد الثالث للسيد (لنج)، وهو هنري بولص لنج قائمة لحد الآن، على الرغم من مرور قرن تقريباً على انتهاء أعمال الشركة في بغداد بعد أن بدأ الطيران محل السفن كواسطة نقل. المترجم عن:(طارق حرب، أعظم شركة أجنبية في بغداد (بيت اللنج) تحتكر النقل النهري والبحري، جريدة الصباح الجديد، 17/09/2018).

(2) فتاح، هالة، «سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج 1745-1900» (ألباني: مطبعة جامعة نيويورك الحكومية، 1997)، ص: 70.

(3) ف. فريدريك أنسكومب، «الخليج العثماني: إنشاء الكويت والمملكة

ويناقش الفصل الثاني بعض مشاكل العشائر الشيعية مع الدولة العثمانية، وردود أفعال أبناء العشائر على سياسات دولة التنظيمات الضريبية والاستيطانية. وكانت هذه القبائل الشيعية المختارة تتألف من أشخاص تحولوا إلى المذهب الشيعي من المذهب السني في القرن التاسع عشر. ومع الاستيطان، تحولوا إلى المذهب الشيعي بسبب سياسات التنظيمات المتعلقة بالضرائب والتجنيد الإلزامي.

في القرن التاسع عشر، عملت الاتحادات القبلية في العراق بشكل مباشر على دمجها ضمن نظام الإنتاج الزراعي ونظام اقتصادي أكبر ضمن سياق التنظيمات. أدت سياسات التنظيمات إلى زيادة الإنتاج الزراعي والضرائب، لكن تنفيذ سياسات التنظيمات أدى إلى تغيير التوازن بين رجال القبائل على المدى الطويل. ويتناول الفصل كذلك السبب وراء هذا التغيير الطائفي الملحوظ. إن حجتي هي أن تحوّل رجال القبائل إلى المذهب الشيعي ينبع من دافع مناهض للحكومة ضد سياسات دولة التنظيمات مثل: الاستيطان القسري، ودفع الضرائب. لقد واجهت العديد من القبائل، مثل: منتفك، والخزاعل، وعنزة، مشاكل كبيرة مع الدولة العثمانية بشأن التوطين والضرائب؛ حيثُ أُجبرت هذه القبائل على الاستقرار في الأراضي المزروعة، وتم جمع ضرائبها من قبل القوات العسكرية العثمانية. ولذلك كانت ردود أفعال العشائر ضد سياسة دولة التنظيمات نتيجة حتمية في ولاية العراق العثمانية. وفي السياق نفسه، توصل إسحق نقاش إلى نتائج مماثلة حول أسباب التحول إلى المذهب الشيعي باستخدام الوثائق العربية. ووفقاً له، لا يمكن فهم حجم التحول في القرن التاسع عشر بشكل كامل إلا كنتيجة غير مقصودة للسياسة العثمانية الجديدة المتمثلة في توطين القبائل(1).

ويتناول الفصل الثالث بشكل أساسي سياسات الحكومة العثمانية

العربية السعودية وقطر» (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1997)، ص: 20.

(1) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 32.

تجاه انتشار التشيُّع. إن فهم أصول هذه الانقسامات بين المذهب السني الشيعي أمر معقد. ومع ذلك، بالنظر إلى الأفكار العثمانية حول الشيعة، يُنظر إلى التشيع على أنه اعتقاد مبني على الخرافة. ففي الوثائق العثمانية، كان الشيعة يُطلق عليهم اسم الرافضيين (الرافضة: أولئك الذين لا يقبلون أبا بكر وعمر كخلفاء). وفي هذا الفصل، أركز أيضاً على الأسباب التاريخية لأصول الصراع الحالي في العراق؛ فقد كانت تصريحات الحكومة المركزية العثمانية حول انتشار المذهب الشيعي في العراق العثماني، تقول إن إيران حاولت تنفيذ مشروع توسيع نفوذها في المنطقة العراقية، وأن علماء الشيعة الإيرانيين الذين يعيشون في العراق كانوا جزءاً من ذلك المشروع الديني الشيعي. ولهذا السبب قررت الدولة العثمانية اتخاذ إجراءات ضد الجماعات الشيعية في العراق، وحاولت منع انتشار المذهب الشيعي عن طريق المؤسسات التعليمية السنية.

وفي هذا الصدد، انصبت كافة الجهود العثمانية على النحو التالي: إرسال الأئمة والدعاة السنة، وإنشاء المؤسسات السنية (المدارس والتكايا والمدارس الدينية) وتعيين قادة الطريقة السنية وعائلات السادة السنية في منطقة العراق العثمانية. إن وظائف علماء السنة والدعاة وشيوخ الطريقة السنية يمكن أن تمنع نمو التشيع، وتنشر الإسلام السني في أوساط الشعب العراقي. كما تم فرض حظر على بعض الأنشطة الشيعية بضمنها منع مراسم محرم، والزواج بين السنة والشيعة، والحد من زيارات الإيرانيين للمدن المقدسة لدى الشيعة. ومع ذلك؛ فإن مشاريع تعزيز المؤسسات السنية في المنطقة العراقية العثمانية، لم تتحقق بشكل كامل بسبب عدم كفاية ميزانية السلطة المركزية، وبعد العراق عن مركز الإمبراطورية العثمانية.

أما الفصل الرابع فقد تناول السياسات الحميدية بشأن الوحدة الشيعية السنية؛ إذ كان لعبد الحميد الثاني هدفان رئيسيان مهمّان بشأن الوحدة الشيعية السنية؛ أحدهما حماية وحدة جميع الرعايا

المسلمين في الإمبراطورية العثمانية ضد التغلغل الأوروبي المتزايد في المقاطعات الإسلامية في القرن التاسع عشر. وثانيهما، كان يهدف إلى حل المشكلة الشيعية في العراق بالطرق السلمية مع فهم عدم كفاءة سياسات التعليم والوعظ السنية في القرن التاسع عشر، وفي إطار الوحدة الشيعية السنية، بُذلت الجهود لإحياء صورة الخلافة العثمانية في عيون الرعايا المسلمين من خلال إرسال الهدايا إلى المراقد الشيعية في المدن المقدسة (النجف – كربلاء – سامراء)، وإصلاح الآثار. مقابر الشيعة (مثل: الإمام العباس – الإمام الحسن – الإمام علي).

فيما يتعلق بفكرة الوحدة الشيعية السنية، لم يهمل عبد الحميد الثاني أبداً التشاور مع المثقفين المسلمين مثل: أحمد جودت باشا، وجمال الدين الأفغاني، وكامل باشا الذين لديهم معرفة واسعة بالشريعة الإسلامية. كما أن تمويل بناء وإصلاح المراقد الشيعية كان مدعوماً بشكل أساسي من محفظة عبد الحميد الخاصة، لكن مشروع الوحدة الشيعية السنية لم يحقق نجاحاً يذكر في مواجهة تزايد السياسة الشيعية والتغلغل الأوروبي المتزايد. ومع ذلك، دعم عبد الحميد الثاني تطوير الطريقة الرفاعية في العراق في سياق سياسة الوحدة الشيعية السنية، إذ أتاحت هذه السياسة ظهور شخصيات جديدة ساهمت في الوحدة الشيعية السنية في العراق عام 1920. وقد عززت قصائد يوسف السويدي السني، بما في ذلك قصائد الإمام علي وشهداء كربلاء، الوحدة الشيعية السنية. وانضمت هاتان الطائفتان المسلمتان إلى حزب حرس الاستقلال وناضلتا ضد بريطانيا(1).

---

(1) توماس إيتش، «أنماط انتفاضة العراق عام 1920: الطريقة الرفاعية والشيعة»، (ليدن: بريل برس، 2009)، ص: 118.

الفصل الثاني:

المنافسة الدولية في منطقة الخليج العربي

إن الغرض من هذه الأطروحة هو دراسة التطورات الاجتماعية والاقتصادية للجغرافيا العراقية في أواخر القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى الروايات التاريخية والإقليمية للممارسات الاقتصادية في العراق ومنطقة الخليج. ففي الجغرافيا كان هناك ثلاثة لاعبين سياسيين رئيسيين: الإمبراطورية العثمانية، وبريطانيا، وإيران. كل ذلك وجه اهتمامهم إلى المنطقة العراقية، التي كانت لها أهمية متزايدة من خلال النقل البحري على نهري دجلة والفرات، اللذين كانا يستخدمان لنقل البضائع بين الهند والعراق. وفي هذا الصدد، كانت السيطرة على الاقتصادات المحلية للعراق، وبناء التحالفات مع التجار المحليين في مناطق الخليج أكبر أهداف هذه الدول، ولهذا السبب أحدثت التطورات تحولات اقتصادية ودينية وسياسية في العراق.

في الأدبيات، لم تتم دراسة المسلمين الشيعة في الشرق الأوسط إلا قليلاً على الرغم من أهميتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فيما لم تتمكن الدراسات الحالية من تفسير عملية التحول فيما يتعلق بالمشكلة السنية- الشيعية وانتشار التشيّع في العراق بشكل كاف. ففي الأدبيات الحالية، يفسر العلماء مثل: سليم ديرينجيل، وغوخان تشيتينسايا انتشار المذهب الشيعي في العراق على أنه صراع شيعي سني. وهي تركز على استنتاجات الأنشطة التبشيرية الشيعية في القرن التاسع عشر. ومع ذلك؛ فإن أسباب تزايد عدد السكان الشيعة في العراق لا تفسر بشكل كاف. إنهم يركزون فقط على نتائج نمو الجماعات الشيعية. ومن ناحية أخرى، يركز إسحق نقاش في كتاب «شيعة العراق» على تحولات خلفية صعود المذهب الشيعي. وفي

هذا الصدد، تتتبع هذه الدراسة مسألة تزايد الانقسامات الطائفية في المنطقة العراقية، من خلال النظر في الأساس الاقتصادي والديني للمنطقة العراقية. كما يركز على تحليل دلالات الدراسات السابقة التي تناولها المؤرخون ديرينجيل وجتينسايا ونقاش حول مناقشات المنافسة والمصالح الاقتصادية لبريطانيا وإيران والدولة العثمانية في جغرافية العراق في القرن التاسع عشر.

كما سيتضمن هذا الجزء توثيق التحولات في البنية الاقتصادية العراقية. سيتم دراسة العوامل الاقتصادية مثل التجارة الخارجية والأنشطة التبشيرية، وتبعاتها المالية كجزء من جوانب المذهب الشيعي في العراق. إن التطورات الاقتصادية التي كان لها تأثير خطير على الفوارق العرقية والجغرافية والدينية في منطقة الخليج والعراق، تستحق اهتماماً خاصاً من أجل مراقبة خلفية المشكلة الشيعية في العراق. وفي هذا السياق تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى توضيح المشهد العام والتحولات في خلفية المشكلة الشيعية.

خلال هذا الجزء من رسالتي، سيتم البحث عن إجابات للأسئلة التالية: ما الأسباب الكامنة وراء المشاكل الشيعية السنية في العراق؟ ما مدى النفوذ الاجتماعي والاقتصادي لبريطانيا في منطقتي العراق والخليج؟ ما الموارد المالية للأنشطة التبشيرية الشيعية، وأخيراً: كيف طبقت بريطانيا السياسة التوسعية في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية؟

خلفية تضارب المصالح بين الدول:

يمكن أن يكون وجود المشكلة الشيعية في العراق في القرن التاسع عشر مرتبطا بتزايد أهمية الاقتصاد العراقي، مع زيادة التجارة الخارجية، والنقل على طول الممرات العراقية عبر نهري الفرات ودجلة، ويمكن اعتبار افتتاح قناة السويس عام 1869 من ضمن دوافع النمو الاقتصادي الذي شهده العراق؛ لأن طريق التجارة القديم تغير مع إنشاء القناة، وحصل العراق على الطرق التجارية الجديدة التي كانت تستخدمها القوى الأوروبية بشكل رئيسي. علاوة على ذلك، أدى افتتاح قناة السويس إلى جلب الأموال الأوروبية إلى مناطق الخليج العربية والفارسية والعراق(1). وانتعشت اقتصادات ولايات الخليج العربي مع زيادة التجارة الخارجية باستخدام البواخر. وقد أثرت ملاءمة منطقة الخليج بشكل مباشر على النقل البحري. علاوة على ذلك، عزز نقل المواد الغذائية، والمواد الخام مكانة العراق، بسبب طرق التجارة، بما في ذلك نهري الفرات ودجلة، وقد لعبت هذه الأنهار دوراً مهيمناً في توسيع تجارة السوق من حيث نقل الأغذية والمواد الخام، وقد عبر عن ذلك سلمان حسن:

> شَهدَ القرن التاسع عشر النمو العلماني في العالم، وخاصة المجتمعات الأوروبية. كما أن ارتفاع الدخل، والطلب المتزايد على المواد الغذائية والمواد الخام، والذي سهله تطور وسائل النقل الحديثة (خاصة افتتاح قناة السويس في عام 1869 وإطلاق الملاحة البخارية في نهر دجلة في عام 1861)، كل هذه ساهمت بتوسيع الأسوق للمنتجات العراقية(2).

---

(1) أنسكومب، «الخليج العثماني: إنشاء الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر»، ص: 19.

(2) محمد سلمان حسن، «دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية للعراق 1864-1964: دراسة في نمو الاقتصاد التابع»، (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، 1970)، ص: 348.

المصالح السياسية والاقتصادية البريطانية في منطقة الخليج:

في السطور السابقة، تمت مناقشة كيف أن عدداً من التطورات الاقتصادية الجديدة في منتصف القرن التاسع عشر، مثل: توطين الاتحادات القبلية، وزيادة الإنتاج الزراعي، والتجارة، قد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على شبكات التجارة الإقليمية في العراق(1). وفي هذا الصدد، وحاول رجال الدولة الأوروبيون توسيع نطاق سيطرتهم على مناطق في الإقليم، من أجل تعزيز انتماءاتهم السياسية والاقتصادية عن طريق التفاوض مع الفاعلين المحليين في مناطق الخليج.

كانت أهمية العراق بالنسبة للقوى الأوروبية مبنية على أساس موقعه الاستراتيجي على الطريق الهندي الأوروبي(2)؛ إذ كان للعراق أهم طريق تجاري عابر بين دول جنوب أوروبا ومناطق الخليج العربي، والذي استخدمته بريطانيا في القرن التاسع عشر. لقد وفر الموقع الاستراتيجي للعراق زيادة في التجارة الخارجية، وتجارة الترانزيت في الأسواق المحلية في العراق ومنطقة الخليج في القرن التاسع عشر(3). وفقاً لحسن، مع تطور وسائل النقل الحديثة، كانت الزيادة في الطلب العالمي مفيدة جداً لضبط الهيكل الاقتصادي للعراق بالنسبة للاقتصاد العالمي(4). وفي هذه المرحلة، كان وجود العراق على طرق التجارة العراقية، وامتلاك وسائل النقل الحديثة أكبر المزايا؛ ليصبح مركز جذب اقتصادي

---

(1) هالة فتاح، «سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج 1900-1745» (ألباني: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، 1997)، ص: 113.

(2) توم نيوفينهويس، «السياسة والمجتمع في أوائل العراق الحديث: المماليك باشوات وشيوخ القبائل والحكم المحلي بين عامي 1882 و1831» (لندن: دار مارتينوس نيجهوف للنشر، 2004)، ص: 82.

(3) فتاح، «سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج 1900-1745»، ص: 113.

(4) حسن، «دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية للعراق 1864-1964: دراسة في نمو الاقتصاد المعتمد»، ص: 358.

للقوى الأوروبية.

من المهم أن نُلاحظ أن أحد الاهتمامات البريطانية الأولية في منطقة الخليج العربي، كان تأمين الهيمنة على طرق التجارة الهندية، التي كانت تمثل الجزء الأكثر أهمية في النظام الإمبراطوري البريطاني. ولذلك، كانت بريطانيا مهتمة بشدة بمنطقة الخليج لتوفير الأمن لطرق التجارة، التي كانت تستخدم للوصول إلى الهند. فيما كانت هناك أيضاً المنطقة العراقية العثمانية في شمال الخليج العربي، وقد أدى التهديد بوجود روسيا في الخليج العربي والهند على إيران والعراق، إلى دفع بريطانيا للسيطرة على هذه المناطق العراقية والخليجية[1]؛ لأن الروس يمكن أن يكتسبوا قوة مهمة في القوقاز وبحر قزوين بفضل معاهدة جولستان بين روسيا وبلاد فارس عام 1813؛ حيث بدأ الروس في الاقتراب من حدود الهند البريطانية. فيما أدى التهديد بالغزو الروسي للهند إلى إحياء التركيز الاستراتيجي البريطاني في الخليج العربي[2].

لذلك أرادت بريطانيا بسط سيطرتها على الجهات المحلية (الشيوخ)، لحماية طرق التجارة الهندية كخطوة أولى. كما حاولت بريطانيا، من خلال اتفاقيات تجارية مهمة، الحصول على حقوق حصرية من الدولة العثمانية من أجل استغلال الثروات المحلية في القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى ذلك، كانت الإمبراطورية البريطانية والعثمانية تتنافسان بشدة مع بعضهما البعض على المقاطعات العربية طوال القرن التاسع عشر، وحاولتا السيطرة على التجارة الإقليمية في منطقة الخليج والعراق[3].

---

(1) جودت كوجوك، إيران-العراق: «بروتوكول إسطنبول لعام 1913 بشأن تحديد الحدود»، (إسطنبول: Edebiyat Fakültesi Matbaası، 1981)، ص 244.

(2) جي بي كيلي، «بريطانيا والخليج الفارسي 1880-1795»، (أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1968)، ص: 260.

(3) فتاح، «سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج 1745-1900»، ص: 186.

التفوق البريطاني في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية:

في القرن التاسع عشر، أصبحت التجارة الخارجية، الاحتكار الرئيسي للسفن البريطانية والتجار البريطانيين في العراق. ففي عام 1862، تم إنشاء شركة لنش البريطانية المختصة بالشحن للعمل على نهر دجلة من أجل الوصول إلى البضائع العراقية الداخلية ونقل قواتها من بغداد إلى البصرة، ومن هناك إلى بومباي. وقد وفرت هذه التطورات زيادة تدريجية في تجارة العراق البحرية مع الهند. وتم نقل البضائع العراقية من التمور والقمح والشعير والخيول إلى الهند وأوروبا، وقد تم نقل هذه السلع بسرعة وكفاءة إلى الهند، باستخدام ممر شط العرب المائي (الواقع في جنوب العراق)، والذي كان بمثابة شبكة تجارية حيوية لتوزيع البضائع(1). وفي هذا الصدد، كانت بعض السلع الموزعة بين البلدان على النحو التالي:

جلبت القوافل من بلاد الشام العملات الذهبية والفضية، والأواني النحاسية، وشالات الأنجورا، والسلع الحلبية، والحرير، والساتان، والدانتيل الذهبي والفضي، والقماش الجوخ الفرنسي، والمجوهرات والأواني الزجاجية الفينيسية، والقرمزي، والتبغ. ومن بلاد فارس جاءت التوابل، وماء الورد، والفواكه المجففة، والنحاس القديم والأفيون، وغيرها من المخدرات، ومن مسقط جاء العبيد، والعاج من أفريقيا، والبهارات من جزر الهند الشرقية، وقطع القطن، وشالات كشمير، والسكر، والأرز، والنيلي، والحديد، والرصاص، والقصدير التي جلبت من الهند. تم إعادة شحن البضائع المستوردة من بلاد الشام -تقريباً- إلى بلاد فارس والجزيرة العربية ومسقط والهند، في حين وجدت البضائع القادمة من الخليج من تلك الأماكن طريقها شمالًا، عن طريق النهر أو القوافل، إلى بغداد وحلب(2).

لقد أدى تزايد نقل السلع إلى التطور المالي؛ لأنه كان أرخص نقل

---

(1) المصدر نفسه، ص: 159.

(2) كيلي، «بريطانيا والخليج العربي 1795-1880»، ص: 36.

للبضائع من الأراضي الصالحة للزراعة إلى الساحل عن طريق النقل المائي في دجلة والفرات في العراق. كانت طرق تجارة المياه هذه تحت سيطرة التجار الجدد (الشيوخ) بسبب الامتيازات الممنوحة لحاملي سندات الملكية. وفي الظروف المتغيرة للقرن التاسع عشر، فقدت الحكومة العثمانية السيطرة على التحالفات التجارية في هذه المناطق⁽¹⁾، مما أدى إلى مجاعات في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، وأدت هذه المجاعات إلى تصاعد المنافسة بين الدولة العثمانية وبريطانيا في احتكارات تجارة الحبوب. ولهذا الغرض كانت السيطرة على الاقتصادات المحلية للعراق أحد أكبر أهداف التجار البريطانيين. حاول البريطانيون بناء تحالفات مع التجار المحليين في مناطق الخليج، وخاصة في مناطق إنتاج الحبوب. وفي هذا الصدد، أجبر النفوذ المتزايد للحكومة البريطانية السلطات العثمانية على إعادة التفكير في استراتيجيتها الحيوية في مناطق الخليج والعراق في ستينيات القرن التاسع عشر⁽²⁾.

وفي الوقت نفسه، فإن التقرير الذي أرسله المسؤول مشير نصرت باشا من العراق، بشأن السياسة البريطانية في ولايات الخليج العربي، يساعد على فهم كيف سادت بريطانيا في هذه المنطقة. وقال التقرير إن البريطانيين يبحرون مرتين على الأقل في الأسبوع من أجل إظهار قوتهم، والسيطرة على الدول الأخرى في مناطق الخليج العربي مثل: العراق، وعمان، وقطر ،والكويت. وجاءت السفن البريطانية في الغالب إلى البصرة من لندن حاملة البضائع. كانت هذه السفن التجارية مصحوبة بسفن حربية بريطانية، والتي كانت بمثابة مركز حراسة عسكري بريطاني في الخليج العربي من أجل توفير الأمن للسفن التجارية⁽³⁾.

---

(1) فتاح، «سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج 1745-1900»، ص: 153.

(2) المصدر نفسه، ص ص: 160-150.

(3) بوا، ي.ي، 3/11، ص. 5. 12.1327.06 (27 نيسان 1909) «مازي

كانت الحدود الدقيقة للسيادة العثمانية على منطقة الخليج العربي، في ذلك الوقت غامضة. كانت الفجوة في السلطة كبيرة جدًا لدرجة أن القوارب الصغيرة لم ترفع أعلام الإمبراطورية العثمانية. لذلك، يمكن اعتبار سواحل الخليج العربي تحت سيطرة بريطانيا. وبالنسبة لهذه المجتمعات في منطقة الخليج، كان لدى بريطانيا وسيلة للحصول على مزايا من خلال السفن الحربية، التي ترفع العلم البريطاني. وفي هذا الصدد، كان هدف السياسة البريطانية هو إقامة حكومة عربية في شبه الجزيرة العربية وإدارة السودان في أفريقيا مع غزو مصر. وستكون هذه الحكومات الجديدة في شبه الجزيرة العربية وأفريقيا تحت سيطرة بريطانيا بشكل أساسي⁽¹⁾.

علاوة على ذلك، بدأ الزحف التجاري البريطاني في الخليج يؤثر على زيادة مذهلة في الشحن البريطاني، وصعود أسطول مسقط في عمان. فيما يتعلق بأنشطة التجارة البحرية بين المحمرة في العراق والهند في خمسينيات القرن التاسع عشر، كتبت هالة فتاح أن المحمّرة استوردت البضائع الهندية من بوشهر (في إيران) بواسطة القوارب. ومن بين السلع المدرجة بضائع مثل: السكر، والشاي، والزنجبيل، والفلفل، وجذر جوزة الطيب، والنيلي، والمنسوجات، من مدينتي غوجارات، وبيناريس. كما استوردت أيضاً السلع الإنجليزية المصنعة، والقمصان القطنية، والقطن، والبنادق، والمسدسات، والصوّان، والبارود، والرصاص، والحديد، والقصدير، والخزف الصيني، والأواني الزجاجية⁽²⁾. وفقًا للتقارير؛ فإن هناك شيئان لفتا انتباه بريطانيا إلى سواحل الخليج العربي. كان الخليج العربي همزة الوصل بين الهند وولايات الخليج والأراضي الخصبة الواسعة التي كانت تستخدم

ومستقبل العراق أهفالين دير لايهادر».

(1) بوا، ي.ي، 3/11، ص. 5. «إنجلتر، بحر فارس سيفاهلينين هاكي أوزيرينيدي بير نوفوز كيسب إيلميشتير».

(2) فتاح، «سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج 1745-1900»، ص: 73.

في الإنتاج الزراعي لهذه المناطق في الجهة الفارسية(1).

في الوقت نفسه، غزت بريطانيا كل من: مدينة المحمرة، وشط العرب، والجزء الجنوبي من نهر دجلة للسيطرة على طرق التجارة. وعلى الرغم من أن بريطانيا حصلت على إذن من الإمبراطورية العثمانية، لإدارة سفينتين بخاريتين على نهر الفرات؛ فإنها اغتصبت جزءاً من نهر دجلة حتى بغداد والفرات وشط العرب لتجارتها، بسبب عدم وجود مراكز شرطة عثمانية، وحكام محليين في منطقة العراق. ولهذا السبب، لم يطالب المركز الإمبراطوري بحق في ممتلكاتهم في الخليج العربي. وفي وقت لاحق، يبدو أن بريطانيا ادعت شرعية سيطرتها على هذه المناطق. ويبدو أن شبه الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي قد تُركت لبريطانيا(2).

من المهم الإشارة إلى ما ذكرته التقارير، عن أنشطة ضباط القنصل البريطاني في سواحل الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية؛ إذ كان هناك قنصلان بريطانيان تم تعيينهما لكسب قلوب وعقول العرب في بغداد والموصل. وكان هؤلاء القناصل البريطانيون يبحثون باستمرار عن طرق لكسب الدعم السياسي من زعماء القبائل في منطقة الخليج. فعلى سبيل المثال، أعلن بعض الضباط البريطانيين أنهم وهابيون من أجل التأثير على القبائل الوهابية. ومن ناحية أخرى، قدموا المساعدة المالية لعلماء الفرس والفقراء الشيعة من أجل كسب محبة الشيعة.

قدم هذان المسؤولان القنصليان كل أنواع التضحيات من أجل استحواذ النفوذ على السلطات المحلية. علاوة على ذلك، فقد كانوا يسافرون باستمرار في جميع أنحاء المناطق العربية والفارسية. وكانوا يتحدثون العربية والفارسية بطلاقة مع السكان المحليين. لقد قدموا هدايا

---

(1) بوا، Y.EE، 3/11، ص: 15-7.

(2) بوا، Y.EE، 3/11، ص: 15-7. «لا يوجد أي دليل أو إثبات للملكية في الخليج».

لشيوخ العرب وحاولوا تحريض الشيوخ في سواحل الخليج العربي ضد الإمبراطورية العثمانية(1). ونتيجة لأنشطة المسؤولين البريطانيين، قامت بريطانيا ببناء شبكة كبيرة على سواحل الخليج العربي.

التنمية الاقتصادية في العراق:

أدت العلاقات التجارية البريطانية والأوروبية المتنامية إلى تحول الاقتصاد العراقي طوال القرن التاسع عشر. كما نما السوق الإقليمي في العراق، ومنطقة الخليج مع قناة السويس. وفي هذا الصدد، كان للعراق أهمية كبيرة على طرق التجارة الخليجية، التي زادت من خلالها عائدات الإنتاج الزراعي. وقد وصل إجمالي تجارة العراق إلى 70 في المائة من البضائع البريطانية في القرن التاسع عشر(2). ومن الناحية الاقتصادية، كانت إحدى أكبر مزايا العراق بالنسبة لبريطانيا هي السيطرة على الطرق النهرية والبحرية مثل نهري دجلة والفرات. وكانت هذه الأنهار تستخدم بشكل خاص لنقل المنتجات التجارية القادمة من الهند البريطانية ومناطق الخليج الأخرى إلى أوروبا عن طريق شركة لنش، وهي أحد فروع شركة الهند الشرقية في العراق. على سبيل المثال، تم إرسال جميع الأغنام التي تمت تربيتها في العراق تقريبًا إلى أوروبا(3). قامت شركة لنج بنقل البضائع بين العراق والهند عبر الطرق النهرية لنهر دجلة وشط العرب. ونظراً لأهمية المصلحة الاقتصادية للعراق، حاول البريطانيون زيادة كفاءتهم في الولايات العراقية وسواحل مناطق الخليج العربي.

---

(1) بوا، ي.ي، 3/11، ص: 10.

(2) حسن، «التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق 1869-1939»، ص: 151.

(3) بغداد سالناميسي، 1899، «يتم دائمًا نقل القمح الزائد إلى أوروبا». ص: 24.

من المهم أن نلاحظ أنه في خمسينيات القرن التاسع عشر، اكتسب العراق أهمية بسبب حقيقة أن العراق أصبح مورّداً رئيسياً للحبوب إلى منطقة الخليج العربي، وكانت لديه طرق إمداد مثل نهري دجلة والفرات لنقل البضائع الهندية إلى منطقة الخليج⁽¹⁾. قامت شركة لنش البريطانية على نهر الفرات بنقل المنتجات البريطانية إلى البحر الأبيض المتوسط والأناضول. كما كانت بريطانيا بحاجة إلى العراق في منطقة الخليج؛ لنقل منتجاته والسيطرة على التجارة الإقليمية. ولذلك حاولت بريطانيا توسيع أساليبها السياسية والتجارية في الخليج العربي في القرن التاسع عشر. وقد مكنهم ذلك من فرض نفوذهم والسيطرة على الأراضي التي لها منفذ على خليج عمان، وبالتالي الخليج العربي، وهو ما توج بسيطرة بريطانيا على الكويت الاستراتيجية في بداية القرن العشرين⁽²⁾.

كما أن معظم المناطق العراقية كانت تحت سيطرة زعماء العشائر وأعيانها، خاصة في المدن الشيعية، ولذلك أراد البريطانيون التواصل مع وجهاء الشيعة في العراق، خاصة في مدن النجف وكربلاء وسامراء وجنوب العراق؛ لأن العتبات كانت لها قوة متنامية في المنطقة. هذه العلاقة أزعجت الحكومة المركزية وسلطة عبد الحميد الثاني⁽³⁾. وعلى الرغم من كل محاولات الحكومة المركزية والمحلية، فشل العثمانيون في القضاء على النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية⁽⁴⁾. ونجحت بريطانيا في الحفاظ على سيطرتها على منطقة

---

(1) أنسكومب، الخليج العثماني: «إنشاء الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر»، ص: 20.

(2) إ. قيصر فرح، يمن السلاطين: «تحديات القرن التاسع عشر للحكم العثماني»، (نيويورك: آي بي توريس، 2002)، ص: 14.

(3) غوكهان تشيتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق: 1908-1890»، (لندن: دراسات سوس/روتليدج حول الشرق الأوسط، 2006)، ص: 120.

(4) أنسكومب، «الخليج العثماني: إنشاء الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر»، ص: 20.

العراق والخليج. علاوة على ذلك؛ فإن موقع العراق ضمن الفرصة الأولى لنقل المنتجات إلى البحر الأبيض المتوسط أو أوروبا عن طريق النهر لبريطانيا[1].

ففي نهاية المطاف، أعادت الحكومة العثمانية سلطتها في المنطقة. لحماية مصالحها الاقتصادية ضد القوى الأوروبية. وكان العامل الأساسي لعودة ظهورها في العراق هو التنظيمات كرد فعل على المصالح الاقتصادية لبريطانيا والدول الأخرى. بالنسبة لأنسكومب، كان أحد أهداف التنظيمات هو تقليص نفوذ القوى الأوروبية على المقاطعات العربية[2]. ويمكن النظر إلى سياسات توطين القبائل والجهود المبذولة لكسر القوى المحلية في إطار إصلاحات التنظيمات على أنها السياسات التي تهدف إلى إرضاء البدو العرب. كما أن الجهود الرئيسية في التنظيمات عززت ووسعت الهيمنة العثمانية على الولايات العربية في سبعينيات القرن التاسع عشر، وأعادت تنظيم حيازة الأراضي، والإنتاج والإيرادات بسبب المشاكل المالية للإمبراطورية[3]. ولذلك فكر عبد الحميد الثاني في إبقاء الدول الأوروبية خارج المناطق العربية.

النفوذ الفارسي في العراق:

كانت المقاطعات الحدودية الشرقية للعثمانيين في العراق، هي المناطق المتنازع عليها بين الإمبراطورية العثمانية وإيران. جنباً إلى جنب مع إصلاحات التنظيمات، أصبحت ممارسات المركزية واستعادة السيطرة على المناطق، اعتباراً مهماً في العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية وإيران. وفي هذه المنطقة الحدودية، أصبح علماء الشيعة

---

(1) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 158.

(2) أنسكومب، «الخليج العثماني: إنشاء الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر»، ص: 19.

(3) فتاح، «تاريخ مختصر للعراق»، ص: 142.

في العراق لاعباً رئيسياً في السياسة الإيرانية كإجراء مضاد للحكومتين العثمانية والبريطانية. وكانوا منخرطين في أنشطة تبشيرية، عبر المساعدة المالية من الشيعة الإيرانيين والهنود وبريطانيا. علاوة على ذلك، كانت للمدن المقامة في العراق مميزات كبيرة على الدولة الإيرانية، من حيث السيطرة على طرق التجارة بفضل السكان الشيعة الذين يعيشون في جنوب العراق. وفي هذه المناطق، أنشأ التجار الإيرانيون شبكة أساسية ومربحة لتوزيع البضائع القادمة من شط العرب إلى البصرة وبغداد، ومن هناك إلى المدن الحدودية الفارسية. ولذلك تم التواصل مع التجار العراقيين والبريطانيين من أجل السيطرة على هذه الطرق النهرية في العراق والخليج. وفي الوقت نفسه، لعبت طرق الحج (الزيارة) من إيران إلى العراق دوراً رئيسياً في زيادة عائدات التجار الفرس. ومن المعروف أيضاً أن العديد من الحجاج شاركوا في التجارة⁽¹⁾. وبعبارة أخرى، لم تكن مدن الزيارات تؤدي الممارسات الدينية فحسب، بل كانت لديها أيضاً أنشطة اقتصادية. على سبيل المثال، كانت كل من الحلة والبصرة والمحمرة؛ حيث إن بعض هذه مدن تحتوي مراقد دينية، بها أسواق، وهي ذات بُنية قَبَلِيّة كبيرة ومراكز للتبادل التجاري.

المنافسة الدينية والأيديولوجية في منطقة الخليج:

في القرن التاسع عشر، بدأ الدين يلعب دوراً هاماً في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدول؛ حيث أتاحت بداية إعادة تفسير الدين والطوائف، إمكانية كبيرة لتعزيز الهويات والحركات الدينية. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام الدين كوسيلة لتحريك أعداد كبيرة من المجتمع، وتم إعادة اكتشاف قوة الهوية الدينية من أجل تعبئة السكان وتوحيدهم. كما شهد العالم الإسلامي العديد من الحركات الدينية في المناطق الإسلامية، بسبب

---

(1) فتاح، «سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج 1745-1900»، ص: 70.

تراجع السلطات المحلية وتزايد الخلافات الاجتماعية والثقافية(1). ولذلك تنافست العديد من الدول فيما بينها حول انتشار مذاهبها الدينية في المناطق الإسلامية. فقد كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا من بين الدول التي أدارت أعظم الأنشطة التبشيرية في دول الشرق الأوسط(2). على سبيل المثال، أشار تقرير كتبه مشير نصرت باشا عام 1900، إلى أن المبشرين البريطانيين قاموا بإعداد الكتب العربية التي تقدم المعلومات عن المسيحية؛ حيث تم تسليم هذه الكتب التبشيرية العربية بشكل خفي أو واضح إلى أشخاص يعيشون في منطقة الخليج(3). وفي هذا الصدد، يمكن أيضاً تقييم الحركات الطائفية المتصاعدة مثل: الوهابية، والسلفية، والتشيع في الإسلام في مجتمعات الشرق الأوسط في سياق الأصولية الدينية. لذلك؛ يمكن النظر إلى الطائفية أيضاً على أنها المبعث الأساسي للهوية السياسية الحديثة. وفي هذا السياق، يبدو أن دافع احتلال الإمبراطورية العثمانية لشمال غرب إيران هو الحركة المذهبية التي قامت على أساس الدين والطائفة بين إيران والإمبراطورية العثمانية.

خلال فترة الحرب الروسية اليابانية عام 1905، كانت كل من إيران والإمبراطورية العثمانية تكافحان مع بعضهما البعض لإعادة فرض هيمنتهما على الأراضي الحدودية طوال القرن التاسع عشر. وفي هذه الحرب، احتلت الدولة العثمانية شمال غرب إيران. وتعاونت القوات العثمانية مع الأكراد السنة من إخوانهم في الدين، الذين احتلوا المناطق الإيرانية بحجة إنشاء منطقة عازلة ضد التوسع الروسي.

---

(1) طالب كوتشوكجان، «بعض الأفكار في الحركة الوهابية والحركات السنوسية»، الفصلية الإسلامية 37، رقم. 4 (1993)، ص: 237.

(2) صبري أتيش، «إمبراطوريات على الهامش: نحو تاريخ الحدود العثمانية الإيرانية وشعوب المناطق الحدودية، 1843-1881»، (جامعة نيويورك: رسالة دكتوراه، 2006) ، ص: 320.

(3) بوا، ي.ي، 3/11 ص: 10-6.

احتلت هذه القوات العثمانية بلدات إيرانية مثل : سلماس، وشهريك، وسوماي، وبرادوست، وترجيفار، ومجيفار، ودشت، وباراندوز، ودشتبيل، وأوشنو، وسالدوز، ولاهيجان، وسردشت، وآلان، وباين. وكان هذا الحدث مؤشراً على ظهور القوة السنية العثمانية(1). ومن ناحية أخرى، اتبعت إيران سياسة مماثلة مثل الهجوم المضاد على الأراضي الحدودية العثمانية. وحاولت إيران إقامة التفوق الشيعي في الأراضي التي احتلها أهل السنة(2).

لا شك أن الدولة العثمانية واجهت في أواخر القرن التاسع عشر مشكلة شيعية في المنطقة العراقية. على سبيل المثال، كانت التطورات الاقتصادية للمناطق من حيث التجارة الإقليمية موازية للأحداث السياسية والدينية مثل المشاكل السنية الشيعية في العراق. كان هناك سبب أو أكثر للتنافس الشديد بين الدول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إن تقييم العوامل الرئيسية لجهود التحول المذهبي بين السنة والشيعة يمكن أن يمهد الطريق لاستنتاج رئيسي. فمن الواضح أن كل دولة كانت لها مصالحها المميزة في المنطقة العراقية مع تأثيرات ذلك على التطورات الاقتصادية في العراق. أولاً: حاولت السلطة العثمانية حماية وضعها الاقتصادي من خلال زيادة حجم عائدات الضرائب والحفاظ على الزراعة. وثانياً: حاولت إيران حماية طرق حجاجها (الزوار) الشيعة وتجارتها الحدودية وقوافلها التجارية مع العراق. وأخيراً: حاولت بريطانيا توفير الأمن لطرق التجارة الإقليمية التي تقع بين الهند والخليج العربي والعراق. هذه المصالح للدول قادتها إلى إقامة علاقة أوثق مع المنطقة العراقية.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي تجاهل طبيعة انتشار المذهب الشيعي. تم تحديد البنية الاجتماعية للعراق في الغالب من خلال

---

(1) المصدر نفسه، ص: 379.

(2) أسامة سمير مقدسي، «ثقافة الطائفية: المجتمع والتاريخ والعنف في لبنان العثماني في القرن التاسع عشر»، (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2000).

زيادة الرفاهية الاقتصادية والاستقرار في العراق طوال القرن التاسع عشر. ومع ذلك: فإن مأزق انتشار المذهب الشيعي في العراق، لا ينبغي أن يفسر فقط على أنه نتيجة مباشرة للتغيرات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ولا بد من النظر إلى عمليات التحول في جغرافية الخليج والمنطقة العربية بأكملها؛ لأن التحسن في الرفاه الاقتصادي ونمو الانقسامات الطائفية في المنطقة، كانا مرتبطين ببعضهما البعض بلا شك.

الفصل الثالث:

دولة التنظيمات والقبائل الشيعية: الاستيطان والضرائب وتجنيد الرعايا الشيعة (1830-1910)

يتعلق هذا الفصل ببرنامج التوطين العشائري للدولة المركزية في المنطقة العراقية العثمانية ضمن سياق التنظيمات(١). وسأركز على الأسئلة المتعلقة بكيفية تنفيذ سياسة دولة التنظيمات لعمليات فرض الضرائب على القبائل البدوية أو شبه البدوية، من خلال طريقة تسوية الأراضي الخصبة داخل العراق، وما هي المشاكل التي نتجت عن جباية الضرائب، وتوطين العشائر في عهد التنظيمات. وأخيراً: كيف تحولت العشائر الشيعية إلى اتباع المذهب الشيعي نتيجة سياسات دولة التنظيمات. يغطي هذا الفصل -في الغالب- الفترة ما بين 1830-1910، ويعتمد بشكل أساسي على وثائق أرشيف الدولة العثمانية بالإضافة إلى المواد المنشورة.

أولاً: أود في هذا الفصل أن أقوم بتحليل بعض مشاكل العشائر الشيعية مع الدولة العثمانية، وردود أفعال أبناء العشائر تجاه سياسات دولة التنظيمات الضريبية والأراضي في العراق خلال القرن التاسع عشر. ومن خلال ذلك؛ سأنظر فيما إذا كانت سياسات التنظيمات قد أدت إلى انتشار المذهب الشيعي في العراق أم لا. ولذلك فإن القبائل التي سيتم تناولها في هذه الدراسة تتألف بشكل رئيسي من القبائل الشيعية التي لديها مشاكل مع دولة التنظيمات، والتي

---

(1) للحصول على تعريف التنظيمات، انظر: هاثاواي، «الأرض العربية تحت الحكم العثماني، 1516-1800»، ص: 308. التنظيمات: «حرفيًا، إعادة التنظيم، برنامج الإصلاحات السياسية الغربية، بما في ذلك إلغاء الجزية، وإصلاح حيازة الأراضي، والانتقال نحو الحكومة الاستشارية، التي سنتها السلطة العثمانية المركزية بين عامي 1839 و1876».

تحولت إلى المذهب الشيعي في القرن التاسع عشر.

في الأدبيات الحالية، أشار المؤرخون الذين درسوا الشيعة العراقيين في كثير من الأحيان إلى أن رجال القبائل واجهوا مشاكل -وبصورة رئيسية- مع سياسات دولة التنظيمات في العراق، ولا سيما في مسائل: التوطين، والضرائب، والتجنيد العسكري الإجباري. ولهذا السبب سأركز على سياسات دولة التنظيمات فيما يتعلق ببرامج التوطين العشائري والضرائب وردود أفعال القبائل المتزايدة ضد الدولة العثمانية من خلال النظر في علاقاتها مع الدولة العثمانية خلال فترة الإصلاح للقبائل الشيعية مثل: قبائل بني لام، وعنزة، والخزاعل، والمنتفك.

لقد أولى إنجين أكارلي اهتماماً خاصاً لسياسات التنظيمات في الإمبراطورية العثمانية. ويشير إلى أن الدولة العثمانية كان أمامها ثلاث طرق لحل الواقع الاقتصادي المضطرب في المناطق خلال فترة التنظيمات. وكان الهدف منها تجديد الملاءة المالية، وتعزيز هيبة الدولة وسلطتها، وبناء نظام حكومي فعّال في الولايات العثمانية. ومع ذلك، أدت سياسات التنظيمات الجديدة هذه إلى تطورات غير متوقعة(1). وفي هذا الصدد، يقول سولي شاهفار إن الإمبراطورية العثمانية قررت تنفيذ سياسة مركزية فعالة يتم من خلالها نقل عملية صنع القرار الحقيقية من الولايات إلى إسطنبول، وهذا يدل على تحول نموذج الإدارة الإقليمية وتغيير السياق الاقتصادي الإقليمي. وبهذه الطريقة، وضعت الإدارة العثمانية موضع التنفيذ ثلاث سياسات مهمة من أجل النجاح في الآلية المركزية الفعالة في العراق العثماني؛ الأول: كان بناء السفن والطرق والسكك الحديدية والتلغراف في الولايات العربية؛ للوصول إلى جميع الولايات بكفاءة. كان الهدف من هذه السياسة هو توفير نظام إداري فعال بين

---

(1) إنجين دنيز أكارلي، «النهايات المتشابكة لإمبراطورية: المواجهات العثمانية مع الغرب ومشاكل التغريب»، دراسات مقارنة لجنوب آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط 26، رقم: 3(2006)، ص ص: 357-356.

الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وتعزيز السلطة المركزية[1].

وفي هذا الصدد، تشير هالة فتاح إلى أن أحد الأغراض الأساسية لتنفيذ مراسيم التنظيمات في المناطق العربية والعراقية كان جمع إيرادات الولايات لإرسال المركز الإمبراطوري، وكذلك إنشاء إدارة وسيطرة عسكرية أقوى في العراق. لذلك، مع السياسة المركزية، حاولت الإدارة العثمانية السيطرة على المنطقة العربية، والقضاء على النخب الإقليمية. بمعنى آخر، كانت الحكومة الإمبراطورية تميل إلى إبقاء القوى البشرية المحلية والنخب الإقليمية تحت السيطرة، أو إزالة نفوذها من نظام الإدارة المحلية في المنطقة العربية؛ لأن القوة المركزية العثمانية كانت ترغب -بشكل مباشر- في تحصيل الضرائب العادية، وجزء من الضرائب، والإيجارات. وبسبب ذلك؛ فإن نظام أجهزة الدولة الأكثر كفاءة استلزم تحصيل إيرادات الدولة[2].

يناقش إسحق نقاش سياسة التوطين العشائري في العراق، والتي هدفت من خلالها الإمبراطورية العثمانية من خلال سياسة الاستيطان هذه إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ورفع عائدات الضرائب؛ لأن الدولة كانت مضطرة إلى الحفاظ على المشاركة المتزايدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وكان الهدف المهم الآخر لسياسة التوطين الإمبريالي في العراق هو حل المشكلة القبلية في المنطقة العراقية من أجل السيطرة على الموارد وممرات الأنهار. ومن خلال القيام بذلك، قد تتمكن الإمبراطورية العثمانية من السيطرة على الطرق النهرية للفرات ودجلة، وتحصيل الرسوم الجمركية من التجار، والشحن على نهري الفرات ودجلة في القرن التاسع عشر[3].

---

(1) سولي شاهفار، «القبائل والبرق في العراق السفلي: المنتفك وخط التلغراف بين بغداد والبصرة في 1865-1863»، دراسات الشرق الأوسط 39، رقم. 1 (2003)، لندن: روتليدج، ص: 89.

(2) فتاح، «سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج 1745-1900»، ص: 96.

(3) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 32.

أخيرا: أشار فريدريك أنسكومب إلى أن الأسباب الرئيسية لتنفيذ السياسات المركزية لم تكن فقط تعزيز الإدارة الإقليمية، ولكن أيضا الرد الفعال على التهديد البريطاني في العراق. كان موقف بريطانيا في العراق يخيف الحكومة العثمانية؛ لأن النفوذ البريطاني كان يتزايد يوماً بعد يوم. تنبع أهمية العراق بالنسبة لبريطانيا من موقعه الاستراتيجي على الطريق الهندي الأوروبي. ولذلك، ركز العثمانيون -بشكل رئيسي- على برامج الإصلاح في العراق في القرن التاسع عشر. كما أرادت الدولة العثمانية حماية المصالح الاقتصادية للمنطقة العراقية ضد التوسع الأوروبي⁽¹⁾.

سياسة دولة التنظيمات تجاه السكان الشيعة:

وفقاً لخوان كول، كان الهدف من مراسيم التنظيمات هو سياسات المساواة، والتعددية، والتنوع الثقافي، وحماية التنوع الثقافي والحقوق الثقافية، لجميع الرعايا العثمانيين. وهكذا يبدو أن سياسة دولة التنظيمات تجاه تزايد السكان الشيعة كانت مخالفة لمراسيم التنظيمات؛ لأن نمو التشيع يهدد الوحدة الوطنية والأمن بسبب تزايد التمردات. ولذلك؛ فإن قاعدة التنوع الثقافي التي كانت سائدة في دولة التنظيمات العثمانية لم تطبق على السكان الشيعة، ولم تكن سياسة دولة التنظيمات تبشر بتحسين وضع الشيعة، كما أجبرتهم الحكومة العثمانية على قبول المزيد من الحكم المباشر في تلك الفترة⁽²⁾.

ومع سياسة المركزية، بدأ العثمانيون مرة أخرى في السيطرة على الجغرافيا العربية من أجل حماية موقعهم الإقليمي، حيث كان يُنظر إلى بريطانيا على أنها التهديد الأول، بسبب نمو نفوذها

---

(1) أنسكومب، «الخليج العثماني: إنشاء الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر»، ص: 6 ج.

(2) كول، «الفضاء المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ الإسلام الشيعي»، ص: 29.

الاقتصادي والسياسي في شبه الجزيرة العربية، وخاصة في مناطق الخليج العربي. ولذلك، روجت السلطة العثمانية لسياسة المركزية ضد بريطانيا وغيرها، من الجماعات الخطرة في المنطقة. وفي إطار سياسة مركزية التنظيمات، حاول والي بغداد مدحت باشا السيطرة من أجل كسر نفوذ بريطانيا والدول المنافسة الأخرى على المنطقة العراقية. كان ذلك من خلال توطين القبائل وحيازة الأراضي، وتمكن مدحت باشا من السيطرة على الحدود العراقية ضد بريطانيا وإيران من خلال سياسات المركزية. كانت خطة الحكومة العثمانية في العراق هي السيطرة على القبائل، وزيادة الإنتاج الزراعي وعائدات الضرائب؛ لدعم مشاركة الإمبراطورية المتزايدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي⁽¹⁾. لذلك، فضل الحكام مثل مدحت باشا الذي كان مروجاً للتنظيمات في الجانب العربي الاستمرار، ومن خلال ديناميكيّة الوجود العسكري والمدني العثماني في سواحل الخليج العربي، من البصرة إلى قطر، من أجل حماية هذه المناطق من التوسع المستقبلي. لقد أرادوا الاندماج الكامل في الإمبراطورية العثمانية لأمن المنطقة العربية من التعديات الأجنبية⁽²⁾. كما أولى مدحت باشا أهمية كبيرة للوجود العسكري في الخليج العربي والمنطقة العربية؛ لأن التفوق البريطاني في العراق ومنطقة الخليج لم يقتصر فقط على النفوذ التجاري، ولكن أيضًا القوة العسكرية⁽³⁾.

في الوقت نفسه، حاولت الإمبراطورية العثمانية استعادة فرض سيطرتها على المقاطعات شبه المستقلة من خلال سياسة المركزية. وفقاً للتنظيمات، أمر المركز الإمبراطوري بإجراء مسح إحصائي للقبائل وممتلكاتها الخاضعة للضريبة في خمسينيات القرن التاسع عشر (فرقة إصلاحية)؛ لأن أحد أهداف التنظيمات كان النجاح

---

(1) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 32.

(2) أنسكومب، «الخليج العثماني: إنشاء الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر»، ص ص: 26-25.

(3) فتاح، «تاريخ مختصر للعراق»، ص: 186.

في جمع الضرائب المنتظمة من سكان المقاطعات. لذلك، قصدت السلطة المركزية تأسيس نمط حياة مستقر من خلال تقييد التنقل القبلي بين المراعي الجبلية وقاعدتها الشتوية، وكان الهدف الرئيسي الآخر لسياسة المركزية في الولايات هو تسوية الاتحادات القبلية من أجل دمجها في آلية الدولة الحديثة(1). وبناء على ذلك، كان سبب تسوية الاتحادات القبلية هو دمج البدو في الإنتاج المحلي، والزراعة.

من المهم الإشارة إلى أنه أثناء تنفيذ سياسة المركزية، حاول المسؤولون العثمانيون السيطرة على الزيارات الدينية إلى مدن المقامات المقدسة. عندما اعتلى محمود الثاني العرش عام 1808، كانت مدن النجف وكربلاء المقدسة تحت سيطرة علماء الشيعة. أنشأ الوالي العثماني علي رضا باشا (1842-1831) جيشاً دائماً في المناطق الجنوبية؛ بهدف السيطرة على طرق الزيارات والعلماء الإيرانيين. ومع ذلك، أدت هذه السياسات القمعية ضد العلماء الإيرانيين إلى اندلاع تمردات دورية في أوساط السكان الشيعة؛ لأن ذلك منع إدارة الأرباح القادمة من أوقاف الضريح، وحركة الزيارات من قبل علماء الشيعة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن السكان الشيعة في مدن المراقد من مقاومة القوات العسكرية العثمانية، وتم قمع التمردات الشيعية في المنطقة من قبل الحكومة المركزية في عام 1843(2). أيضاً، تم منع الاستفادة من المزايا المالية للنجف وكربلاء من قبل العثمانيين، وبدأت الإدارة العثمانية في المطالبة بالمال من كل زائر، وأعادت سيطرتها على الدخل المالي من الزيارات الشيعية للعتبات المقدسة(3).

---

(1) كول، «الفضاء المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ الإسلام الشيعي»، ص: 29.

(2) م. كارين كيرن، «المواطن الإمبراطوري: الزواج والمواطنة في المقاطعات الحدودية العثمانية في العراق» (نيويورك: مطبعة جامعة سيراكيوز، 2011)، ص: 64.

(3) جتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق»: 1908-1890، ص: 143.

في الوقت نفسه، وفي منتصف القرن التاسع عشر، أثر تطبيق سياسة التنظيمات على مختلف الفئات الاجتماعية في شكل زيادة في الوجود العسكري، فعلى سبيل المثال، تسببت في المقاومة والتمرد في العراق وخاصة في الأراضي الشيعية المتمتعة بالحكم الذاتي(1). الجدير بالذكر، على سبيل السياسة المركزية في عام 1843، أن العثمانيين حاولوا إنشاء حامية في كربلاء، من أجل زيادة السيطرة على هذه المناطق الشيعية، وجباية الضرائب بانتظام. ومع ذلك، رفض السكان الشيعة قبول الحامية، وتمردوا على السلطة العثمانية السنية، وبهذه المناسبة غزا الوالي العثماني نجيب باشا كربلاء، وقتل 5000 شيعي، كذلك عاقبت الحكومة العثمانية الناجين بشدة ودمرت مؤسساتهم الشيعية.

باعتبارهم رموزاً للهيمنة السنية، تم تعيين الولاة، والقضاة والدعاة السنة في كربلاء، وبدأ ذكر اسم السلطان العثماني في صلاة الجمعة في كربلاء. فيما تم جمع الضرائب، والإتاوات من هذه المناطق نتيجة لهذه التدخلات، وفقد السكان الشيعة في العراق استقلالهم -بشكل رئيسي- في تنفيذ عملية التنظيمات(2). علاوة على ذلك؛ أدى غزو كربلاء من قبل الإدارة العثمانية إلى نتيجتين غير مواتيتين؛ الأولى: هي أن معظم علماء الشيعة هاجروا من كربلاء إلى النجف، ونتيجة لذلك أصبحت مدينة النجف مركزاً تعليمياً شيعياً بارزاً، ولعبت النجف دوراً رئيسياً في انتشار الإسلام الشيعي. أما التأثير السلبي الثاني: فكان أن بدأت الدولة الإيرانية باتخاذ إجراءات لحماية رعاياها الذين يعيشون في كربلاء. أعطت إيران موقفاً إيجابياً لعلماء الشيعة وسكان النجف، فعلى سبيل المثال، تحولت حراسة المدن المقدسة، ومعظم النجف إلى أيدي رعايا إيرانيين(3).

---

(1) حاج، «مشكلات العشائرية: حالة التاريخ العراقي في القرن التاسع عشر»، ص: 55.

(2) فتاح، «تاريخ مختصر للعراق»، ص: 150.

(3) كول، «الفضاء المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ

علاوة على ذلك، كان العراق قد حدَّ من المساحات المزروعة في ستينيات القرن التاسع عشر. ربما كانت مساحة هذه المناطق أقل من 150.000 دونم؛ بسبب عدم وجود نظام ري مناسب، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وانخفاض معدل المشاركة في الإنتاج الزراعي(1)، وقد قدم حفر قنوات الهندية والحميدية والآصفية حلولاً لري الأراضي وزيادة المياه، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأراضي الخصبة في أودية نهري دجلة والفرات، كما أدى تطوير نظام الري عبر القنوات إلى نمو الإنتاج الزراعي والصادرات والإيرادات الحكومية من الزراعة إلى جانب توسع الطلب الأجنبي على المنتجات العراقية(2).

من المهم أيضاً مُلاحظة أن الكثير من أراضي الدولة كانت تستخدم كملكية خاصة لكبار المسؤولين، والشيوخ البارزين، وزعماء العشائر في عهد والي بغداد مدحت باشا. بعد ذلك، تم تسييس نظام التسجيل برمته(3). علاوة على ذلك، كان أكبر تدخل في المجتمعات القبلية قد أثر سلباً على الإدارة العثمانية؛ لأن القبائل التي قاومت الحكام المحليين بشأن سياسة التوطين، تم قمعها في العراق(4). فنتيجة لهذه السياسة، تم قمع القبائل التي قاومت الحكام المحليين بشأن سياسة الاستيطان. لم تنفذ الإمبراطورية العثمانية بشكل كامل تسوية الاتحادات القبلية في هذه المنطقة، ومن الممكن أن تحقق هذه السياسة القليل من النجاح، كما أدى التوطين القسري للعشائر إلى العداء تجاه السلطة العثمانية السنية،

الإسلام الشيعي»، ص: 26.

(1) حسن، «دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية للعراق 1864-1964: دراسة في نمو الاقتصاد المعتمد»، ص: 349.

(2) المصدر نفسه، ص: 350.

(3) فتاح، «تاريخ مختصر للعراق»، ص: 147.

(4) حاج، «مشكلات القبلية: حالة التاريخ العراقي في القرن التاسع عشر»، ص: 50 - 58.

وسرع من تطور المجتمع القبلي في العراق في القرن التاسع عشر[1].

وبحسب إسحق نقاش؛ فإن العشائر، بعد توطينها، تواصلت مع الشيعة في النجف وكربلاء، ولعب السكان الشيعة في هذه المناطق دوراً مهماً في بناء الهوية الشيعية، وفي هذا الصدد، يمكن الأخذ في الاعتبار دور العديد من الشخصيات القبلية، والروايات المرتبطة بالقصص الشعبية حول التشيع في العراق مثل: المنتفك، وبني حجيم، والفتلة[2]. لقد كان تفوق البدو على القرويين وسكان المدن موضوعاً متكرراً في روايات ومخيال الناس الشيعية. علاوة على ذلك، تم استخدام القيم الأخلاقية للمذهب الشيعي، وقيم البداوة مثل: الشجاعة، والشرف لتشجيع البدو على التقرب من المذهب الشيعي. لقد حاولوا مطابقة مشاعر شجاعة البدو وشرفهم مع الشخصيات البطولية للحسين وعلي[3].

سبب آخر مهم لنمو التفوق الشيعي في العراق هو الوضع شبه المستقل في النجف وكربلاء؛ فقد كانوا مختلفين عن بغداد والبصرة؛ حيث كانت السيطرة الحكومية أكثر فعالية. وبالتحديد، ونظراً لعدم القدرة على السيطرة على هذه المدن؛ فقد وفّر المسؤولون العثمانيون السنة للعلماء الشيعة بكفاءة انتشاراً مذهبياً سهلاً في النجف وكربلاء والمناطق المحيطة بهما؛ حيث كان علماء الشيعة في العراق يتنقلون بحرية بين القبائل البدوية والرعوية في هذه المدن المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل نشر المذهب الشيعي.

ومن المهم الإشارة إلى أن سياسة التوطين العشائري في العراق، أدت بكفاءة إلى تغييرات ديموغرافية في أواخر القرن التاسع عشر؛ كان عدد سكان العراق عام 1850 يقدر بـ(1,290,000 نسمة)،

---

(1) آي ماتي موسى، «سياسة الأراضي مدحت باشا في العراق، 1869-1872»، المجلة الإسلامية الفصلية 12، العدد. 3 (1968)، لندن، ص: 158.

(2) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 175.

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وكانت النسبة المئوية لسكان الريف 41 في المائة، و24 في المائة فقط في المناطق الحضرية(1). ومع ذلك، فقد تغيرت هذه النسبة في وسط العراق من 39.23 في المائة إلى 78.7 في المائة في عام 1905، ويمكن أن تبرهن هذه الأرقام على أن سكان العراق شهدوا تحولاً ديمغرافياً سريعاً؛ فقد قدم هذا التغير الديموغرافي في سكان المناطق الحضرية والريفية بين عامي 1850 و1905 بعض الأدلة حول تقييم حجم التحول إلى المذهب الشيعي بين القبائل المستقرة في أواخر القرن التاسع عشر. لقد تزامنت هذه الفترة ما بين 1905-1850، مع تكثيف انتشار المذهب الشيعي في العراق خلال أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين(2).

مما لا شك فيه أن سياسة الاستيطان القبلية قد ساهمت بشكل كبير في ارتفاع عدد سكان الحضر في هذه الفترات. وفي هذا السياق، يرى بعض المؤرخين أن هناك علاقات مباشرة بين سياسات الاستيطان، ونمو السكان الشيعة؛ لأن العديد من القبائل اضطرت إلى الاستقرار في الأراضي الخصبة القريبة من المناطق الشيعية المقدسة مثل: النجف، وكربلاء، وسامراء المأهولة إلى -حد كبير- من قبل السكان الشيعة، ومن الممكن أن يكون هذا قد أدى إلى زيادة عدد السكان الشيعة بسبب التفاعل المكثف بين رجال القبائل المستقرين الجدد، والسكان الشيعة في المناطق الحضرية خلال القرن التاسع عشر. وبعبارة أخرى، بعد أن استقر البدو بكثافة في الأراضي الشيعية الخصبة من خلال تطورات نظام الري للزراعة؛ زاد عدد السكان

---

(1) ر. آي. جوان كول وموجان مؤمن، «المافيا والغوغاء والشيعة في العراق: تمرد كربلاء العثمانية 1843-1824»، مجتمع الماضي والحاضر، رقم 112 (أغسطس 1986)، ص 113.

(2) سليم ديرينجيل، «النضال ضد الشيعة في العراق الحميدي: دراسة في الدعاية العثمانية المضادة»، سلسلة Die Welt des Islami الجديدة 30، رقم. 4 (1990)، ص ص 50-49.

الشيعة في القرن التاسع عشر⁽¹⁾. وفي هذا الصدد، ساعد كلام العالم السني البارز إبراهيم الحيدري على تعزيز هذه الحجج. وقال عن القبائل التي تحولت مؤخراً إلى التشيع في عام 1867 إن هذه القبائل المتحولة حديثاً مثل: المنتفك، والزبيد، والدليم،⁽²⁾ والبو محمد، والخزاعل، وبني لام، والطائيين،⁽³⁾ والكعب⁽⁴⁾ كانوا من بين المستوطنين حديثًا. على الأراضي الشيعية الخصبة في أواخر القرن التاسع عشر⁽⁵⁾. بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد السكان الشيعة في العراق 546.000 نسمة، وكان العنصر السني 175.000 فقط في القرن العشرين⁽⁶⁾. وبالمقارنة مع الأرقام السابقة؛ فإن نسبة السنة إلى العنصر الشيعي في العراق، أن السكان السنة أصبحوا أقلية من الأغلبية.

سياسة الاستيطان العثماني في العراق: الضرائب والتجنيد الإجباري:

من المهم التأكيد على أنه خلال فترة التنظيمات، أطلقت الدولة العثمانية إصلاحات شاملة لتحقيق توطين العشائر، والسيطرة على هذه العشائر في العراق. وكان من بين هذه الإصلاحات حفر قنوات الري، وإنشاء أراضٍ جديدة صالحة للزراعة، ومصالح عامة، وحيازة للأراضي. وبفضل هذه السياسات، تمت محاولة دمج الاتحادات القبلية بشكل مباشر ضمن نظام الإنتاج الزراعي

---

(1) ايش، «أنماط نهضة العراق عام 1920: الطريقة الرفاعية والتشيع»، ص: 117.

(2) مُرجحٌ جداً أن المعني بذلك هم عشيرة البو علوان من دليم الذين استقروا قرب مدينة الحلة (بابل). وهي لا تبعد كثيراً عن كل من مدينتي النجف وكربلاء. ملاحظة المترجم.

(3) «لعل المقصود الطائي (بني طي)». ملاحظة المترجم.

(4) «المقصود بني كعب». ملاحظة المترجم.

(5) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 28-27.

(6) جتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق: 1908-1890»، ص: 175.

والمجموعات الاقتصادية الأكبر في القرن التاسع عشر. وفي هذا الصدد، فإن محاولات الإمبراطورية العثمانية لتشجيع المستوطنات القبلية العراقية، يمكن أن توفر صورة كبيرة في دراسة العلاقات بين الدولة والقبيلة في سياق التنظيمات.

والجدير بالذكر أن السبب الرئيسي لتطبيق التنظيمات في العراق العثماني هو تعرض الدولة العثمانية لضغوط كبيرة من الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا، طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد كافحت الإدارة العثمانية مع هذه الدول الأوروبية من خلال إنشاء إدارة جديدة والتجنيد وتحصيل الضرائب من مقاطعاتها(1). رداً على هذا التدخل المتزايد للدول الأوروبية، حاولت الإمبراطورية العثمانية إقامة حكم مباشر في العراق خلال فترة التنظيمات. ومع ذلك، كانت الحياة القبلية في العراق هي التهديد المحتمل لحكم الإمبراطورية العثمانية. ولذلك، حاول المسؤولون العثمانيون، طوال القرن التاسع عشر، تنفيذ توطين القبائل البدوية أو شبه الرحل في العراق. كانت الأهداف الحقيقية لمحاولات الدولة العثمانية تجاه توطين القبائل هي إنشاء نظام أكثر تنظيماً لتحصيل الضرائب، ونظام منتظم للتجنيد العسكري(2).

لماذا حاولت الدولة العثمانية توطين العشائر في العراق؟

خلال الفترة العثمانية، كانت القبائل التي تعيش خارج الأطر القانونية والإدارية القائمة، مستقلة اقتصادياً، ولا يمكن التنبؤ بها سياسياً. وهي تتألف من مجموعات قانونية واقتصادية وسياسية غير عادية، وكانت مختلفة عن المناطق التي كانت تسيطر عليها

---

(1) نادر أوزبك، «سياسة الضرائب والمسألة الأرمنية خلال أواخر الإمبراطورية العثمانية، 1908-1876: دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ»، 54، رقم. 4 (2012)، ص: 770.

(2) جتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق، 1908-1890»، ص: 5.

مباشرة سلطة مركزية. لقد كان إنتاجهم الاقتصادي يعتمد على التبادل بين الاتحادات القبلية والمدن، وكانوا ينتجون الحبوب واللحوم وجلود الحيوانات والتمور في الأراضي العراقية. ومع ذلك، لم ينتجوا بضائعهم للأسواق الإقليمية والمراكز التجارية⁽¹⁾. وبحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أنتجت الإمبراطورية العثمانية المفلسة، سياسات جديدة من أجل ضمان الموارد في الخزانة المركزية. كما أن تأمين موارد الخزانة من خلال فرض الضرائب على الإنتاج الزراعي والعملات الأجنبية، كان أحد أهدافها وضع القبائل غير المنظمة تحت السيطرة الإدارية، وكان هدفًا مختلفاً. لذلك، حاولوا أولاً توطين الاتحادات القبلية في العراق؛ لأن إبقائهم تحت السيطرة كان مشكلة كبيرة بسبب العزلة الجغرافية لمنطقتهم⁽²⁾. ثم اضطرت العديد من القبائل إلى ترك أراضيها، واستقروا في أراضٍ خصبة مثل: وادي دجلة والفرات، وقناة الهندية في النجف، وذلك من أجل دمج العشائر في النظام الاقتصادي للدولة العثمانية. ومن المهم التأكيد في هذا السياق على أن سياسات الاستيطان هذه تم تنفيذها بطرق قمعية. عندها أدركت الدولة العثمانية أن القبائل ترفض التوطين بالقوة، فقررت الدولة العثمانية حل مشكلة الاستيطان بالطرق السلمية⁽³⁾.

الدولة والقبائل: الرضا والإكراه:

اهتم الولاة العثمانيون بوادي الفرات بسبب الأراضي الخصبة لتلك المنطقة؛ حيث أرادت الدولة أن تستقر القبائل البدوية هناك. ولذلك، عينت شيوخ القبائل حكاماً لمناطقهم (وضع القائممقام)،

---

(1) حاج، «مشكلات القبلية: حالة التاريخ العراقي في القرن التاسع عشر»، ص ص: 53-50.

(2) المصدر نفسه، ص ص: 54.

(3) موسى، «سياسة الأراضي لمدحت باشا في العراق، 1872-1869»، ص: 150.

من خلال توطينهم بدلاً من مشيختهم التقليدية (شيوخ). وقد تم الاعتراف بشيوخ القبائل رسمياً من قبل السلطات المركزية والمحلية العثمانية. توقعت الإمبراطورية أن تخدم شيوخ القبائل باعتبارهم ملاك الأراضي الصغار في أراضيهم. يمكن للإمبراطورية أن تشكل تحالفات في المناطق المستقرة حديثاً من خلال بسط هيمنتها على القبائل. لقد أرادت ضمان سيطرتها على الأراضي المستوطنة حديثاً، وهذا يعني أيضاً الحفاظ على التعاون مع الإدارة العثمانية.

أعلنت صحيفة (Takvim-i Vekayi) أي (التقويم والوقائع) عن خبر تعيين الشيوخ. كذلك وعلى سبيل المثال، عند وفاة الزعيم البارز لقبيلة عنزة (صقر أفندي)، عينت الإمبراطورية العثمانية المرشح المعتمد عبد المحسن من قبيلة عنزة في عام 1873. ولهذا السبب، كان دور قبائل عنزة ضرورياً من أجل ضبط أبناء القبائل من الاعتداءات الوحشية، وطابع الحياة البدوية. وكان ذلك لضمان توطين البدو من قبيلة عنزة، وزراعة الأراضي الزراعية التي أعطتها الدولة العثمانية لقبيلة عنزة، وتوحيد مجتمعات كاملة من قبائل عنزة في منطقة محسن. قَبلَ الشيخ عبد المحسن هذه الشروط وعينته الدولة العثمانية قائمقاماً في منطقة محسن. كما عكست هذه الوثيقة وجهة النظر السائدة للدولة حول وضع رجال القبائل الذين يوصفون بـ«البدو المتوحشين»(1).

وكما يُفهم من العديد من الوثائق الأرشيفية، فقد ركزت

---

(1) التقويم والوقائع (Takvim-i Vekayi)، (16 Cemaziyelevvel 1289 / 22 يوليو 1872)، ص: 3-2. «بسبب وفاة شيخ مشايخ عنزة ساجر أفندي، أصبح من الضروري تعيين شخص قادر على إدارة البدو ... ومع استمرار اسم الشيخ، سيبقى أبناء القبيلة تحت حكم الشيخ، ويكونون قد نجوا من التوحش والهمجية، وقام الشيخ السابق عبد المحسن بتوطين البدو، وبالتالي ازدهار الأرض، وتم تشكيل منطقة اسمها منطقة محسن من أجل توحيد أهل العشائر هناك، وتكوين بيوت وقرى، ولينتسب إلى سنجق كربلاء، وتم تعيين مير مميلية حاكماً للمنطقة بلقب الأمير، ومن المعروف مدى وحشية قبيلة عنزة وبدوها».

الإمبراطورية العثمانية حصرياً على توطين القبائل بطريقتين مختلفتين. أولاً: حاول المسؤولون توطين رجال القبائل وزعماء القبائل في المناطق المزروعة حديثاً. ولهذا الغرض، قامت الإمبراطورية بمنح حوافز مثل تعيين زعماء القبائل على رواتب أو منح زعماء القبائل ألقاباً تركية. لقد كانت سياسة الدولة الأخرى للحكومة العثمانية، هي التوطين القسري للاتحادات القبلية في العراق. ولهذا استخدمت السلطات العثمانية -بشكل عام- القوات العسكرية لتوطين القبائل البدوية في الأراضي الجديدة.

ومن ناحية أخرى، حاولت بالتعاون مع السلطات العثمانية تفكيك مشيخات العشائر، من خلال تقديم مناصب مختلفة لضمان سيطرتها على الأراضي في العراق. إضافة إلى ذلك، كانت هناك طريقة أخرى مختلفة عن تقديم الألقاب التركية، وهي دعم زعماء القبائل مالياً. لذلك، قامت الدولة العثمانية بدفع رواتب لبعض زعماء القبائل، وخاصة بعض الأعضاء البارزين في البيوت الرائدة في عنزة، وشمر، وربيعة، والمنتفك. وفي تقرير أرسل من بغداد إلى المركز الإمبراطوري حول الرواتب المخصصة لزعماء العشائر، أوصى سامي باشا بأن يستمر الشخص المسؤول على شيخ ذباب في منح الأموال، فإن هذا الوضع سيحد من تآمر البدو من قبائل الخزاعل، لذلك، قام الباب العالي العثماني بتعيين أحد زعماء قبيلة الخزاعل في المنتفك(1) براتب شهري قدره 300 قرش، ودعمه مالياً من قبل وزارة المالية العثمانية؛ حيث إن ذلك يمكن أن يمنع تمرد قبائل الخزاعل في المنتفك(2).

---

(1) «يتمركز الخزاعل في الديوانية وتوابعها، بينما المنتفك هي (محافظة ذي قار الحالية ومركزها مدينة الناصرية)، ومؤكد أن هناك سوء فهم، وإن كان المنتفك لواءً، فالديوانية لم تتبع له من قبل حسب علمنا». ملاحظة المترجم.

(2) بوا، İ.MVL، 536/24085، 1282.01.06 (1 يونيو 1865). « ذبّاب آغا، أحد زعماء قبيلة الخزاعل من المنتفك، تم فرض الإقامة الجبرية عليه في بغداد بسبب بعض المضايقات التي سببها ضد الحكومة. تم إطلاق سراحه بكفالة، بشرط ألا يعود إلى قبيلته ما لم تسمح الحكومة بذلك. واجه ذبّاب آغا

علاوة على ذلك، قامت الإمبراطورية ببناء علاقة أكثر تعقيدًا مع شيوخ القبائل في القرن التاسع عشر، وحاول الولاة العثمانيون في العراق التحالف مع شيوخ العشائر من أجل إقناعهم بتوطين أبناء عشائرهم في الأراضي العراقية. كما عرضت الدولة على شيوخ القبائل سندات الملكية والألقاب التركية البيروقراطية الجديدة مثل (قائمقام) من أجل إقناعهم بالاستقرار في هذه الأراضي الخصبة الجديدة في تلك الجغرافيا(1). ولهذا الغرض، حاول نامق باشا (والي بغداد) العمل على استقرار هذه القبائل في ظل نظام الإدارة العثمانية المركزية في العراق كخطوة أولية لحل المشاكل القبلية، وقام بتعيين شيوخ العشائر قائمقامين (حكاماً لمناطقهم) من أجل تسهيل استيطان القبائل في الإقليم العراقي(2). على سبيل المثال، عشائر شمر وعنزة تمت محاولة إجبارها على الاستقرار في عام 1872، لكن نامق باشا فشل في استقرارهم.

بعد ذلك، عرض الحاكم المحلي العثماني نامق باشا على الشيخ القبلي عبد الرحمن هذال من عنزة، حقوق سند الملكية، واللقب التركي (قائمقام) للاستقرار في منطقة المحسنية في البصرة، وقبل الشيخ عبدالرحمن سندات حقوق الملكية ولقب القائمقام؛ ليستقروا كمزارعين على الممرات المائية التجارية في المحسنية، بالقرب من وادي الفرات ودجلة؛ حيث يمكن للحكومة العثمانية أن تعقد تحالفات مع شيوخ قبائل عنزة(3).

صعوبة في كسب لقمة عيشه في بغداد؛ لأنه لا يملك أي أصول. إن ترك الآغا في مثل هذه الحالة قد يؤدي إلى بعض الضرر له داخل قبيلته؛ لذا لا بد من تخصيص مبلغ مناسب من الراتب له».

(1) دودج، «اختراع العراق: فشل بناء الأمة وإنكار التاريخ»، ص: 56.

(2) موسى، «سياسة الأراضي لمدحت باشا في العراق، 1869-1872»، ص: 156.

(3) حاج، «مشكلات العشائرية: حالة التاريخ العراقي في القرن التاسع عشر»، ص: 55.

من المهم التأكيد على أن الاستيطان القبلي في المناطق المزروعة كان مصدراً مهماً للدخل النقدي للدولة العثمانية، فبعد التسوية العشائرية في العراق، تم تحصيل الضرائب بعدة طرق مختلفة. في المرحلة الأولى، حاولت الدولة العثمانية الحصول على بيانات موثوقة عن سكان القبائل ودخلهم، لأغراض الضرائب وإعادة هيكلة الأراضي خلال فترة التنظيمات(1). من جهة أخرى جرت عمليات توطين الهماوند؛ حيث قامت الحكومة العثمانية بتوطينهم في منطقة بازيان في جنوب[2] العراق عام 1879، وقامت الدولة العثمانية بتوزيع البذور، وخزن البذور والحبوب (tohumluk, zahire) لرجال القبائل المستوطنين لزراعة أراضيهم، وزيادة الإنتاج الزراعي. كما تم منح رواتب الزعماء البارزين (الأغوات والشيوخ) من قبائل هماوند بين عامي 1876 و1879. وتم منح 347,434 قرشاً لقبائل هماوند لتلبية احتياجاتهم. كما تم إعفاء هذه القبيلة من دفع الضرائب والعشور بين عامي 1873 و1876. لكن المسؤولين العثمانيين بدأوا بتحصيل الضرائب والأعشار، وطلبت الدولة العثمانية سداد ديون قبيلة هماوند التي كانت تعطى مقابل رواتب لرؤسائها وبذور ومخازن الحبوب البالغة 347.434 قرشاً، خلال ثلاث سنوات بقرار من مجلس الدولة العثمانية. من ثم، ولعدم التمكن من سداد هذه الديون في الوقت المحدد عام 1877، تم توزيع هذه الديون في عامي 1877 و1878(3).

طبقت الدولة العثمانية جميع أنواع التدابير بهدف التسوية العشائرية، وتعظيم دخل الضرائب في العراق في عهد التنظيمات. استخدمت الدولة العثمانية القوات الحكومية لتوطين وتجنيد وفرض

---

(1) بوا، ت.د، 2320/43. 05.12.1296 (20 نوفمبر 1879).

(2) الصحيح ان منطقة بازيان تقع شمال السليمانية، وبالتالي فهي شمال العراق وليست جنوبه. ملاحظة المترجم.

(3) جيمس سكوت، «الرؤية كدولة: كيف فشلت بعض المخططات لتحسين الحالة الإنسانية»، (نيو هيفن: مطبعة جامعة ييل، 1998).

الضرائب على البدو الرحل، والقبائل شبه البدوية في العراق.

استخدمت القوات العسكرية العثمانية لتنفيذ التوطين القبلي بالقوة، وتحصيل الضرائب في هذا الخصوص. ووفقاً لأوزبك، استخدم حكام المقاطعات العثمانية قوات الدرك وحتى الجيش النظامي في مناطقهم(1). ورداً على هذه السياسات، تمرد رجال القبائل ضد الدولة العثمانية. ومن المعروف أن هناك عدة ثورات قبلية نشأت رد فعل على الضرائب والتجنيد، مثل: ثورات قبائل الخزاعل، وبني لام، وكعب، وشمر في القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال، كانت ثورة قبيلة الخزاعل في بغداد عام 1827 أحد ردود الأفعال على التوطين القسري، وفرض الضرائب ضد الدولة العثمانية. ففي هذه الثورة، قمعت القوات العسكرية العثمانية (عساكر المنصور المحمدية) انتفاضة الخزاعل، وقضت على جميع فتن القبائل المتمثلة بالثورات.(2)

مثال آخر على توطين قبائل غولهور (Gülhor)، وهو أن الإمبراطورية العثمانية أرادت إقناعهم بالاستيطان في الأراضي الصالحة للزراعة. ولذلك استقروا في بلدة بازيان، وقد تم إعفاؤهم من ضرائب العشور والدخل (temettu) والكورا (kura) لمدة عامين بداية من تاريخ التوطين. ولكن رغم ذلك، لم يتم إعفاءهم من ضرائب الماشية أو الرسوم الجمركية(3). لاحقاً، كما يُفهم من هذه الوثائق الأرشيفية، حاولت الإمبراطورية العثمانية دمج هذه القبائل ضمن الإنتاج الزراعي والأنظمة الاقتصادية الأكبر، وبذلك، قامت أيضاً

---

(1) نادر أوزبيك، «سياسة الضرائب والمسألة الأرمنية في أواخر الإمبراطورية العثمانية، 1908-1876»، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ 54، رقم: 4 (2012)، ص: 779.

(2) BOA, HAT 509/ 25001, 1242.04.07 118 (8 نوفمبر 1826) «ولما ظهرت علامات التمرد على قبيلة الخزاعل الواقعة بين بغداد والبصرة، تم إرسال جيش العساكر المنصور المحمدية وانتصروا في الحرب».

(3) 119 بوا، د. ام كي تي 45/ 301. 29.11.1312 (30 أكتوبر 1894).

بجمع الضرائب من القبائل المستقرة.

وبحسب العديد من الوثائق الأرشيفية، فإن إرسال قوات عسكرية إلى العشائر لإجبارهم على دفع ديونهم الضريبية، كان أحد هذه الأساليب المستخدمة في العراق العثماني، بسبب عدم وجود سيطرة كافية من قبل الباب العالي في هذه المنطقة. في وثيقة واحدة تم إرسالها من الباب العالي إلى الجيش، ذكر أن قبائل الحكيم⁽¹⁾ وال حسن في منطقة سوق الشيوخ في المنتفك (جنوب العراق) لم تدفع ضرائبها السنوية؛ لهذه الأسباب قرر المركز الإمبراطوري اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد القبائل، وأرسلت القوات العثمانية مع حاكم البصرة إلى منطقة سوق الشيوخ لتحصيل الضرائب باستخدام القوة العسكرية⁽²⁾.

ومن المهم الإشارة إلى أنه مع قبول الهوية الشيعية، يمكن لرجال القبائل أن يجدوا طريقة للهروب من التوطين والضرائب والتجنيد الإجباري. فالهوية الشيعية لأبناء القبائل سمحت لهم بالمرور عبر الحدود الإيرانية، وهذا سمح لهم بتجنب السياسة القبلية لولاية التنظيمات. كما هو مفهوم من الوثائق الأرشيفية العثمانية، انتقلت القبائل الشيعية مثل: بني لام، وربيعة، والمللي، والمنتفك إلى المنطقة الإيرانية، عندما واجهت مشاكل مع الإمبراطورية العثمانية بشأن الضرائب والتجنيد الإجباري. ومن بين الأساليب الأكثر شيوعاً للتهرب من الضرائب، والخدمة العسكرية الإجبارية،

---

(1) «المقصود بني حجيم».

(2) BOA، BEO 2685/201309، 1323.02.21 (27 أبريل 1905) وBOA، BEO 2728/204540، 1323.10.18 (16 ديسمبر 1905). «ونتيجة الاتصالات التي جرت بعد عدم قيام قبيلتي بني حجيم وال حسن داخل منطقة سوق الشيوخ التابعة لسنجق الحلفاء حول رفضهم دفع الضرائب، وعدم الانصياع لموظفي الحكومة؛ فإن وصية الخلافة المقدسة قبل إرسال كتيبة من الجنود الرائعين.

هي الهجرة إلى المنطقة الإيرانية(1). كما أنه من الممكن أن يكون التحول إلى المذهب الشيعي مؤشراً على ردود أفعال القبائل البدوية، ضد تزايد تحصيل الضرائب، وأعمال العنف التي قام بها الولاة العثمانيون في العراق.

كما هاجرت بعض قبائل جنوب العراق إلى إيران بسبب محاولة الحكومة تحصيل الضرائب منهم. وفي وثيقة كتبها حاكم وان، انتقلت قبيلة ملي إلى المنطقة الإيرانية لتجنب ضرائب الماشية. بالإضافة إلى ذلك، حاولت قبيلة روشالي عام 1890 عبور الحدود الإيرانية من الموصل لتجنب سياسات الدولة. كما قتلت هذه القبيلة جنديين عثمانيين في محاولة تجنب الضرائب، واعترضت على تعيين قائممقام جديد في منطقتهم(2). أي أنه من الواضح أن القبائل الشيعية هاجرت إلى إيران بسبب كرههم للتوطين القسري والضرائب(3).

عشائر المنتفك في البصرة:

في القرن التاسع عشر، كان لعلاقات الدولة العثمانية مع اتحادات المنتفك في العراق أهمية كبيرة في فهم طبيعة القبائل الشيعية. كان اتحاد المنتفك اتحاداً قبلياً قوياً يقيم في البصرة. وحاولت الدولة العثمانية إعادة تنظيمهم بالقوة في المناطق الإنتاجية عن طريق الإدماج في النظام الاقتصادي. وبحسب تقديرات التقرير العثماني، بلغ عدد أبناء تلك القبائل ربع مليون نسمة في مناطق المنتفك في العراق العثماني، وكانت جميع العشائر من أتباع المذهب الشيعي ما عدا عشائر السعدون(4).

---

(1) بوا، د. مكت 64/2410، 1326.07.09. (22 سبتمبر 1910) وBOA، DH. MKT 262/13، 1312.01.05 (9 يوليو 1894).

(2) 122 بوا، د. MKT 1506/5، 1305.10.21 (1 تموز 1888).

(3) 123 بوا، أ. مكت. مهم 34/163. 21.01.1276 (20 أغسطس 1859).

(4) بوا، BEO 4020/301457، 1328.03.12 (25 مارس 1912). «الإعلان

أود أن أوضح أن كل اتحاد قبلي كان يتكون من مجموعات قبلية. المنتفك هو اسم اتحاد مكون من قبائل من أصول مختلفة⁽¹⁾. كل هذه القبائل الشيعية المنضوية تحت لواء المنتفك في البصرة، كانت تحكمها عشيرة السعدون السنية، الذين اعتبرتهم الدولة العثمانية وسيطاً بين الدولة والقبائل. كان اتحاد المنتفك يقع في وادي خصب لنهر الفرات في بلاد ما بين النهرين السفلى، وبالتالي، لعب استيطانهم في المنطقة دوراً مهماً للإمبراطورية العثمانية⁽²⁾. ومع ذلك، لم تكن هذه القبائل البدوية الشيعية المنتفكية قد استقرت بالكامل، واستمر العديد منها في الاستقلال عن سلطة الدولة العثمانية⁽³⁾. بالإضافة إلى ذلك، تم تصنيف العديد من قبائل المنتفك بطرق مختلفة؛ لأن مواقفهم تجاه الدولة المركزية العثمانية تغيرت باستمرار في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية خلال عهد التنظيمات، مثل: ولاءاتهم للدولة العثمانية، ودينهم وأوضاعهم الديموغرافية.

أعدت الدولة العثمانية تقريراً شاملاً عن الوضع السياسي والاقتصادي لقبائل المنتفك، يقدم هذا التقرير مثالاً جيدًا لوجهة نظر الحكومة تجاه توطين القبائل والتجنيد الإجباري في منطقة المنتفك ضمن سياق التنظيمات. وعلى الرغم من أن هذا التقرير كتب عام 1910، لكنه يُقدم معلومات كبيرة عن عمليات توطين قبيلة المنتفك الشيعية في القرن التاسع عشر. كان الهدف من إعداد هذا التقرير هو الوصول إلى درجة -ولو قليلة- من السلطة المركزية على منطقة المنتفك، واستعادة النظام الزراعي. وتضمن

الذي أعدته مختلف اللجان المسؤولة عن التحقيق والتنفيذ في لواء المنتفك».

(1) سولي شاهفار، «القبائل والتلغراف في الجزء السفلي من العراق: المنتفك وخط التلغراف بين بغداد والبصرة من 1863 إلى 1865»، سلسلة الشرق الأوسط 39، رقم: 1(2013)، ص: 95-91.

(2) بوا، بيو 4020/301457.

(3) ر. غسان عطية، «العراق 1921-1908: دراسة اجتماعية سياسية»، (بيروت: المؤسسة العربية للبحث والنشر، 1973)، ص: 26.

التقرير أسماء عشائر قبائل بني أسد في المنتفك، ومعرفة واسعة بالمعتقدات الدينية للقبائل، والوضع الديموغرافي في منطقة المنتفك. ومن المثير للاهتمام أن القبائل أيضاً تم تصنيفها حسب ولاءاتها للدولة العثمانية. فعلى سبيل المثال، قبيلة بني ركاب صُنفت على أنها شيعة (جعفرية) في منطقة ريتشة، وكان عدد سكانهم 180 ألف نسمة. وكان ولاؤهم للدولة العثمانية على مستوى معتدل. وقدم أعضاء اللجنة في التقرير بعض التوصيات حول السيطرة على قبائل المنتفك. ووفقاً لهم، ينبغي توطين القبائل البدوية في المنتفك في وادي الفرات باستخدام القوات العسكرية (يحتاج هؤلاء الأتباع إلى التوجيه والانضباط بالقوة)، ويجب أيضاً أن يتم إنشاء قرية لكل مائة أسرة. كما يجب أن يتم منحهم ثلاثين فداناً من الأرض لكل أسرة، فإذا كان لكل شخص في القرية أرضه الخاصة، سيتم إزالة نفوذ شيوخ القبائل عليهم، كما أن الكثير من قبائل المنتفك كانت تمتلك أسلحة بريطانية. لذلك يجب جمع أسلحة رجال القبائل في المنتفك على الفور. وكان هناك احتمال لاستخدام هذه الأسلحة ضد القوات العثمانية أثناء الاشتباك بين المسؤولين العثمانيين وقبائل المنتفك، ولذلك يجب أن تبقى هذه البنادق في مخازن الإمبراطورية العثمانية(1).

علاوة على ذلك، وكما يفهم من هذا التقرير الأرشيفي، يبدو أن قبائل المنتفك شكلت تهديداً للمسؤولين العثمانيين، وبالتالي أرادت الدولة العثمانية استقرارهم في وادي الفرات، والسيطرة عليهم من خلال تفكيك اتحاداتهم في منطقة القبائل. في الواقع، كانت الدولة العثمانية تهدف إلى بسط سلطتها على أطراف أودية البصرة والفرات الخصبة؛ لهذه الأسباب، قامت الدولة بوضع قوات الدرك بشكل دائم في المناطق المستقرة حديثاً في منطقة المنتفك، ونشرت قوات عسكرية على طول نهري دجلة والفرات من أجل سيطرة

---

(1) 128 بوا، بيو 4020/301457.

أكبر على التجارة النهرية(1). وكانت النوايا الحقيقية للإمبراطورية العثمانية هي تنفيذ السياسات الجديدة المتعلقة بالضرائب والخدمة العسكرية، أي التجنيد الإجباري في المنطقة.

في القرن التاسع عشر، حاولت الدولة العثمانية القضاء على شيوخ القبائل القدامى، فتم دمج البعض تدريجياً في النظام الجديد في المناطق المستوطنة حديثاً، واستمروا في لعب أدوار مهمة في المناطق المحلية المستقرة تحت سلطة حكام المقاطعات العراقية العثمانية. ومن ناحية أخرى، أبدى بعض شيوخ العشائر ردود أفعال على سياسات الدولة المركزية هذه؛ لأن العديد من المشايخ المهمين في جنوب العراق والخليج كانوا من التجار الأقوياء المتخصصين في تجارة الحبوب والخيول(2). لذلك تم إخراجهم من مناطقهم، وتعيين شيوخ جدد بمنصب قائمقام مكانهم. ومع ذلك، أدت هذه السياسات أيضاً إلى الصراع بين الأسر القبلية الحاكمة. على سبيل المثال، أصبح غضبان شيخ بني لام، يشكل تهديداً محتملاً في نظر الحكومة العثمانية بحلول القرن العشرين. ثم مر إلى إيران من البصرة، وعين شبلي بك شيخاً مكانه. بدأت قبيلة ربيعي(3) في جمع الجنود في إيران ضد شيبلي باي. بناءً على هذه الأحداث، حشدت الإمبراطورية العثمانية الجيش السادس في بغداد لمنع الصراعات القبلية بين بني لام وربيعي(4).

أما المشكلة الكبرى الثانية فكانت الخدمة العسكرية الإجبارية؛ فقد كما كانت مسألة التجنيد الإجباري لرجال القبائل

---

(1) المصدر نفسه.

(2) حاج، «مشكلات القبلية: حالة التاريخ العراقي في القرن التاسع عشر»، ص: 55-54.

(3) «لعل المقصود أنها قبيلة (ربيعي) من الكرد الفيلية في شرق العراق، وليست قبيلة ربيعة».

(4) 131 بوا، د. MKT 301/45، 1312.09.01 (26 شباط 1895).

من أكبر العوائق في إقناع تلك القبائل بالتوطن في القرن التاسع عشر. فلم يتم تجنيد رجال قبيلة المنتفك بسبب عدم وجود معلومات كافية عن عدد رجال القبيلة، والمناطق التي يقيمون فيها. وأجبرت الدولة العثمانية أبناء قبيلة المنتفك على الالتحاق بالجيش العثماني لتحقيق الاستقرار والسلام والازدهار في العراق. اعتقد المسؤولون العثمانيون أن تجنيد القبائل في المنطقة العراقية كان ضرورياً للحفاظ على الأمن العام وبسط السلطة على القبائل في المنتفك. لكن أبناء العشائر كانوا مترددين في أداء الخدمة العسكرية، وبالتالي كانوا يخشون الاستقرار في البصرة. وأوصى أعضاء اللجنة في التقرير رجال القبائل الشيعية في المنتفك، بعدم الخدمة كقوات عسكرية في الجيش العثماني؛ لأن الخدمة العسكرية في الجيش العثماني السني كانت تعتبر غير صحيحة وغير مقدسة حسب المعتقد الشيعي. لذلك، يجب على الإمبراطورية العثمانية إعفاء رجال القبائل من الخدمة العسكرية في المنتفك. وبعد التوطين، استمر تجنيد أبنائهم حديثي الولادة بدلاً من رجال القبائل المستوطنين حديثاً. ومع ذلك؛ فإن العديد من القبائل في المنتفك لم تتمكن من الاستقرار بشكل كامل حتى الحرب العالمية الأولى(1).

وفي الوقت نفسه، أدى استيطان السكان البدو، وتوسيع الزراعة، وتوزيع سندات الملكية على الأفراد، وجباية الضرائب في العراق، إلى تمرد القبائل ضد الدولة العثمانية(2). استمرت الصراعات بين السلطات المحلية العثمانية وقبائل المنتفك طوال القرن التاسع عشر، ومن الممكن أن نلاحظ أن قبول المذهب الشيعي في العراق كان بمثابة رد فعل على سياسات دولة التنظيمات مثل: الاستيطان، والتجنيد الإجباري، وفرض الضرائب. وكانت حالة قبائل المنتفك مثالاً جيداً في فهم ردود الفعل والأعمال الاحتجاجية المناهضة للحكومة التي قام بها رجال القبائل ضد دولة التنظيمات. كما يؤكد سولي

---

(1) بوا. بيو 4020/301457.

(2) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 44.

شاهفار -بشكل كبير- على سياسات دولة التنظيمات في البصرة مثل: دفع الضرائب، والتجنيد الإجباري، وينقل ما يلي:

كان لديها سياسة عامة تتمثل في فرض الحكم المباشر، بشكل رئيسي فيما يتعلق بالضرائب والتجنيد الإجباري، ولكن كان من الصعب تحقيق ذلك في المناطق المعروفة بحياتها المحلية المستقلة، والمعروفة بالروح المتمردة، والسلوك المضطرب لسكانها، وكان المنتفك في جنوب العراق واحدة من هذه المناطق[1].

ردود أفعال أبناء العشائر على سياسة التنظيمات العثمانية:

إن حدوث توطين العشائر من الحياة البدوية إلى النشاط الزراعي خلق أزمة اجتماعية وسياسية عميقة في الأراضي العراقية؛ لأن سياسة الاستيطان هذه أجبرت رجال العشائر على بناء هويات جديدة في المناطق المستوطنة حديثاً؛ إن في هذه المناطق (المستوطنة حديثاً)، لم يكن بإمكانهم سوى الاعتراف بالإسلام الشيعي كهوية دينية. وهناك سببان مهمان لتحويل هذه الأراضي:

أولاً: كانت الأغلبية تتألف من الجماعات الشيعية في المناطق المستوطنة حديثاً. وثانياً: أدت سياسة التوطين بالقوة إلى العداء ضد أهل السنة؛ بسبب تهجير القبائل، وتدمير نظامها العشائري على يد المسؤولين العثمانيين السنة. أي أنه من الممكن ملاحظة أنهم تحولوا إلى المذهب الشيعي من المذهب السني بسبب إجبار البدو على الاستقرار من قبل المسؤولين السنة خلال فترة السياسة المركزية[2]. ومن الضروري الإشارة إلى أنه لم يكن هناك أي دليل على العقيدة السنية للقبائل في الحياة البدوية.

---

(1) شاهفار، «القبائل والتلغراف في الجزء السفلي من العراق: المنتفك وخط التلغراف بين بغداد والبصرة في 1863-1865»، ص: 95.

(2) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 28.

وتشير مراسلات الدولة العثمانية المركزية إلى أن ردود الفعل العشائرية ضد سياسات دولة التنظيمات، كانت نهاية حتمية في منطقة العراق العثمانية؛ فقد شنت الدولة العثمانية حملات عسكرية ضد العشائر العراقية الشيعية في القرن التاسع عشر، وعندما ننظر إلى ردود أفعال البدو على هذه السياسات، يمكننا أن نرى أنها كانت أكثر تعقيداً من كل من المقاومة والرضوخ(1). ورداً على سياسة التوطين هذه للقبائل، قبلت بعض القبائل الاعتماد على الدولة المركزية العثمانية، وبعضها الآخر لم يتعاون مع الدولة العثمانية. فيما يتعلق بمقاومة سياسات الدولة الخاصة بالاستيطان القسري، أبدت القبائل ردود فعل مختلفة ضد سياسات الدولة المركزية، مثل: رفض دفع الضرائب، ومنع التجنيد الإجباري. كما أن القبائل في منطقة العراق العثمانية، بدأت تنظر إلى الدولة العثمانية كقوة قمعية مستمرة ضدهم، بسبب الهجمات القاسية للدولة العثمانية أثناء التجنيد العسكري الإجباري، وفرض الضرائب، والتوطين.

ومن المهم الإشارة إلى أن حجم أنشطة التحول إلى المذهب يتغير باختلاف المناطق في العراق؛ حيث كانت هناك أيضاً علاقات كبيرة بين المناطق التي استقرت فيها العشائر، وحدثت أنشطة التحول إلى المذهب الشيعي. بمعنى آخر، كان هناك تكثيف لأنشطة التحول في بعض المناطق في أواخر القرن التاسع عشر(2). فعلى سبيل المثال، هاجرت قبيلة شمر طوقة إلى قرب كربلاء والنجف في القرن الثامن عشر، وأصبحت ذات إسلام شيعي في المناطق المستوطنة حديثاً، وأيضاً اختارت قبيلة جبور الواوي التي استقرت في وادي الفرات

---

(1) نيلاي أوزوك، «صنع الدولة العثمانية الحديثة في المحيط الكردي: سياسة الأرض والضرائب، 1870-1840»، (جامعة ولاية بينغهامتون في نيويورك: أطروحة الدكتوراه، 2011)، ص: 54.

(2) حنا بطاطو، «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركة الثورية في العراق»، (نيو جيرسي: برينستون، 1978)، ص: 13.

المذهب الشيعي(1). أما المناطق التي كانت مرتبطة بشكل وثيق بالأيديولوجية السنية العثمانية، مثل بغداد، فقد حمت هويتها السنية؛ لأنها كانت محكومة من قبل مسؤولين عثمانيين سنة، وكانت غالبية السكان تتألف من السنة. ولتوضيح ذلك، استقر اتحاد شمر جربا القبلي، الذي كان يتكون بشكل رئيسي من أتباع المذهب السني في أواخر القرن الثامن عشر، في الجزيرة بالقرب من بغداد، وكان بإمكانهم حماية هويتهم السنية في هذه المناطق السنية الأكثر مركزية. وتوضح هذه الأمثلة أنه لم يكن هناك دين ثابت للقبائل في المناطق المستوطنة حديثاً(2)، وتغير حجم أنشطة التحول هذه وفقًا للمناطق. ولذلك كانت هناك علاقة طائفية متميزة بين القبائل بحسب المناطق التي استقروا فيها(3).

باختصار، على الرغم من أن الاتحادات العشائرية العربية التي استقرت بالقرب من مدن العتبة (النجف وكربلاء) أصبحت مؤيدة للشيعة؛ لكن الاتحادات التي هاجرت إلى بغداد وضواحيها ظلت من أتباع الإسلام السني. وأدت سياسة التوطين العشائرية إلى زيادة الخطوط الطائفية في العراق.

وبالتالي، ومن خلال هذه الأدلة، يمكن القول بأن سياسة مركزية التنظيمات في فرض الضرائب، والتجنيد الإجباري، والتوطين، اكتسبت بعداً جديداً للعلاقة بين القبائل والدولة. وأدى ذلك إلى العداء القبلي ضد الإمبراطورية العثمانية. ويمكن ملاحظة أن هذه العوامل كانت الأسباب الرئيسية لانتشار المذهب الشيعي بين القبائل البدوية والمستقرة. يتناول هذا الفصل كيفية تطبيق سياسة التوطين للدولة العثمانية على القبائل البدوية في العراق. لقد تم دمج الغرض

---

(1) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 43.

(2) حاج، «مشكلات العشائرية: حالة التاريخ العراقي في القرن التاسع عشر»، ص: 49.

(3) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 44.

الحقيقي لسياسة الاستيطان ضمن نظام الإنتاج الزراعي للقبائل العراقية، بسبب عجز الخزانة المركزية العثمانية. بالإضافة إلى ذلك، ناقشت كيف تغيرت العلاقة بين القبائل والدولة، وتسببت في العداء للإدارة المركزية العثمانية في سياق التنظيمات، ويمكن ربط سياسة التوطين بتزايد أعداد الشيعة في العراق، في سياق رد الفعل ضد سياسات التنظيمات في القرن التاسع عشر.

الفصل الرابع:

انتشار التشيع في العراق العثماني (1830-1908)

أود في هذا الفصل أن أدقق في السياسات الحكومية تجاه الجماعات الشيعية في العراق منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى عام 1908. والغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو فهم أفكار وسياسات الحكومة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، من خلال دراسة أحداث محددة حول انتشار المذهب الشيعي بين سكان العراق. في مثل هذه الدراسة، لابد من الاستفادة من الوثائق الأرشيفية العثمانية؛ لدراسة تاريخ التحول الشيعي في العراق، والاستجابة الحكومية مع الاهتمام بوجهة نظر المسؤولين والحكومات العثمانية ضد الأهمية المتزايدة لمدن المراقد. وبما أن المواد الأرشيفية تقتصر -بشكل كبير- على الأرشيفات العثمانية، فقد سمحت لي هذه الدراسة بتقليل تحيز الأرشيفات العثمانية حول هذا الموضوع. وأود أولاً، أن أقدم ملخصاً للمناقشات التاريخية حول العلاقات بين الدولة والجماعات الدينية، من خلال إعادة التفكير في موضوع الطائفية، ضمن سياق تاريخي عالمي أوسع، وتحديداً ضمن الإطار الإمبراطوري المتأخر. في هذا الفصل، يُعتبر الخلاف الأساسي هو انتشار المذهب الشيعي في العراق العثماني، وردود الفعل المضادة من قبل الدولة العثمانية ضد انتشار التشيع في أواخر القرن التاسع عشر، ولن يركز هذا الفصل على الأسباب المحددة للمشاكل الشيعية السنية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر فقط؛ لكنه يحاول استكشاف الاهتمام المتزايد للإمبراطورية العثمانية، وإيران وبريطانيا بالمقاطعات العراقية العثمانية.

تغطي هذه الدراسة الفترة ما بين 1830 و1908. وهي تعتمد بشكل أساسي على الوثائق الأرشيفية للدولة العثمانية، بالإضافة إلى المواد المنشورة. ومن خلال القيام بذلك؛ فإن سماع أصوات المسؤولين العثمانيين، والتعرف على عقليات الفاعلين الاجتماعيين البارزين، يمكن أن يساعد في مرحلة تقييم التنافس الشيعي السني. علاوة على ذلك؛ فإن العلاقات العثمانية مع الجماعات الشيعية، في السنوات الأخيرة، تمت دراستها من قبل: هالة فتاح، وخوان كول، وإسحق نقاش، وسميرة الحاج؛ حيث توفر هذه الدراسات أدبيات كبيرة حول تاريخ الشيعة في منطقة العراق العثمانية، وقد استخدم العديد من هؤلاء المؤرخين الوثائق الأرشيفية العربية والبريطانية في دراسات المذهب الشيعي في القرن التاسع عشر. ومع ذلك، تبقى أسئلة كثيرة دون إجابة، وتبقى جوانب مجهولة في دراسات التاريخ الشيعي⁽¹⁾. لذلك، فإن هدفي في هذه الدراسة يمكن أن يكشف شيئا عن المواقف العثمانية تجاه الشيعة في العراق، ضمن السياق التاريخي خلال أواخر عصر التحول العثماني.

أتطلع في هذا الفصل إلى تقديم الإجابات على الأسئلة التالية:

كيف انتشر التشيع في العراق؟

كيف تحول أهل السنة إلى المذهب الشيعي في هذه المنطقة؟

ما الآثار التي أدت إلى انتشار المذهب الشيعي في العراق العثماني؟

ما الدعاية المضادة من قبل الإمبراطورية العثمانية في مواجهة أنشطة التحول هذه؟

كيف شاركت إيران في الأنشطة التبشيرية للشعب العراقي في القرن التاسع عشر؟

---

(1) هالة فتاح، «الهوية والاختلاف في عمل المؤرخين السنة في القرن الثامن عشر الميلادي».

ما دوافع المسؤولين المركزيين والمحليين العثمانيين نحو انتشار التشيع في العراق في القرن التاسع عشر؟

ما نتائج تحول الناس إلى التشيع في العراق؟

الخطاب الرسمي العثماني في مواجهة المذهب الشيعي:

كان هناك الكثير من المراسلات بين مسؤولي الحكومة المركزية والمحلية حول نمو المذهب الشيعي، والإجراءات التي يجب اتخاذها ضده في أواخر القرن التاسع عشر. قيل في المراسلات الرسمية إن عقيدة الشيعة في العراق ضعيفة جداً (تقليد الإيمان)، وأن قواعد الدين الشيعي تقتصر فقط على العبادة، وزيارة المراقد الدينية، مثل: حضرة علي، والأئمة الكبار عند الشيعة المتمثلة في (العتبات العليات). ولذلك، يمكن لعلماء السنة مساعدتهم على العودة إلى الطريق الصحيح للإسلام السني. كما أنه قد يثير صعوبات أمام الأشخاص الذين يقبلون الإسلام الشيعي في العراق، ولذلك ورد تقرير مرسل من بغداد إلى إسطنبول عن الشيعة في كربلاء بالعبارات التالية:

لقد قام علماء إيران في بغداد بتشويه وتزييف أحكام القرآن، كما قاموا بتغيير آيات القرآن، وأحاديث النبي محمد. وبذلك، خدع علماء إيران الشعب العراقي باستخدام أمية المجتمع، والعراقيين الذين لا يعرفون جيداً الدين والتدين فيما يتعلق بالطائفة السنية(1).

بالإضافة إلى ذلك، كانت الفكرة العامة في هذه المراسلات العثمانية حول انتشار المذهب الشيعي في العراق هي أن التحول إلى المذهب الشيعي، نابع من الأنشطة التبشيرية للعلماء الإيرانيين(2). لقد تحول

---

(1) بوا، Y.PRK.MYD. 23/18.

(2) المصدر نفسه، « وهنا يقع العلماء، الذين يطلق عليهم اسم «آخوند»، في فخ إغراء الإيرانيين وتنظيمهم، وينحرف الناس عن طريق الهدى والصلاح إلى طريق العُدول والسرية...».

تصور الشيعة حول السلطة المركزية العثمانية، إلى أنهم مجرد رعايا [illegible] [illegible]، وغير مرغوب فيهم بسبب تأثيرات الإيرانيين على [illegible] [illegible] العراقية أواخر القرن التاسع عشر. وقد بلغت هذه الظروف المشبوهة تجاه الرعايا الشيعة ذروتها في نهاية الإمبراطورية (1)، واعتبر ذلك بمثابة خطر أمني على العثمانيين الذين قرروا اتخاذ إجراءات ضد هذه الجماعات الشيعية في العراق. وبحسب تشيتنسايا؛ فإن نهج المسؤولين المركزيين والمحليين العثمانيين تجاه العراق، كان يعتمد على الخوف من التمرد الشيعي أو الحركة الانفصالية للشيعة ضد الحكام العثمانيين.

ولذلك، توصل مسؤولو الإدارة المحلية والمركزية إلى اتفاق حول مسألة الإصلاح في العراق، من أجل بسط نفوذهم على المنطقة العراقية بطرق مختلفة (2).

علاوة على ذلك، حدثت تغيرات كبيرة في عدد السكان الشيعة في العراق في النصف الأول والثاني من القرن التاسع عشر. كما كان هذا الوضع بمثابة تهديد خطير للصورة السنية للسلطة العثمانية؛ لأن العثمانيين لم يكونوا يمثلون الهوية السنية فحسب، بل كانوا أيضاً حماة للطائفة السنية في الجغرافيا الإسلامية. وفقاً للفهم الأول للإسلام السني، كان يُنظر إلى المذهب الشيعي على أنه أحد الأديان القائمة على الخرافة(3). فعلى سبيل المثال، كان القاضي الحنفي في العراق، إبراهيم بن صبغة الله الحيدري، يشير باستمرار إلى مصطلح الرافضة لرجال القبائل الذين تحولوا إلى المذهب الشيعي

---

(1) صبري أتيش، «عظام الخلاف: تجارة الجثث والتنافس العثماني الإيراني في العراق في القرن التاسع عشر»، دراسات مقارنة لجنوب آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط 30، رقم: 3 (مطبعة جامعة ديوك: 2010)، ص: 9.

(2) جتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق: 1908-1890»، ص: 101.

(3) بوا، بيو. 413/30919، 1311.11.28 (2 هزيران 1894).

في العراق خلال ستينيات القرن التاسع عشر [illegible]. وكان الإيرانيون يُنظر إلى انتشار المذهب الشيعي في العراق على أنـ[illegible]ـز الإمبراطوري للسلطة المركزية العثمانية في المنطقة العراقية. وفي [illegible] عام 1896، كان لانتشار الإسلام الشيعي في العراق آثار خطيرة على السلطات السياسية والإدارية للدولة العثمانية.

ولا تذكر المراسلات الرسمية العثمانية -بشكل مباشر- أسباب حجم التحول الشيعي في العراق في القرن التاسع عشر. لقد أوضحوا فقط أن غالبية المجتمع العراقي قد مر بتحول طائفي كبير من السنة إلى المذهب الشيعي، مقارنة بالوضع السابق. فعلى سبيل المثال، أشار العلامة الألوسي، الذي كان أحد علماء السنة المهمين في بغداد، إلى أن عدد المتحولين إلى الشيعة يتزايد يوماً بعد يوم في العراق، وأن ولاءاتهم للسلطان العثماني كانت تتقلص، وكان يفضل رؤية العراق ضمن مركز الإسلام السني، بدلاً من المراكز الشيعية(2).

من المهم أن نلاحظ أن الشيء الوحيد الذي كان يقلق الإمبراطورية العثمانية، لم يكن سياسة الانتشار الشيعي التي تنتهجها إيران، بل أيضاً كانت سياسة بريطانيا التوسعية في الخليج العربي، التي شكلت مؤشر خطر آخر للحكومة العثمانية في القرن التاسع عشر(3). فقد حاولت بريطانيا الاستمرار في السيطرة على سواحل مناطق الخليج العربي مثل: عمان، والكويت، والعراق لتأمين طرق التجارة(4). وفي تقرير من بغداد، قال والي بغداد أسعد بك إن نفوذ كل من إيران وبريطانيا في العراق يتزايد يوما بعد

---

(1) فتاح، «سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج 1745-1900»، ص: 212.

(2) BOA, I.HR 78/3847, 1237.10.12 (2 تموز 1822).

(3) بوا، ي.ه.3/11.

(4) نقاش، «شيعة العراق»، ص ص: 150، 158.

تصور الشيعة حيد من القبائل في العراق مسلحة بشدة من قبل [illegible] ا ابتعد سكان العراق عن إدارة الخلافة(1).

أنشطة التحويل (المذهبي) في العراق:

كان للعراق روابط دينية واجتماعية واقتصادية قوية مع الدولة الإيرانية لسنوات عديدة. كانت هناك أربع مدن مهمة في العراق؛ تلك التي تعتبر مقدسة من قبل المؤمنين الشيعة: النجف وكربلاء، وسامراء، والكاظمين، وقد كانت تعرف باسم العتبات العليّة(2). وكان يُنظر إلى هذه المدن على أنها جزء من التراث العراقي الشرعي(3). بالنسبة لكمال صليبي، ساهمت إيران في إنشاء شبكات حاسمة بين إيران والعراق في الاضطرابات السياسية في القرن الثامن عشر، ففي أعقاب الغزوات الأفغانية وسقوط الصفويين، انتقل عدد كبير من الإيرانيين إلى النجف وكربلاء، ومع مرور الوقت اندمجوا في المجتمع العراقي، وبهذه الطريقة انتشر الإسلام الشيعي للإيرانيين في مدينتي النجف وكربلاء، كما أدى هذا إلى إنشاء تحالف بين إيران وجنوب العراق في القرن التاسع عشر.

وقد فسرت السلطات العثمانية هذه التطورات على أنها تهديد محتمل(4). وذكرت التقارير المرسلة من إسطنبول إلى والي بغداد أن عدد المواطنين الإيرانيين استمر في التزايد يوما بعد يوم في مدن

---

(1) بوا، Y.PRK.UM. 41/117 1315.12.23 (15 مايو 1898).

(2) بالنسبة للعتبات، انظر: حميد الجار، في الموسوعة الإيرانية، www. iranic .com/articles/atabat (تمت الزيارة في 10 مايو 2010) «العتبات» بشكل أكثر اكتمالًا، «العتبات العلية» أو «العتبات المقدسة»، تحتوي على مقابر ستة من الأئمة وكذلك مواقع الحج الثانوية.

(3) نبيل التكريتي، «العراق العثماني»، مجلة الجمعية التاريخية السابع: (2 يونيو 2007)، ص: 201.

(4) كول ومؤمن، «المافيا والغوغاء والشيعية في العراق: تمرد كربلاء العثمانية 1824-1843»، ص: 115.

جنوب العراق مثل: الكاظمية، والنجف، وكربلاء. وكان الإيرانيون الذين عاشوا في النجف قد طلبوا الإذن من المركز الإمبراطوري لتوسيع مناطق مدنهم عن طريق تدمير أسوار المدينة في عام 1896. لكن السلطة المركزية العثمانية لم تسمح بتوسيع مدينة نجف؛ بسبب العدد المتزايد من الفرس بضمنهم الطلاب. وفي وقت لاحق، تم منح الإذن بالبناء على أراضي الدولة العثمانية (ميري أرازي) للإيرانيين الشيعة الذين يعيشون في النجف. حذر مفتي النجف محمد لطف أفندي السلطة المركزية من فكرة توسيع مدينة النجف عن طريق هدم أسوار المدينة، وأوضح أن توسع مناطق النجف لن يؤدي إلا إلى زيادة المؤسسات الشيعية؛ لأن السكان الإيرانيين لم يبنوا سوى المدارس الشيعية في أراضي الدولة الآخذة في التوسع. وقد تسبب هذا في انتشار السكان الشيعة في النجف. لذلك، نصح الخليفة عبد الحميد الثاني بعدم السماح بتوسيع أسوار المدينة⁽¹⁾.

قبل القرن التاسع عشر، قامت الإمبراطورية العثمانية بإيواء رعايا شيعة في العراق، لكن نسبة السكان الشيعة كانت مقتصرة على مناطق المدن الشيعية مثل: النجف، وكربلاء، وسامراء. بدأ عدد السكان الشيعة في العراق في الزيادة -بشكل كبير- في أواخر القرن التاسع عشر، وكان هذا شائعاً بشكل خاص بين القبائل البدوية في بغداد وضواحيها. ومن ناحية أخرى، يبدو من التقارير أن أسباب تزايد أعداد الجماعات الشيعية هي الأنشطة التبشيرية الإيرانية في المنطقة العراقية. واعتقدت السلطات العثمانية أن إيران تميل إلى بسط نفوذها على العراق عن طريق هذه الأنشطة التبشيرية⁽²⁾.

وأصبح هذا مشكلة ملحة وخطيرة للعثمانيين الذين قرروا تعزيز السلطة المركزية السنية على السكان الشيعة في العراق. كان الهدف الرئيسي للسلطة المركزية العثمانية هو منع تزايد أعداد

---

(1) باو، DH.MKT. 2394/21 1316.05.31 (13 أغسطس 1900).

(2) بوا، ŞD.2488/28 1302.09.11 (24 هزيران 1885).

الطائفة الشيعية، ونشر الإسلام السني في العراق عن طريق التعليم والوعظ المؤسسي السني. وبحسب تشتينسايا، كانت هناك اتصالات مستمرة بين العراق وإيران، فإيران تحد العراق، وكانت لدولة إيران ادعاءات تاريخية ودينية هناك(1). فيما كان هناك ارتباطٌ قويٌ بين العراق وإيران من حيث المؤسسات التعليمية الدينية الشيعية. بحسب المسؤول العثماني ممتاز سيد، قال في تقاريره بتاريخ 24 يونيو 1885 إن هناك أكثر من ألف طالب شيعي إيراني في النجف وكربلاء. لقد عاشوا ودرسوا مع كبار العلماء الإيرانيين في المدارس الشيعية(2). وقد نمت هذه الأعداد الإجمالية للعلماء والطلاب الفرس إلى متوسط 6000 في عام 1918(3). يذكر خوان كول عن توسع السكان الشيعة في المدن المقدسة أن السكان الشيعة الإيرانيين العرقيين كانوا يتألفون من أقلية كبيرة في النجف وكربلاء وبغداد. ومع ذلك، منذ أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر، ظهرت مدن النجف وكربلاء وسامراء الشيعية المقدسة كمعدّين رئيسيين لرجال الدين الشيعة للعالم أجمع، وكأماكن يمكن أن يذهب إليها المنشقون الإيرانيون والهنود إلى المنفى. لقد نجح علماؤهم منذ القرن الثامن عشر في تبشير القبائل العربية في جنوب العراق؛ مما دفع العديد منهم إلى اعتناق المذهب الشيعي. ربما كان هذا التحول الجماعي -في جزء منه- بمثابة توبيخ من أبناء القبائل لأسيادهم العثمانيين السنة، واحتجاجاً على معاملتهم من قبل هؤلاء. بينما رجال الدين الشيعة من إيران مثل السيد مرتضى الأنصاري، كانوا في كثير من الأحيان بارزين في قيادة الدين من المدن المقدسة، وساعدوا في تدريب الطلاب الناطقين بالعربية والفارسية(4).

---

(1) جتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق: 1908-1890»، ص: 108.

(2) قرار مجلس الإدارة، ŞD.2488/28.

(3) نقاش، «شيعة العراق»، ص ص: 159، 241.

(4) كول ومؤمن، «المافيا والغوغاء والشيعة في العراق: تمرد كربلاء العثمانية 1843-1824»، ص: 25.

في تاريخ الشيعة، لم تكن الجهود التبشيرية للعلماء الإيرانيين شائعة في العراق قبل القرن التاسع عشر. يكتب إسحق نقاش أن التحول إلى المذهب الشيعي قد حدث في العراق طوال تاريخ الشيعة. وكان يقتصر بشكل رئيسي على مدن المراقد، وكانت هناك علاقة محدودة جداً بالتحول إلى المذهب الشيعي بين القبائل. على سبيل المثال، تحولت بعض القبائل العربية إلى المذهب الشيعي، مثل: بني سلمة وطي في العراق، والسودان في الأهوار القريبة من خوزستان خلال سلالة المشعشع العربية الشيعية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ووفقاً للتقديرات؛ فإن التحول الهائل للجزء الأكبر من القبائل العربية السنية في العراق اسمياً إلى المذهب الشيعي، حدث بشكل رئيسي خلال فترة القرن التاسع عشر. ووفقاً لهذه الإحصائيات؛ فقد تحول 56.53% من السكان العراقيين إلى المذهب الشيعي على التوالي⁽¹⁾. وكان هذا الرقم موازياً للتعداد السكاني البريطاني لعام 1919؛ وكان تقديرهم لعدد المؤمنين الشيعة بـ 1.500.000 من إجمالي 2.850.000؛ أي حوالي 53 بالمائة من السكان⁽²⁾.

تظهر هذه التقارير المختلفة أن تغير نسبة السكان الشيعة كان مؤشراً على خطورة الوضع، وإلحاحه بالنسبة للسلطة المركزية العثمانية، وكان على العثمانيين اتخاذ احتياطات فورية.

ومن المهم الإشارة إلى أن القائد العسكري العثماني حسين، أعد تقريراً شاملاً عام 1899 عن انتشار المذهب الشيعي في العراق. وادعى أنه في العادة، كانت نسبتهم إلى سكان بغداد وضواحيها يبلغ خمسة بالمائة فقط قبل خمسة وعشرين عاماً، لكن الآن يشكل السكان الشيعة خمسة وثمانين بالمائة من مدينتي كربلاء والنجف في ولاية بغداد. وبينما كانت هذه النسبة في وسط بغداد

---

(1) نقاش، «شيعة العراق»، ص ص: 21، 25.

(2) المصدر نفسه، ص: 13.

ستين بالمائة، فقد بلغت ثمانين بالمائة في محيط بغداد(1)؛ لهذه الأسباب، لم تكن أنشطة التحول في العراق طبيعية. وبعبارة أخرى: فإن التغيير السريع الأكبر للسكان العراقيين كان مؤشراً على الوضع الأكثر خطورة، ويمكن أن يؤثر على السلطة السياسية والدينية للدولة العثمانية على المنطقة العراقية.

ومن النصائح الأخرى التي قدمها مسؤول عثماني في بغداد خلال تقاريره، عدم السماح للعلماء الإيرانيين بالتنقل بين القبائل البدوية في العراق، ويجب أن يتم تعريف الأشخاص السنة والشيعة في العراق بشكل واضح بقواعد الفهم السني من قبل المعلمين الدينيين الخبراء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحذير المجتمع العراقي من أخطاء ومعاصي الطائفة الشيعية. وإذا قام علماء الشيعة بنشر الإسلام الشيعي داخل العراق؛ كان على علماء السنة مساعدتهم في العثور على الطريق الصحيح فيما يتعلق بإدراك المذهب السني(2).

دور المدن المقدسة والعلماء الإيرانيين في انتشار المذهب الشيعي:

لقد كانت للعراق مكانة مهمة في ذلك الوقت بالنسبة للطائفة الشيعية؛ حيث يوجد علماء الشيعة الأكثر قداسة في النجف، وكربلاء، والكاظمية، وسامراء(3). وفي هذه المدن، توجد قبور لعلي وأبنائه وبعض الأئمة المقدسين، ولذلك يأتي كل عام آلاف الشيعة لزيارة المدن المقدسة في العراق لأداء فريضة الحج؛ حيث يقومون بزيارة مقابر الأئمة المقدسين (شاهد مكرم أو سيد كربلاء) الذين يوصى بهم فقط للمؤمنين الشيعة مثل: الإمام علي، والإمام الحسين

---

(1) بوا، Y.PRK.MYD. 23/18

(2) بوا، Y.EE. 14/09.

(3) كول، «المال الهندي ومدن المزارات الشيعية في العراق، 1786-1850»، ص: 26.

(حفيد النبي محمد)، والإمام موسى الكاظم، والإمام العباس⁽¹⁾. جاءت مجموعات هؤلاء الشيعة عموماً من إيران والهند عبر طريق الخليج العربي، وطرق خانقين- بغداد، وأقاموا في سامراء ليلة واحدة، ثم انتقلوا إلى كربلاء والنجف⁽²⁾. وفي القرن التاسع عشر، بلغ عدد الأشخاص الذين يقومون بالحج (الزيارة) سنوياً بمعدل 100.000 شخص، مع تطور وسائل النقل الجماعي والاتصالات الحديثة⁽³⁾.

علاوة على ذلك، كانت العتبات العلية (النجف وكربلاء) أهم مناطق للتعليم الشيعي في القرن التاسع عشر. فقد كان هناك ما لا يقل عن تسعة عشر مدرسة دينية شيعية عاملة، وأكمل الطلاب الشيعة الإيرانيون تعليمهم هناك⁽⁴⁾. وكانت هذه المدن الشيعية المقدسة تحت سيطرة العلماء الإيرانيين. وكان لديهم أيضاً وضع مميز مستمد من حمايتهم من قبل الحكومة الإيرانية، وبالتالي، كانت السيطرة على هذه المناطق صعبة للغاية بالنسبة للسلطات العثمانية. وفقًا لتقرير حسين، القائد العسكري العثماني في بغداد، في عام 1899، زعم أن مجموعات كاملة في جنوب العراق قد تم تحويلها إلى المذهب الشيعي على يد العلماء الإيرانيين بفضل الوضع شبه المستقل لمدن الأضرحة. هناك مجموعتان طائفيتان تتألفان من السنة والشيعة في مناطق العراق. فيما كان الجزء السني يميل إلى اعتناق المذهب الشيعي يوماً بعد يوم؛ بسبب أمية المجتمع العراقي. وكان السبب الرئيسي لانتشار المذهب الشيعي، هو عدم وجود إيمان قوي بالمذهب السني، ونقص علماء السنة، رغم أن الجماعات

---

(1) تكفيم فيكايي، 6 صفر 1263، ص: 1.

(2) نقاش، إسحق، ص: 164.

(3) تشارلز عيساوي، «التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، 1800-1914»، (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1966)، ص: 129.

(4) نقاش، «شيعة العراق»، ص ص: 18، 169.

الشيعية العثمانية في العراق كانت تشعر وكأنها رعايا إيرانيين(1).

في الوقت نفسه، ووفقاً للتقارير التي أعدها مديرا المدرسة عبد زاده إبراهيم أفندي وآلوسي زاده شاكر أفندي، فقد أدى العلماء الإيرانيون إلى انخفاض ولاءات السكان الشيعة العراقيين، تجاه الإمبراطورية العثمانية، فضلاً عن الأضرار المعنوية في العراق عن طريق قبول القواعد الشيعية.(2) كما تم إرسال برقية إلى وزارة الخارجية بخصوص الحركات المتمردة للعلماء الإيرانيين في 26 أبريل 1894. ولم يؤد العالمان الإيرانيان ميرزا جليل والشيخ عباس هان، في مدينتي النجف وسامراء، صلوات الإسلام مع المجتمع الديني، وشجعوا المجتمع في العراق على التمرد ضد المسؤولين المحليين العثمانيين. ولذلك، طلبت الحكومة العثمانية معلومات عن العلماء الإيرانيين من القنصلية الإيرانية(3).

الرد العثماني على أنشطة التحول الشيعي:

في القرن التاسع عشر، كان النمو السريع للمذهب الشيعي في المنطقة العراقية مشكلة سياسية خطيرة لحكم عبد الحميد الثاني، ففي العديد من التقارير، صدر أمر إمبراطوري عاجل من السلطان عبد الحميد الثاني في تسعينيات القرن التاسع عشر، بضرورة اتخاذ كل الاحتياطات ضد العلماء الذين يرغبون في انتشار المذهب الشيعي في القرى والمناطق العراقية في المناطق الحدودية(4). أولا: حاول عبد الحميد الثاني إعادة بسط السلطة على الولايات العراقية، وحظر المدارس الشيعية التي بناها الإيرانيون والهنود. فعلى سبيل المثال، لم تمنح السلطة المركزية ترخيصاً لأخت الأمير الإيراني ضياء

---

(1) بوا، Y.PRK.MYD. 23/18.

(2) بوا، MF.MKT. 1050/7, 24.04.1326 (26 مايو 1908).

(3) بوا، بيو. 401/30073، 1311.11.04 (9 مايو 1894).

(4) بوا، A.MKT.UM 549/27، 1278.09.22 (23 مارس 1862)

السلطان، الذي أراد بناء مدرسة شيعية في النجف، بسبب سلوك غير مناسب مثل الأنشطة التبشيرية لعلماء الشيعة الإيرانيين هناك⁽¹⁾. وفقاً لإسحاق نقاش، كان العديد من مؤسسي ومؤيدي هذه المدارس الشيعية، في مدن المراقد من التجار الأجانب والمسؤولين، في الحكومتين الإيرانية والهندية. وقد لعب الطلاب الذين نشأوا في هذه المدارس دوراً رئيسياً في أنشطة التحول إلى المذهب الشيعي في المناطق العراقية؛ لأن هذه المدارس لم تكن مراكز تعليم فحسب، بل كانت أيضاً مراكز لنشر الأفكار الشيعية والعمل السياسي، وكان لديهم أيضاً استقلال مالي وسياسي في مناطقهم، بفضل الضرائب الدينية، والأموال القادمة من المؤمنين الهنود والإيرانيين⁽²⁾. ولم يسيطر المسؤولون العثمانيون بشكل مباشر على هذه المدارس الشيعية، وبالتالي كانت إحدى أفضل الطرق، لمنع افتتاح مدارس جديدة هي عدم منح تراخيص لهم.

والطريقة الأخرى لوقف الأنشطة الشيعية هي إخراج المبشرين الشيعة من العراق؛ لأنهم كانوا ينظمون أنشطة تبشيرية باستمرار، بحجة زيارة مدن العتبات. لذلك، اقترح والي بغداد ناظم باشا إبقاء هؤلاء المبشرين الشيعة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية⁽³⁾. كما لم يُسمح للشيعة الهنود والإيرانيين الأغنياء الذين أرادوا شراء الأراضي في المدن المقدسة؛ حيث يتمكنون من الاستيلاء على الأراضي الشيعية في هذه المدن. لذلك قام المركز الإمبراطوري بمصادرتها من أجل صد تزايد نفوذ الشيعة الإيرانيين الذين أقاموا في العراق. بمعنى آخر، كان لا بد من سحب العقارات التي انتقلت إلى أيدي الإيرانيين في العراق، واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الحكام المحليين لمنع

---

(1) بوا، إي. الموارد البشرية. 3847/78. 1237.10.12 (2 تموز 1822).

(2) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 243-242.

(3) م. ام كي تي. 1050/7.

انتقالها إلى أيدي الإيرانيين(1). ومن ناحية أخرى، مع الأخذ في الاعتبار النسبة المئوية من السكان الشيعة الإيرانيين في العراق، كان عددهم في جميع الألوية العراقية خمسة في المئة، ولكن هذا العدد أصبح 75 في المئة، وخاصة في كربلاء والنجف، بزيادة المواطنين الفرس في النجف وكربلاء(2). من خلال سياسة المصادرة، هدفت الإمبراطورية العثمانية إلى القضاء على النفوذ الديني للمواطنين الفرس على الرعايا العثمانيين في النجف وكربلاء. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى المسؤولون في التقرير الذي أرسل من بغداد إلى المركز الإمبراطوري عام 1891، بتجنيد المؤمنين الشيعة الذين يعيشون في الاتحادات العشائرية، ولو كانوا جنوداً لأمكن نقلهم من الجيش السادس في بغداد إلى قوات من الجيش في أي مكان آخر(3). ومع ذلك، لا يمكننا أن نعرف بالضبط ما إذا كانت هذه السياسة قد تم تطبيقها بالفعل أم لا.

وكان آخر إجراء مضاد للإمبراطورية العثمانية على الجماعات الشيعية، هو فرض قيود على الاحتفالات الشيعية، مثل ذكرى محرم(4) والحداد على وفاة الحسين. وقد بدأت هذه الاحتفالات في القرن التاسع عشر، وكانت تحت سيطرة علماء الشيعة في مدن المراقد. لقد وفّرَ إحياء ذكرى محرم الحرام حوافز لعلماء الشيعة في العراق(5). لذلك، لم تسمح السلطات السنية المركزية والمحلية بهذه الأنشطة الدينية، وقد حدَّ الحكام المحليون والوجهاء مثل مدحت باشا وآلوسي زادة شاكر من هذه الأنشطة، وجاء في برقية من مجلس تعليم بغداد إلى المركز الإمبراطوري، حول احتفالات الشيعة في كربلاء العبارات التالية:

---

(1) بوا، إ. «الموارد البشرية». 78/3847.

(2) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 178، 244.

(3) بوا، إي. درهم. 96925/1237أ 1308.12.07 (14 تموز 1891).

(4) مراسيم تأبينية كانت قريبة من رواية أحداث كربلاء.

(5) نقاش، «شيعة العراق»، ص: 21. 142.

> في الاحتفالات الدينية للطائفة الشيعية (مثل حداد محرم) في العراق، تم منح الأوسمة وإعطاء المنح الدراسية للمتحولين من المذهب السني إلى المذهب الشيعي، ولهذا السبب يجب أن تكون هذه الاحتفالات الشيعية تحت سيطرة الدرك العثماني، ويجب إبعاد النساء والرجال الشيعة عن بعضهم البعض أثناء الاحتفالات الشيعية. وكان الحكام السنة المحليون يشكون باستمرار من هذه الترتيبات التي يرتبها المواطنون الشيعة الإيرانيون، كما حذروا السلطة المركزية من أنه إذا استمرت أنشطة التحوّل؛ فسيصبح من الصعب للغاية الحفاظ على سلطة الدولة السنية في العراق، ولهذه الأسباب كان لا بد من إبعاد الجماعات الشيعية العثمانية، عن مثل هذه الأنشطة السيئة للقطاعات الشيعية(1).

في هذا الصدد، يشير ديرينجيل إلى أن الهدف الرئيسي لهذه الدعاية المضادة للإدارة العثمانية ضد الشيعة، كان منع الأنشطة التبشيرية للمواطنين الإيرانيين في العراق في أواخر القرن التاسع عشر(2)، وكان يُنظر إلى محرم في العراق، على أنه وسيلة انتشار الجماعات الشيعية الإيرانية، وأحد عوامل توحيد عدد كبير من الشيعة في منطقة كربلاء. ووفقاً لكارين كيرن، فقد زادت هذه الاحتفالات من إثارة السكان في العراق، وبدت سياسية أكثر منها دينية. لذلك، أولى الحكام المحليون اهتماماً أكبر بتنفيذ هذه الاحتفالات(3). وكان الإداريون العثمانيون يهدفون إلى منع مشاركة العائلات السنية المحلية والجنود والمسؤولين، كجمهور في هذه الاحتفالات في العراق، وذلك للقضاء على تأثير هذه الاحتفالات في

---

(1) بوا، Y.PRK.MYD. 23/18.

(2) ديرينجيل، «الكفاح ضد الشيعة في العراق الحميدي: دراسة في الدعاية العثمانية المضادة»، ص: 19.

(3) كيرن، «المواطن الإمبراطوري: الزواج والمواطنة في المقاطعات الحدودية العثمانية في العراق»، ص: 75.

العراق(1). ومع ذلك، لم يحدث هذا، وظهرت الأدلة التي نفذت هذه السياسات من قبل المسؤولين العثمانيين.

لقد تم حظر الزواج بين الرجال والنساء الإيرانيين العثمانيين الذين يعيشون في المناطق العثمانية لمنع انتشار المذهب الشيعي، ولهذا الغرض، نشرت السلطة المركزية كتاب «نظامنامه». كان الهدف من هذا النظام، هو التمكن من حظر زواج الجماعات الشيعية- السنية. فيما كانت قواعد هذه اللوائح المتعلقة بعدم السماح بزواج السكان الإيرانيين والعثمانيين، هي أن زواج الشعب الإيراني والعثماني محظور، وسيُعاقَب الرعايا العثمانيون الذين تزوجوا من مواطنين إيرانيين، فإذا تزوجت امرأة إيرانية من رجل عثماني، ستكون المرأة وطفلها من مواطني الإمبراطورية العثمانية، وسيكون الابن مسؤولاً عن الخدمة العسكرية وكل أنواع قواعد الإمبراطورية العثمانية، فيما إذا تزوجت امرأة عثمانية من رجل إيراني، فسيتم إسقاط جنسيتها (نزع الجنسية) vatandaŞlıktan çıkarma من الإمبراطورية العثمانية(2).

ومع ذلك، كما هو مفهوم من التقارير، في حالات الزواج بين العثمانيين والإيرانيين، عاقبت الإمبراطورية العثمانية فقط النساء اللاتي تزوجن من رجال إيرانيين دون التجريد من جنسيتهم(3). وفي الوقت نفسه، كان حظر الزواج بين العثمانيين والإيرانيين بمثابة تأثير مباشر نتيجة التناحر الطائفي والعداء في الجغرافيا العراقية بين السلطات الإيرانية والعثمانية. وظلت مشكلة الزواج بين السنة والشيعة قضية دون حل طالما استمرت داخل الإمبراطورية العثمانية. كما أنه على الرغم من أن النظام العثماني لم يكن قادراً على

---

(1) بوا، Y.PRK.MYD. 23/18.

(2) بوا، HR.HMŞ. İŞO 136/12 1338.10.07 (3 أغسطس 1919) «لائحة حماية حظر الزواج بين رعايا الدولة العليا ورعايا إيران».

(3) بوا، HR.HMŞ. إسو 136/12.

إحصاء كل زواج وولادة في العراق؛ لكن المركز الإمبراطوري أراد الحفاظ على مكانته الدينية والسياسية في المنطقة العراقية في القرن التاسع عشر(١).

التعليم السني وعلماء السنة كوسيلة للدعاية العثمانية المضادة:

أوكلت إلى علماء السنة مهمة حاسمة لأغراض حماية قواعد المذهب السني، ومنع نمو المذهب الشيعي في العراق. قال الضابط العثماني في بغداد ممتاز سيد في تقرير إنه، يجب تعيين علماء سنة مدربين تدريباً عالياً في العراق؛ للوعظ في المساجد من قبل الحكومة المركزية العثمانية لمعارضة أنشطة التحول للعلماء الإيرانيين في المنطقة العراقية[2]. وقد تم إرسالهم إلى بغداد والمناطق المجاورة من أجل تعزيز الإسلام السني (لغرس وتعليم عقيدة السنة وتقديم النصح للجمهور) من قبل الحكومة العثمانية. كذلك تم تخصيص عائدات وقف ميركاني كامي شريف في ديار بكر لتلبية احتياجات هؤلاء العلماء السنة الأربعين، كما أمرت السلطة العثمانية هؤلاء العلماء السنة الذين تم إرسالهم إلى الأراضي العراقية، بإكمال مهام محددة. وكان يجب على علماء السنة هؤلاء أن يبقوا بشكل مستمر بين القبائل، ويجب تدريس القواعد السنية الأساسية مثل: القرآن الكريم، والتجويد، والشريعة، ودليل موجز للعقيدة الإسلامية، والعبادة، والأخلاق لرجال القبائل، ويجب تشجيع طقوس العبادة والجماعة في القبائل (الحث على صلاة الجماعة)، ويجب ألا يعرف رجال القبائل أبداً العلماء السنة على أنهم مثل مسؤولي الحكومة العثمانية. إذا سأل رجال القبائل لماذا أتيتم إلى هنا، يجب عليهم الإجابة على النحو التالي: لا بد لي من زيارة الاتحادات القبلية باعتباري مسافراً، كما يجب أن يكون الرعايا السنة في العراق، على علم بشكل صحيح

---

(1) كيرن، «المواطن الإمبراطوري: الزواج والمواطنة في المقاطعات الحدودية العثمانية في العراق»، ص: 76.

(2) بوا، إس دي. 28/2488 1302.09.11 (24 حزيران 1885).

عن سوء الإسلام الشيعي، ويجب على العلماء أن يعاملوا المؤمنين بالتشيع بلطف، ولا يجوز إثارة الشيعة والمجادلات الدينية التي قد تؤدي إلى الفرقة(1).

بالإضافة إلى ذلك، تم إرسال 10 من علماء السنة إلى المدارس السنية في البصرة وضواحيها؛ لنشر المذهب السني، ووقف انتشار المذهب الشيعي، وكانت رواتبهم 500 قرش، وكانت تدفع من الخزانة العثمانية(2)، كما تم اختيار هؤلاء الدعاة والمدرسين السنة من قبل المدرسة السليمانية التي كانت أعلى مركز تعليمي في الإمبراطورية العثمانية. فعلى سبيل المثال، أرسل الشيخ سعيد أفندي أحد العلماء الكرام إلى العراق، وكان على درجة عالية من التعليم والمعرفة بالسنّة، وبفضل معرفته الدينية الفعالة بالمذهب السني، توقف انتشار المذهب الشيعي، وزيادة أعداد المؤمنين الشيعة في مدينة سامراء خلال عامين(3).

وكانت أكثر الطرق فعالية لمنع التشيع هي استخدام علماء السنة، وإحياء المدارس السنية والمدارس الحديثة في العراق. وقد ذكر عدد من المؤسسات السنية في تقارير الوالي المحلي، أن هناك مدرستين مدنية وعسكرية، ومدرستين ابتدائيتين، ومدرسة واحدة للفنون الجميلة في العراق. في هذه المدارس، تم تدريس القواعد السنية بشكل جيد للغاية من قبل معلمين خبراء(4). وتماشياً مع هذه الأهداف، قررت الحكومة العثمانية تجديد المدارس.

تم تعيين العالم الديني الجديد (مدرساً) في مدارس الإمام الأعظم وسيد سلطان علي ومنور خاتون، ونشرت الحكومة لوائح

---

(1) بوا، نعم. 14/09.

(2) بوا، MF.MKT. 561/28 1317.04.21 (9 حزيران 1901).

(3) بوا، Y.PRK.MYD. 23/18.

(4) بوا، Y. EE. 14/09.

بشأن هؤلاء العلماء. على سبيل المثال، بدل سفر أثناء زيارات العشائر (بدل السفر اليومي)، وإعطاء الرواتب للطلاب في المدارس، ودفع الرواتب في وقتها للعلماء في النجف وسامراء(1)، وذكر التقرير الرسمي أوضاع التعليم السني، وأن هناك 23 مدرسة ابتدائية سنية في العراق، وقد تم تدريب جميع أطفال المدن وتنويرهم بالأفكار السنية ضد المذهب الشيعي في هذه المدارس السنية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم دعم التعليم السني في الحياة الحضرية فحسب، بل أيضاً في المدارس المتنقلة (المدارس السيارة) للقبائل في العراق. وفي المدارس السيارة، كان العلماء يتنقلون بين القبائل؛ لتثقيف أبناء القبائل على فهم الإسلام السني. ولهذه الأغراض، أطلقت السلطات العثمانية عشر مدارس متنقلة بين القبائل؛ وتمت تغطية النفقات التعليمية للمدارس السنية من خلال ضريبة القبر(رسوم الدفن) (2) التي تلقتها من إيران والمؤمنين الشيعة الهنود(3).

كان استخدام العلماء السنة والتعليم السني دائماً من بين الآراء الموصى بها من قبل الحكومات المحلية العثمانية في العراق. إلى جانب ذلك، كانت الظروف السلبية للعلماء السنة، ومؤسسات التدريب السنية، وعدم النشاط، وعدم الكفاءة، من أكثر الشكاوى المتكررة الصادرة عن الحكام المحليين في العراق؛ لكن المؤسسات الشيعية في العراق كانت تتمتع بنظام اقتصادي وسياسي قوي للغاية. كان علماء الشيعة يتألفون أيضاً من أشخاص أذكياء جداً يمكنهم التأثير بسهولة على المؤمنين السنة؛ ففي التقارير الواردة من ولاية بغداد بتاريخ 13 أغسطس 1907، انتقد الوالي

---

(1) بوا، مف. MKT.1050/7.

(2) للاطلاع على تعريف «الدفنية الرسمية»، انظر: نقاش، «شيعة العراق»، ص: 187: دفنية روسومو: «الضرائب التي تم جمعها من الرعايا الشيعة الأجانب من إيران والهند أثناء نقل الجثث. حصلت الدولة العثمانية على دخل سنوي متوسط 9.243 قرش، وعدد المدفونين الشيعة حوالي 15.000 في السنة الواحدة».

(3) بوا، مف. ام كي تي. 1050/7.

ناظم باشا كيف أنه على الرغم من إرسال ثمانية من العلماء والمدرسين والدعاة إلى الأماكن التي ينتشر فيها الإسلام الشيعي مثل القرى والمدن والقبائل البدوية؛ لكنه لم تكن هناك أي فوائد لهؤلاء العلماء السنة (المدرسين) الذين أتوا من المدرسة السليمانية؛ لأنهم كانوا متدينين بشكل مفرط. لقد افتقروا إلى الوعي بواجباتهم الحاسمة تجاه الإسلام السني. ولهذه الأسباب، يمكن لهؤلاء العلماء السنة أن يُنَفِّروا الشعب العراقي من الالتزامات السنية، وعند مقارنتهم بالعلماء السنة والإيرانيين، يمكن لعلماء الشيعة أن يعرفوا جيداً قواعد طائفتهم، ويمكنهم المخاطرة بشجاعة ضد جميع التحديات، من أجل تحسين وانتشار المذهب الشيعي، وبذلك، تمكنوا من خداع الشعب العراقي تحت قناع آل بيت النبي محمد (حب أهل البيت)(1).

في الوقت نفسه، فإن التقارير الشاملة التي أعدها العالمان المحترمان عبد زاده إبراهيم أفندي وآلوسي زاده شاكر أفندي، تشترك في نفس الآراء مع والي بغداد ناظم باشا. وبحسبهم، فلن تكون هناك فائدة من توظيف الدعاة والمدرسين في منطقة العراق، فلو زاد عدد المدارس الابتدائية في العراق؛ فإن تعليم هذه المدارس لا يمكن أن يكون مناسباً لتدريب آداب المذهب السني، ومن الممكن أن يرفض السكان المحليون في العراق أشكال المذهب الشيعي. علاوة على ذلك؛ فإن أضرار هذه الطائفة الشيعية لم تقتصر على الأضرار المعنوية فحسب، بل كان أتباع المذهب الشيعي أيضاً أكثر ميلاً للدولة الإيرانية(2).

الدراويش السنة في العراق العثماني:

كان السلطان عبد الحميد الثاني مهتماً بشكل وثيق بالصوفية الشعبية، وجلبت اتصالاته مع الطرق الصوفية مزايا

---

(1) بوا، مف. ام كي تي. 7/1050.

(2) المصدر نفسه.

سياسية من حيث التواصل مع القادة المحليين البارزين في جميع أنحاء الإمبراطورية⁽¹⁾. ولذلك تم تعيين الدراويش البكتاشيين والنقشبنديين القادمين من الطرق الصوفية في المناطق العراقية، في عملية الدعاية المضادة لانتشار المذهب الشيعي في العراق. لقد بدأوا على الفور التدريس السني في الولايات العراقية بأمر من عبد الحميد الثاني ⁽²⁾. وكان للتقليد الصوفي شعبية واسعة النطاق في العراق العثماني ⁽³⁾ .وبهذه الطريقة، أراد عبد الحميد الثاني تعزيز رعايته الإمبراطورية، عن طريق دعم التلاميذ والمريدين من النقشبندية في العراق، بهدف الدعاية المضادة ضد الزعيم الديني الشيعي الرئيسي -في ذلك الوقت- آية الله محمد حسن الشيرازي.

كما أنشأ عبد الحميد الثاني مدارس دينية سنية في سامراء وبغداد، كانت متأثرة بالأفكار النقشبندية، مثل مدارس محمد سعيد النقشبندي. وقد نصح أعضاء الطرق هؤلاء الناس بأهمية إطاعة أوامر الحكومة، وكذلك تعليم الإسلام والذكر وفقًا للشريعة⁽⁴⁾. كما أعطى السلطان عبد الحميد الثاني المال من محفظته الخاصة لأحمد الرفاعي، مؤسس الرفاعية، لتوزيع كتبه في المناطق العراقية. ⁽⁵⁾ ونتيجة لإرسال الطرق إلى العراق، أمكن رؤية آثار البكتاشي والنقشبندي في مدن العتبات الشيعية⁽⁶⁾. ومن المهم الإشارة إلى أن عبد الحميد الثاني عين عائلات السادة السنة

---

(1) أكارلي، «النهايات المتشابكة لإمبراطورية: المواجهات العثمانية مع الغرب ومشاكل التغريب»، ص: 355.

(2) بوا، MF.MKT. 1050/7.

(3) هاثاواي، «الأراضي العربية تحت الحكم العثماني، 1800-1516»، ص: 128.

(4) أتيش، «الإمبراطوريات على الهامش: نحو تاريخ الحدود العثمانية الإيرانية وشعوب المناطق الحدودية»، 1881-1843، ص: 332.

(5) إيتش، «أنماط انتفاضة 1920 في العراق: الطريقة الرفاعية والتشيع»، ص: 115.

(6) نقاش، إسحق. المرجع نفسه، ص: 177.

من بغداد، بدلاً من السادة الشيعة المحليين باسم نقيب الأشراف في المدن المقدسة من أجل الحد من السياسة الشيعية في النجف وكربلاء⁽¹⁾. ومع ذلك، على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الإمبراطورية العثمانية، وقال تقرير الضابط من بغداد، إنه بينما كانت نسبة الجماعات الشيعية في العراق خمسة عشر بالمئة قبل عشرين عاما؛ فإن الإسلام الشيعي انتشر في جميع المناطق العراقية الآن، وتم وضع الشيعة تحت سيطرة الدولة الإيرانية⁽²⁾.

في أواخر القرن التاسع عشر، لم يكن انتشار المذهب الشيعي نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق بأكمله فحسب، بل كان أيضاً علامة فارقة في المنافسة الشديدة بين دول الإمبراطورية العثمانية، وبريطانيا، وإيران على العراق. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى الأصول التاريخية للصدامات، والنزاعات المتزايدة بين الدولتين العثمانية والإيرانية، حول العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ فإن انتشار المذهب الشيعي، والأنشطة التبشيرية الإيرانية للتغلغل في العراق، يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في زيادة المشاكل الطائفية بين الطائفتين.

في القرن التاسع عشر، أزعجت التقارير والشائعات المتزايدة باستمرار حول نمو السكان الشيعة في العراق الإمبراطورية العثمانية أيضاً؛ لذلك قرر المركز الإمبراطوري -بشكل أساسي- التدخل في موضوع انتشار المذهب الشيعي، من خلال الأنشطة التبشيرية الإيرانية؛ لأن ذلك كان خطراً أمنياً حاسماً، يتطلب تدخلًا عاجلاً ضد إيران من قبل السلطات العثمانية. وكانت جميع جهود الدولة العثمانية على النحو التالي: إرسال أئمة وخطباء السنة إلى المساجد العراقية، وإنشاء المؤسسات السنية في القرن التاسع عشر. كما تم فرض بعض المحظورات على الأنشطة الشيعية مثل: منع إحياء ذكرى محرم، وزواج الشيعة والسنة، وشراء الممتلكات الإيرانية.

لا شك أن انتشار المذهب الشيعي في القرن التاسع عشر لا يمكن

---

(1) مئير ليتفاك، «علماء الشيعة في العراق في القرن التاسع عشر: علماء النجف وكربلاء»، (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 1998)، ص: 167.

(2) 206 بوا، مف. ام كي تي. 1050/7.

تفسيره بأنه ناجم عن سبب واحد مثل الأنشطة التبشيرية الإيرانية في العراق. ومع ذلك، كما يفهم من المراسلات؛ فإن نمو التشيع نابع بصورة رئيسية من الأنشطة التبشيرية للدولة الإيرانية، وربما أدى ذلك إلى انفصال العراق عن السلطة العثمانية. فلم تحقق الكثير من الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية لمنع نمو المذهب الشيعي نجاحاً يُذكر؛ إذ زاد عدد السكان الشيعة في العراق بشكل كبير، واكتسبت الجماعات الشيعية سلطة سياسية ودينية في الإقليم العراقي.

الفصل الخامس:

الاستراتيجية الحميدية للهيمنة:

توحيد الطوائف السنية الشيعية

لم تكن أيديولوجية التنظيمات العثمانية مثل: المساواة، والحرية الدينية، وسياسة التعددية كافية لإبقاء الرعايا العثمانيين في مجتمع مندمج، فبعد خسارة منطقة البلقان ذات الكثافة السكانية غير المسلمة، أصبح سكان الإمبراطورية العثمانية، في القرن التاسع عشر، يتألفون في الأساس من رعايا مسلمين. بعد ذلك، بُذلت جهود لتوحيد الجماعات الإسلامية المختلفة في الإمبراطورية العثمانية، على أساس مشترك من قبل الحكومة المركزية العثمانية. لذلك، طبق عبد الحميد الثاني السياسة القومية الإسلامية موضع التنفيذ من أجل حماية وحدة جميع الرعايا المسلمين ضد التوسع الأوروبي⁽¹⁾. كما كان السكان المسلمون العثمانيون يتكونون من بعض الطوائف ذات الأفكار الدينية المختلفة، مثل: السنة، والشيعة، والوهابيين....، وكانت هذه الطوائف المختلفة، أكبر عقبة أمام سياسة التوحيد السياسي، التي اتبعها عبد الحميد الثاني. كان لا بد من حل المشاكل بين السكان المسلمين في المناطق العثمانية؛ من أجل حماية وحدة جميع الرعايا العثمانيين المسلمين

تناولت في الجزء السابق من رسالتي سياسة الوقاية التي اتبعتها الدولة العثمانية، ضد انتشار المذهب الشيعي في العراق، باستخدام أساليب التعليم السني، والأنشطة الدعوية في القرن التاسع عشر. وفي الوقت نفسه، كانت السياسة المهمة الأخرى للإمبراطورية العثمانية تجاه الشيعة، هي السياسة الإسلامية في تلك الفترة. ولهذا

---

(1) غوكهان تشيتينسايا، «الطائفة والقبيلة والسياسة في شمال العراق في عهد عبد الحميد»، ديوان 2 (1999)، ص: 168.

السبب، نفذ عبد الحميد الثاني الوحدة الإسلامية، المعروفة بالمشروع الإسلامي، من أجل جمع كل الجماعات الإسلامية تحت سقف خلافة واحد ضد السياسة التوسعية للأوروبيين. وفي هذا الصدد، حاول عبد الحميد الثاني إقامة علاقات جيدة مع إيران، بدءاً من أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، نتيجة لهذه السياسة الإسلامية الشاملة. وكانت محاولاته ترتكز -في معظمها- على التحالف الشيعي السني، وإقامة علاقة جيدة مع إيران. قرر العثمانيون السنة تنسيق برامج الوحدة مع الشيعة العراقيين والدولة الإيرانية. وفي هذا السياق، تمت محاولة حل قضايا الانفصال بين الطوائف السنية الشيعية لأول مرة، وتمت محاولة إحياء فكرة الوحدة السنية الشيعية؛ بهدف العمل المشترك بين إيران والدولة العثمانية. كما قرر عبد الحميد الثاني تفاوض علماء الشيعة في إيران مع علماء السنة في إسطنبول؛ بهدف وحدة الجماعات الشيعية السنية. ولهذه الأغراض أرسل في عام 1908 مسؤولون عثمانيون إلى طهران للتفاوض مع العلماء الإيرانيين. في هذا الفصل، المحور الأساسي هو محاولات عبد الحميد الثاني للوحدة الشيعية السنية ضد انتشار التشيع والتغلغل البريطاني والإيراني المتزايد في المنطقة العراقية.

في هذا القسم، أود أن أقوم بمراجعة الأدبيات المتعلقة بالوحدة الإسلامية في سياق الوحدة الشيعية السنية. ثم أعرض الخطاب المتغير للمسؤولين العثمانيين، تجاه الموضوعات الشيعية والنصائح الحاسمة للمثقفين العثمانيين، وخاصة جمال الدين الأفغاني، ويوسف رضا باشا، وأحمد جودت، والعلماء الإيرانيين مثل ميرزا حسن إلى عبد الحميد الثاني، حول تحقيق الوحدة الشيعية السنية في العراق.

فكرة الوحدة الإسلامية:

بالنظر إلى الأدبيات الحالية، فإن سياسة الوحدة الإسلامية جذبت اهتماماً كبيراً في منشورات لا حصر لها طوال القرن التاسع

عشر، وكانت هوية عبد الحميد الثاني تُشخص بشكل شائع من خلال مصطلح الوحدة الإسلامية(1). وفي هذا الصدد، يركز عمل شريف ماردين (الدين والسياسة في تركيا Türkiye'de Din ve Siyaset) على الإسلام السياسي وسياسة عبد الحميد الإسلامية القومية أولاً: ويلخص بشكل جيد كيف أن السكان المسلمين في الإمبراطورية العثمانية أصبحوا في حالة غليان أكثر منذ عام 1878، وبدأ المثقفون العثمانيون في انتقاد التنظيمات التي كانت حركة غربية. لذلك، دعموا الوحدة الإسلامية (اتحاد الإسلام İttihad-ı Islam) بدلاً من التغريب. أي أن فكرة الوحدة الإسلامية بدأت في الظهور كسياسة مؤهلة لعبد الحميد الثاني في القرن التاسع عشر(2).

علاوة على ذلك، ناقش جيزمي إرسلان سياسة عبد الحميد القومية الإسلامية وعواقب هذه السياسة في كتابه (عبد الحميد الثاني والاتحاد الإسلامي II Abdülhamid ve İslam Birliği). ووفقاً له، لم تعد الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر مهيمنة عسكرياً وفعلياً؛ لذلك قرر عبد الحميد الثاني تعزيز موقف الدولة داخلياً وخارجياً ضد التوسع الأوروبي. كما أراد تعزيز العلاقات الدينية والاجتماعية والأخلاقية والفكرية مع العالم الإسلامي، باستخدام فكرة الوحدة الإسلامية(3).

يقول كمال كاربات إنه كان هناك طلب متزايد على دور سياسي إسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد تولت الإمبراطورية العثمانية هذه المهمة؛ لأن عبد الحميد الثاني

---

(1) غوكهان تشيتينسايا، «القوة التي لها اسم ولكن ليس لها جسد: مقالة عن سياسة عبد الحميد الثاني الإسلامية الشاملة»، عثمانلي، المجلد: 2 (أنقرة: Yeni Türkiye Yayınları، 1999)، ص: 380.

(2) شريف ماردين، «الدين والسياسة في تركيا»، (إسطنبول: ıletiŞim Yayınları، 1991)، ص: 13.

(3) جيزمي إرسلان، «الثاني. عبد الحميد والوحدة الاسلامية»، (إسطنبول: مطبعة أوتوكين، 1992)، ص: 151.

كان يُنظر إليه على أنه أعظم زعيم ديني يمكنه تحقيق وحدة المسلمين⁽¹⁾. ولا يمكن وصف مفهوم الوحدة الإسلامية ببيان عام أو اثنين. كما يتحدث كاربات عن وجهتي نظر مختلفتين لشرح الوحدة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لوجهة النظر الأوروبية، كانت الوحدة الإسلامية «حركة سياسية إسلامية دولية متشددة معارضة للغرب وفي المقام الأول لعقيدته المسيحية وحضارته». وعلى النقيض من وجهة النظر الغربية، نظر المسلمون، على وجه الخصوص، إلى الوحدة الإسلامية «كحركة تجديد وتحديث وكجهد لتعبئة المسلمين»، وأضاف أن هذه الحركة لم تكن للدفاع عن النفس ضد الاستعمار الغربي، بل من أجل التجديد الذاتي والتقدم⁽²⁾.

علاوة على ذلك، كانت لأفكار جمال الدين الأفغاني أهمية حيوية في خطابات لانداو. يرى الأفغاني أن العالم الإسلامي الموحد وحده، هو الذي يمكنه مقاومة التفوق المادي للقوى الأوروبية⁽³⁾. لقد بدأ الإسلام يتبنى وجهة نظر سياسية في السياسات المحافظة لعبد الحميد الثاني وحزب الأتراك الشباب، الذين بذلوا جهداً تعاونياً للإصلاح السياسي⁽⁴⁾. ويركز لانداو بشكل كبير على أدوات الدعوة في نشر الأفكار الإسلامية، وينقل المؤلف ما يلي: استفادت الدولة العثمانية من المشايخ المحليين من أجل فرض الأفكار الإسلامية في المجتمع، كما تم استخدام الأدوات الإعلامية بشكل

---

(1) كمال كاربات، «تسييس الإسلام: إعادة بناء الهوية والدولة والإيمان والمجتمع في أواخر الدولة العثمانية» (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2001)، ص: 4.

(2) كمال كاربات، «تسييس الإسلام: إعادة بناء الهوية والدولة والإيمان والمجتمع في أواخر الدولة العثمانية»، ص: 18.

(3) جاكوب لانداو، «سياسة الوحدة الإسلامية: الأيديولوجيا والتنظيم»، (أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1994)، ص: 31.

(4) المرجع نفسه، ص: 39.

فعال من أجل الدعاية الإسلامية، فيما أولى عبد الحميد الثاني اهتماماً خاصاً بالصحف والمجلات والمؤلفين، والأعمدة التي كتبت عن الفكر الإسلامي⁽¹⁾.

على الرغم من أن الوحدة الإسلامية قد نوقشت على نطاق واسع؛ فإنه لم يكن من الممكن التوصل إلى نتيجة شاملة حتى الآن. وفي هذا الصدد، سأحاول أن أنظر إلى سياسة الوحدة الإسلامية من منظور الوحدة الشيعية السنية في أواخر القرن التاسع عشر.

الخطاب المتغير للمسؤولين العثمانيين حول المذهب الشيعي:

بدأت لهجة الخطاب الرسمي العثماني حول المذهب الشيعي تتغير في عهد عبد الحميد الثاني. قبل ذلك كان الشيعة يطلق عليهم عادة اسم الرافضي (الرافضين لخلافة عمر وأبي بكر)، في الوثائق الرسمية من قبل البيروقراطيين العثمانيين. وتظهر الوثائق الأرشيفية أنه تم تصوير الشيعة على أنهم من بين «المتدينين بالخرافات» (عقائد باطلة Akaid-i Batıla)⁽²⁾ و«الطائفة المهرطقة» (فرقة ظالة)⁽³⁾ من قبل العلماء والمسؤولين العثمانيين قبل سياسة عبد الحميد الجديدة. كما حاولت الإدارة العثمانية القضاء على آثار المذهب الشيعي في المنطقة العراقية. وإلى جانب فكرة الوحدة الإسلامية مع الشيعة والسنة، خلق خطاب عبد الحميد الثاني وجهة نظر جديدة حول الشيعة في العراق. ففي السياسة الجديدة لعبد الحميد الثاني، كانت هناك نقطة تحول كبيرة في المواقف العثمانية تجاه المجتمع الشيعي، ثم بدأ تسمية السكان الشيعة بأحد الجماعات الإسلامية (Cemaat-al Is-

---

(1) المرجع نفسه، ص: 85.

(2) بوا، بيو 413/30919.

(3) ديرينجيل، «النضال ضد الشيعة في العراق الحميدي: دراسة في الدعاية العثمانية المضادة»، ص: 53.

lamiye)، أي أن الدولة العثمانية طبقت سياسة توحيد الشيعة مع الإدارة السنية، بدلاً من القضاء على الطائفة الشيعية في العراق.

علاوة على ذلك، فقد تم عام 1899 إرسال تقرير حاسم وشامل من الإقليم العراقي إلى المركز الإمبراطوري، حول التزام السكان الشيعة بالخليفة السني عبد الحميد الثاني، في ضوء العبارات التالية من قبل الأركان العسكرية:

كانت منطقة العراق تتألف بشكل رئيسي من العرب والمؤمنين بوحدة الله (أهل الإيمان). كما أن السكان الشيعة يشتركون في نفس الاعتقاد مع السنة، فيما يتعلق بأمور الأحكام السنية مثل: الكتاب المقدس (القرآن)، والنبوة، والكعبة، ولا شك في الالتزام بالسلطان عبد الحميد الثاني بسبب كونه خليفة الإسلام(1).

يفهم من هذا التقرير أنه مع سياسة ترسيخ الوحدة الإسلامية، تغير التصور الرسمي العثماني تجاه المذهب الشيعي. وبشكل مثير، بدأ يُنظر إلى السكان الشيعة في العراق من قبل الإمبراطورية العثمانية على أنهم جزءٌ من العالم الإسلامي السني. وبهذه الطريقة سعى السلطان عبد الحميد الثاني إلى إعادة ولاءات الشيعة للسلطان، بمساعدة صورة الخلافة الإسلامية لجميع المسلمين في العالم؛ لأن التحول إلى المذهب الشيعي قد فُسر من قبل المسؤولين على أنه مؤشر على تدني مستوى ولاء السكان إلى الدولة العثمانية.

---

(1) بوا، Y.PRK. MYD. 23/18. «ومعلوم أن أهل العراق هم عموماً من العرب، ومن أهل الإيمان، وعلى هدي الله، في كتاب النبوة، في القبلة، مشتركون في السنة والجماعة، المتوجون بالإسلام والشريعة، ولا شك أنهم يعرفون الرسول الكريم بسبب الإسلام والخلافة».

خلفية سياسة الوحدة الشيعية السنية التي ينتهجها عبد الحميد في العراق:

ربما كان الوضع الديموغرافي الأخير للدولة في القرن التاسع عشر، يدعو إلى سياسات تكاملية مع العالم الإسلامي. بمعنى آخر، أن العثمانيين كانوا يتألفون من أناس ينتمون إلى مذاهب إسلامية مختلفة، فقد اضطروا إلى جمعهم تحت سقف واحد. وفي هذا الصدد، كانت سياسة الوحدة الإسلامية التي اتبعها عبد الحميد مبنية على كوننا أمة واحدة موحدة، وأخوة في العالم الإسلامي بأكمله. كما أن فكرة السكان المسلمين الموحدين لم تكن مختلفة عن القومية السلافية أو القومية الجرمانية أو القومية الهيلينية، التي كانت تُستخدم بشكل متكرر في ذلك الوقت. إن أصل مصطلح الوحدة الإسلامية كان مبنياً على جذور غير إسلامية(1). ومن ناحية أخرى، بدأ بعض المثقفين العثمانيين في استخدام الوحدة الإسلامية كوسيلة للتضامن الاجتماعي والسياسي؛ لتحقيق السلامة الإقليمية للإمبراطورية منذ ذلك الحين أواخر ستينيات القرن التاسع عشر. في الواقع، يشير لانداو إلى أن مصطلح الوحدة الإسلامية، يبدو أنه قد تم استخدامه لأول مرة في مقال كتبه ضياء باشا في صحيفة حريت (2) الصادرة في 9 نوفمبر 1868(3). فيما دافع نامق كمال كثيراً عن الوحدة الإسلامية في مقالاته في حريت، وجادل بأن وحدة الجميع فقط سوف تُمكّن المسلمين من

---

(1) لانداو، «سياسة الوحدة الإسلامية: الأيديولوجيا والتنظيم»، ص: 2.

(2) «صدرت صحيفة حريت من قبل الشباب العثماني في بعض الدول الأوروبية بين عامي 1868 و1870. وكان أهم كتابها: ضياء باشا، ونامق كمال، وعلي سوافي. إن رغبة مصطفى فاضل باشا في مجتمع واع أثرت في إصدار الجريدة؛ لأنه أراد أن يقدم طلبا عاجلا لصحيفة من شأنها أن تجعل المجتمع واعياً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً».

(3) المصدر نفسه، ص: 1.

إنقاذ الإمبراطورية(1). علاوة على ذلك، لاحظ العديد من المؤرخين في أواخر الإمبراطورية العثمانية أن السلطان عبد الحميد الثاني حاول أن يملأ قلوب جميع الرعايا بالحب والولاء له. لقد أدرك السلطان عبد الحميد الثاني استحالة كسر الأعيان المحليين في عصره، بهدف تعزيز السلطة المركزية. ولذلك اتجه إلى أسلوب التعاون مع الوجهاء المحليين ذوي النفوذ، من أجل تجديد احترام الحكومة العثمانية بين رعاياه. والجدير بالذكر أنه خلال فترة حكمه، كان يدعو بانتظام الأعيان الأقوياء من الأقاليم البعيدة إلى قصره؛ لمواصلة المراسلات مع السلطان. وفي هذا الصدد، كان يُعتقد أن اللجوء إلى السياسة الإسلامية هو أفضل طريقة لتوليد الإجماع في الإمبراطورية والحفاظ على ولاء السكان المسلمين(2).

حل المشكلة الشيعية في العراق: الوحدة الشيعية - السنية:

كان هناك عدد متزايد من السكان الشيعة في الإمبراطورية في القرن التاسع عشر، وكان هذا يمثل تهديداً خطيراً للسلطة العثمانية؛ لأن العثمانيين لم يكونوا ممثلين للهوية السنية فحسب، بل كانوا أيضاً حماة الطائفة السنية في العالم الإسلامي. لذلك، كان يُنظر إلى نمو السكان الشيعة في العراق على أنه تهديد ضد كل من السلطة الدينية العثمانية والسلطة المركزية على منطقة العراق(3). وفي هذا الصدد، أثر انتشار هذه الخلافات الدينية السنية الشيعية في العراق -بشكل خطير- على السلطات السياسية والإدارية في العراق للدولة العثمانية. وفي القرن التاسع عشر بشكل خاص، حاول العثمانيون

---

(1) انظر مثالًا على شعاراته: «حب الوطن من الإيمان Hubbül vatan minel iman» و «الحقّ يَعلى ولا يُعلى عليه El hakku yu'la vela yu'la aleyh»، «Hürriyet»، 20 يونيو 1868.

(2) أكارلي، «النهايات المتشابكة لإمبراطورية: المواجهات العثمانية مع الغرب ومشاكل التغريب»، ص: 360-358.

(3) فرح، «عبد الحميد الثاني والعالم الإسلامي»، ص: 167.

إيجاد حلول للمجموعات الشيعية في أراضيهم من خلال إدخال بعض التدابير الجديدة. ففي تسعينيات القرن التاسع عشر، زادت حكومة السلطان عبد الحميد الثاني من سيطرة الدولة على الشيعة من خلال الوحدة الإسلامية، ونفذ سياستين حاسمتين:⁽¹⁾ الأولى: نشر المذهب السني من خلال فتح المؤسسات التعليمية السنية، وإرسال الدعاة والعلماء السنة وأنشطة الوعظ. والثانية: إقامة تحالف بين الطائفتين الشيعية السنية من أجل تعزيز ولاءاتها.

لقد كان الهدف من انتشار سياسة الإسلام السني، هو كبح جماح المذهب الشيعي، وفسح المجال لعلماء السنة لممارسة التبشير⁽²⁾. وعلى سبيل المثال، فقد أرسلت الإمبراطورية العثمانية علماء وقضاة سنة إلى المناطق العراقية بهدف دعم المؤمنين السنة، وكسب ولاءات الرعايا الشيعة للسلطة السنية في أواخر القرن التاسع عشر. وكان القاضي الوليد أحد علماء السنة، الذين تم إرسالهم إلى العراق، وكانت مهمته إعادة مبادئ الإسلام السني إلى الحلة، التي كانت إحدى المناطق الشيعية المهمة. وفيما يتعلق بتعيين قاضي الواعظ في الحلة:

كان عليه أولاً: الاهتمام بالقبائل، ورفع الجهل عنهم، وترسيخ أركان الإيمان فيهم، وتعليمهم معرفة صفات الله، والحكمة في إرسال رسل الله، ونزول القرآن، وعدد أنبياء الله ورسله، والفرق بين النبي والرسول؛ لجعل الطلاب يؤمنون بجميع أنبياء الله ورسله، لدراسة جميع معجزاتهم⁽³⁾.

---

(1) غوكهان تشيتينسايا، «حركة الوحدة الإسلامية في السنوات الأولى من عصر عبد الحميد الثاني»، (أنقرة: مطبعة جامعة أنقرة، مايو 1988)، ص: 23.

(2) كول، «المكان المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ الإسلام الشيعي»، ص: 28.

(3) فتاح، «الهوية والاختلاف في أعمال المؤرخين السنة في العراق في القرن الثامن عشر والتاسع عشر»، ص: 214.

بالإضافة إلى ذلك، ركز القاضي الواعظ على المسائل الخلافية بين الطائفتين السنية والشيعية في الحلة، مثل الخلاف على خلافة علي، ولهذا السبب حاول توضيح أهمية الخلفاء الثلاثة في الإسلام السني (أبوبكر، وعمر، وعثمان)، ونصح أهل الحلة بالامتناع عن مدح علي. ونتيجة «لأعماله الشجاعة»، كلف السلطان الواعظ بالتبشير بمبادئ الإسلام السني على نطاق أوسع في العراق، وكوفئ بالنياشين والأوسمة من قبل السلطان⁽¹⁾.

ثانياً: قام عبد الحميد الثاني بالنشاط القومي الإسلامي بهدف التحالف السني الشيعي⁽²⁾؛ حيث انطلقت المبادرات القومية الإسلامية بين الجماعات الشيعية من أجل دمج الشيعة في نظام الدولة السنية. وبفضل هذا، حاول العثمانيون تعزيز العقيدة السنية لدى الشيعة في العراق، وتجديد علامات الولاء المفقود للإمبراطورية⁽³⁾. وفي الواقع، كان الهدف الرئيسي لمخطط السلطان الإسلامي هو إزالة تأثيرات إيران، والعلماء الإيرانيين، بين السكان الشيعة في العراق. وفي النهاية، حققت مشاريع الوحدة الإسلامية والبعثات السنية للشيعة نجاحاً ملحوظاً⁽⁴⁾.

وفي التكوين الجيوسياسي المتطور لتلك الفترة، استخدمت الإمبراطورية العثمانية مشروع الوحدة الإسلامية كأداة قوة ضد الدول الأوروبية الاستعمارية. وسيكون من المفيد التطرق إلى أهمية الخلافة لتحقيق أهداف السياسة الإسلامية للنظام الحميدي. فبالنسبة لعبد الحميد الثاني، يمكن توفير الوحدة الإسلامية بمجرد إحياء وظيفة

---

(1) كول، «الفضاء المقدس والحرب المقدسة: السياسة والثقافة وتاريخ الإسلام الشيعي»، ص: 28.

(2) جتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق: 1908-1890»، ص: 25.

(3) فتاح، «الهوية والاختلاف في أعمال المؤرخين السنة في العراق في القرن الثامن عشر والتاسع عشر»، ص: 213.

(4) فتاح، «تاريخ مختصر للعراق»، ص: 30.

الخلافة؛ لأن الخليفة هو اسم أعلى زعيم في العالم الإسلامي، وكان يُعرف بالإمام الأعلى(1). وهذا يعني أن صورة الخليفة كان لها تأثيرٌ كبيرٌ على العالم الإسلامي؛ لذا كان يُنظر إليه وإلى الخلافة كي تكون سبيلاً لإنشاء كيان عثماني إسلامي موحد. ولذلك كانت لدى الدولة العثمانية رغبة في القيادة الإسلامية المبنية، على لقب السلطان كخليفة الإسلام أو أمير المؤمنين(2). ولذلك أكد السلطان ومسؤولوه على الالتزام بالخليفة، من خلال محاولة ترسيخ العلاقة بين مركز الخلافة والولايات الإسلامية، مثل: العراق، والبحرين، واليمن.

بالإضافة إلى ذلك، حاولت الدولة العثمانية توعية المسلمين بأهمية الجهاد، وربط الإسلام بهذه السياسة الإسلامية الشاملة. كان الهدف الآخر لسياسة الوحدة الإسلامية، التي اتبعها عبدالحميد الثاني، هو إنشاء تحالف سياسي، وهوية مشتركة بين السكان المسلمين. وبعبارة أخرى، كانت الدولة تسعى إلى تحقيق قيمة سياسية واجتماعية وثقافية مشتركة، بين الرعايا المسلمين من أجل تشكيل أمة موحدة(3).

السياسة الإيرانية تجاه فكرة الوحدة الشيعية السنية:

كما نوقش أعلاه، كان أحد الأهداف الرئيسية للوحدة الإسلامية في القرن التاسع عشر هو القدرة على توفير الوحدة السنية الشيعية في الجغرافيا العراقية. حاول السلطان عبد الحميد الثاني إزالة نفوذ الدولة الإيرانية والعلماء الإيرانيين (المجتهدين) في العراق؛ بهدف توحيد الطوائف المختلفة. بالنسبة للسلطات العثمانية، كانت الدولة الإيرانية تمثل تهديداً كبيراً في القرن التاسع عشر؛ لأنه كان يُعتقد

---

(1) فرح، «عبد الحميد الثاني والعالم الإسلامي»، ص: 263.

(2) ديرينجيل، «النضال ضد الشيعة في العراق الحميدي: دراسة في الدعاية العثمانية المضادة»، ص: 45.

(3) جتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق: 1890-1908»، ص: 35.

بأن تزايد عدد السكان الشيعة في العراق قد حصل بسبب النفوذ الإيراني⁽¹⁾. ففي البداية، كانت أعداد الشيعية تشكل حوالي عشرين بالمائة من السكان المسلمين في العراق، ضمن الدولة العثمانية لغاية القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فقد نمت مع مرور الوقت خاصة في العراق، بدعم من إيران والبريطانيين، من خلال تجاهل سياسة التوحيد التي اتبعها عبد الحميد⁽²⁾. لذلك، كان يُنظر إلى السكان الشيعة على أنهم تهديد سياسي وخطر أمني من قبل الإمبراطورية العثمانية. علاوة على ذلك، كان يُنظر إلى المذهب الشيعي من قبل السلطات السنية على أنه أحد الديانات القائمة على الخرافة (iti-kad-ı Batıla)، وكان يُنظر إلى الشيعة العراقيين على أنهم حلفاء للدولة الإيرانية⁽³⁾. لذلك، كان الشعب الشيعي في العراق غير جدير بالثقة في نظر السلطة المركزية في القرن التاسع عشر. وكانت هناك علاقة وثيقة بين إيران والعراق؛ لأن العراق كان لديه أهم المزارات الشيعية في النجف، وكربلاء والكاظمية، وسامراء، والمعروفة مجتمعة باسم العتبات العليات⁽⁴⁾. لذلك، حاول عبد الحميد الثاني إقامة علاقات جيدة مع إيران بين عامي 1876و 1886. من أجل منع السياسة التوسعية لإيران وبريطانيا باستخدام سياسة الوحدة الإسلامية.

في الختام، حتى لو اتبع السلطان سياسته القومية الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي؛ فإن هذه السياسة يمكن أن تفشل في إيران على الرغم من كل جهود السلطان لتوحيد العالم الإسلامي⁽⁵⁾.

---

(1) كاربات، «تسييس الإسلام: إعادة بناء الهوية والدولة والإيمان والمجتمع في أواخر الدولة العثمانية»، ص: 205.

(2) المصدر نفسه، ص: 210.

(3) قرار مجلس الإدارة، BEO.413/3091.

(4) جتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق: 1908-1890»، ص: 99.

(5) المصدر نفسه، ص: 151.

ما أسباب فشل السياسة الإسلامية الشاملة لعبد الحميد الثاني في العراق في القرن التاسع عشر؟

كان خوف الشاه الإيراني من الاندماج في الطائفة السنية العثمانية سبباً مهماً لهذه السياسة الفاشلة⁽¹⁾. وهذا يعني أن الشاه الإيراني لم يكن يرد الوقوع تحت حماية الخليفة العثماني؛ ومن ثم رفض الشاه سياسة عبد الحميد القومية الإسلامية، حينها أراد الشاه الإيراني أن يفرض أيديولوجيته الشيعية في العراق، ولم تكن هناك مشاعر أخوية بين الطائفتين الشيعية والسنية، وكان للشاه الإيراني بعض الأنشطة السياسية في منطقة العراق من أجل تحويل السنة إلى المذهب الشيعي، خاصة في القرن التاسع عشر.

لقد سعى الشاه الإيراني إلى تحقيق ثلاثة أهداف في العراق. كان الهدف من ذلك هو القيام بالدعاية الشيعية عن طريق إرسال المعلمين ورجال الدين باسم آخوند (نوع من العلماء الفرس) إلى العراق، لإرسال الهدايا إلى المساجد والمراقد في العراق، وكذلك لتغطية تكاليف إصلاح المساجد والمدارس والمراقد للاستفادة من تأثير العلماء الإيرانيين على المجتمع الشيعي⁽²⁾. عندما تم الجمع بين الأنشطة الاستفزازية لإيران والمساعدات المالية من بريطانيا، وعدم الاهتمام العثماني بالمنطقة، فقد قبل ما يقرب من نصف سكان بغداد المذهب الشيعي في عام 1892. وقد أعطى الصراع الشيعي السني في العراق الفرصة لإيران والبريطانيين لفصل هذه المنطقة عن الدولة العثمانية⁽³⁾.

بشكل رئيسي، تم استخدام الإسلاموية كأيديولوجية لتشكيل الوحدة داخل البلاد من قبل السلطان عبد الحميد الثاني. وفي هذا

---

(1) إرسلان، «الثاني. عبد الحميد وإسلام بيرليجي هاريكيتي»، ص: 307.

(2) المصدر نفسه، ص: 308.

(3) كاربات، «تسييس الإسلام: إعادة بناء الهوية والدولة والإيمان والمجتمع في أواخر الدولة العثمانية»، ص: 195.

الصدد، لم يهمل عبد الحميد الثاني أبداً استشارة الأشخاص المختصين، وكان يتلقى آراء العلماء الإسلاميين الأكثر موثوقية في تلك الفترة، وقد أولى أهمية لأفكار هؤلاء العلماء الذين اعتبروا عموماً إسلاميين، من أجل تطوير هذه الوحدة، وقد قدموا بعض الاقتراحات لمساعدة السلطان على تنفيذ خططه السياسية والثقافية والاجتماعية. لقد كانوا مفيدين للإمبراطورية من حيث ذكائهم العملي وقدرتهم الابتكارية، ولأن هؤلاء المستشارين كانوا على دراية بالتقاليد العثمانية والشريعة الإسلامية، وكذلك بالشؤون الجارية؛ فقد حاولوا تقوية الدولة من خلال الحفاظ على التقاليد. علاوة على ذلك، فقد جاء جميعهم من المراتب العليا في المؤسسات السياسية العسكرية العثمانية والمؤسسات الفكرية العربية⁽¹⁾.

ومن المؤكد أن أحمد جودت باشا (1823-1895) كان أحد الرواد البارزين لهؤلاء العلماء. تلقى تعليمه في المدرسة الكلاسيكية، وطور معلوماته في دراسة التاريخ والتعليم. دخل أحمد جودت باشا في خدمة رشيد باشا قبل عبد الحميد الثاني. لقد كان عنصرا ممتازاً عند رشيد باشا؛ لأن رشيد باشا كان يبحث عن شخص تلقى تعليماً جيداً في الإسلام، ولكنه منفتح على الأفكار الجديدة، وكان أحمد جودت هو بالضبط هذا الشخص. بعد أن عمل مع رشيد باشا، خدم لدى عبد العزيز في منصب حكومي رفيع؛ حيث أصبح وزيراً للعدل. وفي وقت لاحق، عمل في مكاتب مختلفة في عهد عبد الحميد الثاني، وكان لتفسيره للأحداث ونصائحه تأثيرٌ عميقٌ على قرار عبد الحميد.

قام أحمد جودت باشا بتشكيل لجنة لإيجاد طرق لإنهاء التنافس السني- الشيعي، وصنف الشيعة إلى إماميين (اثني عشرية) في العراق، وزيدية في اليمن، والإسماعيليين المحاربين في بهران- اليمن،

---

(1) المصدر نفسه، ص: 199.

والمتاولة[1] في صيدا- لبنان. كما قدم بعض المعلومات عن مواقف هذه الجماعات الشيعية المختلفة من الدولة العثمانية السنية. على سبيل المثال، كان الزيديون أقرب إلى السنة؛ لأنهم اعترفوا بشرعية الخليفتين الأولين: أبو بكر، وعمر. وعلى النقيض من الزيديين، كان الاثنا عشرية معارضين للشاه الإيراني والخليفة السني أيضاً؛ حيث كان كل من الخليفة العثماني والشاه الإيراني يشكل عائقًا أمام سلطة علماء إيران. ومع ذلك، على الرغم من كل العلاقات السلبية بين السنة والشيعة، يعتقد أحمد جودت أنه لا توجد اختلافات مذهبية حقيقية بينهما، وكان سبب الصراع في الواقع مجرد أغراض سياسية. باختصار، قال أحمد جودت، الذي يؤمن بالقوة الشاملة للإسلام، إن تحالف الشيعة والسنة ضد أعداء الإسلام واجب.

ولهذا الغرض قدم المشورة لعبد الحميد الثاني في الرد على جهود الشيعة الإيرانيين، وأعد تقريراً مفصلاً عام 1891 عن التحالفات الإسلامية، وكانت أفكار جودت باشا كما يلي: إصلاح وتطوير المناطق التي كانت مقبولة كأماكن مقدسة لدى الطائفة الشيعية في الحجاز والعراق، مثل: ترميم مراقد الإمام العباس، والإمام الحسن، والإمام زين العابدين، والإمام جعفر الصادق، وفاطمة الزهراء؛ لإيلاء أهمية للسكان الشيعة الذين يعيشون في الحجاز، وكذلك السنة؛ للحصول على دعم العلماء الفرس في العراق ضد إيران والانخراط في الأشغال العامة في المناطق الشيعية المقدسة في العراق⁽²⁾.

وهناك شخصٌ آخرٌ ملهمٌ لعبد الحميد الثاني هو يوسف رضا باشا، رئيس لجنة اللاجئين؛ فقد رأى يوسف رضا أن السلطان عبد الحميد، هو زعيم جميع المسلمين، وقارنه بالشاه الإيراني.

---

(1) المتاولة هو الاسم السابق لشيعة لبنان. وهو تحوير لعبارة (أشهد أن عليّاً ولي الله). بمعنى انها نسبة الى ولي الواردة في العبارة. ملاحظة المترجم.

(2) بوا، Y. EE. 12/12.

وفقاً لتصريح يوسف رضا باشا، بينما كان عبد الحميد الثاني يعتبر «خليفة» و «إمام المسلمين» من قبل أهل السنة، لم يكن لشاه إيران مثل هذه السلطة بين الشيعة. ولذلك كان عبد الحميد الثاني هو الشخص الأنسب لكي يصبح زعيماً للمسلمين(1).

وبصرف النظر عن ذلك، فسوف ندرس الأفكار القومية الإسلامية لأشهر وأقوى شخصية فكرية وقتها وهو جمال الدين الأفغاني. لقد كان من دعاة الوحدة الإسلامية المشهورين للغاية، وقدم مساهمة كبيرة في فهم الوحدة الإسلامية (97/1838)، وكان ناشطاً سياسياً بارزاً، وداعياً للوحدة الإسلامية، أقام في إسطنبول من عام 1892 حتى وفاته عام 1897. كما كانت له علاقة وثيقة بالسلطان عبد الحميد الثاني، وساعد في مخطط السلطان الإسلامي في تسعينيات القرن التاسع عشر. لذلك، يمكن وصفه بكلمات؛ حيث وُلد الأفغاني ونشأ في بيئة شيعية، وكان أيضاً على دراية وثيقة بأهل السنة، بسبب أسفاره إلى المناطق السنية. ولذلك أراد عبد الحميد الثاني أن يسمع أفكاره حول المشكلة السنية الشيعية. لقد جاء إلى إسطنبول من لندن من أجل نشر الوحدة الإسلامية بقيادة السلطان عبد الحميد الثاني خليفة لجميع المسلمين. ألهم جمال الدين الأفغاني أحمد جودت باشا وعبد الحميد الثاني بحلوله المعقولة، خاصة في المشكلة السنية الشيعية(2).

علاوة على ذلك، كان الأفغاني منخرطاً بشكل رئيسي في الكتابة باللغتين العربية والفارسية، ونشر الدعاية للوحدة الشيعية السنية. أرادت إسطنبول من الأفغاني إقناع السكان الشيعة بالاتحاد تحت راية الخلافة ضد المعاملة البريطانية للمسلمين. بدأ الأفغاني أيضاً بحملة ضد ميرزا رضا شاه في الأراضي الشيعية، التي عاشت

---

(1) بوا، Y.EE. 38/118.

(2) فرح، «عبد الحميد الثاني والعالم الإسلامي»، ص: 310.

في الإمبراطورية العثمانية، ولا سيما في كربلاء والنجف[1]. وكان يهدف إلى تعزيز الاعتزاز بالإسلام، واستخدام الإسلام كسلاح أيديولوجي ضد الغربيين المسيحيين. بدت هذه الدعاية السياسية للأفغاني ضد الغرب غير عملية في الغالب، وفشل في تحقيق أهدافه[2].

أسفرت المفاوضات بين عبد الحميد الثاني وجمال الدين الأفغاني، عن بعض تطبيقات الوحدة الإسلامية. أولاً: استبعد عبد الحميد الثاني جميع الصحف والمنشورات التي قامت بالدعاية للمذهب الشيعي، وشوهت المعتقد الرسمي في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في العراق. وثانياً: قام عبد الحميد الثاني بإصلاح أضرحة الأئمة مثل: الإمام علي، والإمام الحسين، ومراقد أهل بيت النبي الآخرين. ويمكن أن يكون غرض نصيحة الأفغاني هو صورة سادة الأماكن المقدسة[3]. كما أن السلطان كان يزين المقابر بالهدايا الثمينة، لكن الشاه الإيراني رفض في البداية رغبة السلطان في إصلاح هذه المقامات. وحتى لو رفض الشاه بأدب طلب السلطان إصلاح مقابر الأئمة الأولياء والهدايا، فقد وعد السلطان بإجراء الإصلاحات بنفسه كما أراد الشاه تماماً. وفي هذا الصدد، تحول الأمر إلى صراع رمزي على السلطة بين الإمبراطورية العثمانية، وإيران حول ترميم المقابر الإمامية المقدسة. أراد كل من السلاطين السنة والشيعة أن يكونوا حماة لهذه الأماكن المقدسة من خلال ترميم المقابر.

في 2 يوليو 1886، تم إرسال برقية من مدن العتبات (العتبات العلية: النجف، وكربلاء) في العراق إلى المركز الإمبراطوري من قبل العالم الإيراني محسن خان، حول إصلاح المقابر الإمامية الواردة في

---

(1) إيلي خدوري، «الأفغاني وعبده: مقالة عن الكفر الديني والنشاط السياسي في العصر الحديث الإسلام»، (لندن: كاس، 1966)، ص ص: 61-60 .

(2) نيكي كيدي، «الرد الإسلامي على الإمبريالية»، (لندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1968)، ص: 40.

(3) المصدر نفسه، ص: 54.

التعبيرات التالية:

طلب محسن خان من السلطة المركزية خدمة في ترميم بعض الأماكن من العتبات العلية في مدينة النجف مثل قبة قبر الإمام علي، التي تم تدمير جزء منها. وكانت عادة تتم من قبل الشاه الإيراني، ولهذا السبب، تقدم بطلب إلى السفارة الإيرانية للحصول على إذن من الشاه الإيراني(1).

ثالثًا: حاول عبد الحميد الثاني الحصول على دعم علماء إيران في العراق، ضد إيران عن طريق تحديد الرواتب ومنحهم الأوسمة. وفي هذا الصدد، وبقرار من مجلس بغداد الكبير، تم منح العلماء الإيرانيين دفعات وأوسمة في العراق(2). بالإضافة إلى ذلك، تولت الإمبراطورية العثمانية مهمة الحراسة الشخصية للعلماء الإيرانيين في مدن الأضرحة، وتم إرسال برقية من السلطة المركزية العثمانية إلى الدولة الإيرانية بشأن الملا قاسم خراساني(3)، الذي كان أحد كبار علماء الفرس في النجف. وذكر هذا التقرير أن شخصاً مجهولاً قد تم إرساله من طهران إلى النجف، من أجل قتل العالم الإيراني الملا قاسم خراساني. ولهذا السبب كان من الضروري اتخاذ بعض الاحتياطات لمنع اغتيال الملا قاسم. وبهذه المناسبة، تم القبض على الرجل الذي اسمه السيد عبد الحسين واعتقاله في بغداد، من قبل ميرزا مهدي، ومن ثم تم تسليمه إلى القنصلية الإيرانية في بغداد. وعلم فيما بعد أنه كان من أتباع الديانة(4) المثيرة للفتنة في

---

(1) بوا، IMMS. 84/3626 1310.10.10 (12 تموز 1886).

(2) بوا، MVL، 776/26 1281.01.25 (6 نيسان 1865).

(3) لعل المقصود الشيخ محمد كاظم الخراساني (1911-1839). ملاحظة المترجم.

(4) «هكذا وردت ولم يوضح من هي تلك (الديانة)، أو الطائفة المثيرة للفتنة».
لعل المقصود بذلك هي الديانة البابية التي تفرعت عن المذهب الجعفري الاثني عشري خلال القرن التاسع عشر. (ملاحظة المترجم).

طهران(١).

وأخيراً وليس آخراً، أراد كامل باشا حل مشكلة الشيعة في العراق عن طريق التعليم السني والوعظ لأبناء المذهب الشيعي، الذين يعيشون خاصة في بغداد والبصرة والموصل، وحاول توسيع نشر المعتقد السني انطلاقاً من إسطنبول من خلال حصر أموال جميع النفقات بيد الدولة. ويكشف المقتطف التالي اقتراح كامل باشا بوضوح:

> على الحكومة العثمانية أن تختار عدداً قليلاً من الطلاب من كل طائفة من الشيعة في المناطق العراقية مثل: بغداد، والبصرة، والنجف، وكربلاء، وأن يرسلوا إلى مدرسة الأزهر في مصر في شبابهم. وعلى مدى 8 إلى 10 سنوات، سيتلقون التعليم السني الجيد هناك؛ حيث سيتخلون عن معتقداتهم الخرافية، ويعودون إلى وطنهم مؤمنين بالمذهب السني - ومن ثم يمكن تعيينهم لتعليم أبناء وطنهم، عن طريق تخصيص الرواتب لهم في العراق(2).

قَبِلَ عبد الحميد مقترحات كامل باشا بشأن ضرورات التعليم السني في العراق. وبالفعل، اختار عبد الحميد إسطنبول كمركز تعليمي سني بدلاً من إرسال الطلاب الشيعة إلى مصر، ومن ثم تم إرسال الطلاب الذين تم اختيارهم من الولايات العراقية إلى إسطنبول(3). ومع ذلك، لم تحقق هذه السياسة التعليمية نجاحًا

---

(1) بوا، DH.MUUI. 117/81 1328.07.21 (29 تموز 1910).

(2) بوا، إي.د.إ. 1237/96880 1308.12.07 (14 تموز (يوليو) 1891) «تم إرسال شباب من مدن وبلدات مثل: بغداد، والبصرة، والنجف، وكربلاء، ينتمون إلى المذهب الشيعي؛ للدراسة في مدرسة الجامع الأزهر في مصر على نفقة الدولة العثمانية. وهناك، سيتعرفون على الإسلام في سن مبكرة، بفضل المعرفة الإسلامية التي يكتسبونها على مدى عشر سنوات، ثم يعودون إلى ديارهم كسنة قبل أن تدخل خرافة (التشيع) إلى أذهانهم، وعندما يعودون إلى وطنهم، يجب أن تدفع لهم رواتب، وينبغي أن يعملوا مدرسين في مناطقهم».

(3) بوا، Y. PRK.BŞK. 22/62 1308.12.15 (22 يوليو 1891) انظر

كبيراً؛ لأن العديد من الطلاب الذين تم إحضارهم إلى إسطنبول عادوا إلى العراق. تشاور عبد الحميد مع ميرزا حسن شيخ الريس، وهو معارض إيراني مهم، مقيم في إسطنبول. وكانت محاولات عبد الحميد والشيخ الريس مبنية على الوحدة الشيعية السنية: لتشكيل علاقة جيدة مع إيران. لذلك اقترح الشيخ الريس إزالة العداء بين الشيعة والسنة، وحاول التواصل مع علماء إيران، وقام ببعض الأنشطة الإصلاحية مثل نشر كتيب (الرسالة)⁽¹⁾.

وفي الختام، اجتمع عبد الحميد الثاني مع بعض العلماء، مثل: أحمد جودت باشا، ويوسف رضا باشا، وجمال الدين الأفغاني من أجل منع دعاية الشاه الإيراني بانتشار المذهب الشيعي، وكسب ولاء الشاه الإيراني للشيعة العثمانيين. وتوصل إلى نتيجة باقتراحات هؤلاء العلماء، بأن أفضل حل طويل الأمد للمشكلة الشيعية في العراق، هو وحدة الشعبين الشيعي والسني. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها عبد الحميد الثاني والعلماء، وخاصة أحمد جودت باشا وجمال الدين الأفغاني؛ لم يتوقف انتشار المذهب الشيعي في العراق، وزاد نفوذ الطائفة الشيعية يوماً بعد يوم في المنطقة.

إصلاح المراقد الشيعية: كسب قلوب السكان الشيعة:

على خلفية نية عبد الحميد ترميم المقابر الشيعية المقدسة، حدث الهجوم الوهابي⁽²⁾ على كربلاء، والنجف، والجماعات

أيضًا: BOA, Y. PRK. بيشك 66/24. 21.05.1309 (23 ديسمبر 1891).

(1) 255 غوكهان جتينسايا، «الخليفة والمجتهدون: السياسة العثمانية تجاه الطائفة الشيعية في العراق في أواخر القرن التاسع عشر»، دراسات الشرق الأوسط 41، رقم. 4 (2006)، ص: 566.

(2) «أطلق لقب الوهابية على أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب من قبل خصومه المسلمين. وقد رفض الأشخاص الذين أطلق عليهم الاسم الوهابي هذه التسمية المشينة». كوتشوكجان، طالب، «بعض الأفكار في الحركة الوهابية

الشيعية في المناطق العراقية في القرن التاسع عشر. وكانت النجف وكربلاء مراكز الزيارة، وهذه الأماكن معروفة على أنها مقدسة لدى الشيعة(1). ومع ذلك، لم تكن ممارسات الزيارة الشيعية مقبولة بين أشكال الإسلام السلفي من قبل الوهابيين. لذلك، هاجموا أضرحة الأولياء في المدن الشيعية المقدسة مثل: كربلاء(2). كما حاولوا منع الزيارات الشيعية عند كل منعطف، ولم يسمحوا للشيعة بالذهاب للزيارة مروراً بأماكن النفوذ الوهابي. ومع ذلك، كان الحجاج الشيعة القادمون من بغداد يضطرون إلى المرور بنجد التي كانت تحت السيطرة الوهابية، للوصول إلى النجف وكربلاء. وكانت المدن تحت سيطرة الوهابيين، ونهبوا قوافل الحج الشيعية وصادروا ممتلكات الحجاج (الزوار) الشيعة(3).

علاوة على ذلك، كانت حادثة مقتل التجار الوهابيين؛ في مدن المقام، أحد الصراعات الكبرى بين الشيعة والوهابيين، حيث قُتل 300 وهابي جاءوا إلى النجف(4) للقيام بأنشطة تجارية، على أيدي الشيعة في النجف[5] خلال الاشتباكات. وحتى لو كان سليمان

والسنوسية»، الفصلية الإسلامية، المجلد: 37 العدد: 4، 1993. ص: 238.

(1) كورشون، «الهيمنة العثمانية في نجد والأحساء (الحركة الوهابية ونشوء الدولة السعودية)»، ص: 33.

(2) كوتشوكجان، «بعض التأملات في الحركتين الوهابية والسنوسية»، ص: 239.

(3) كورشون، «الهيمنة العثمانية في نجد والأحساء (الحركة الوهابية ونشوء الدولة السعودية)»، ص: 33.

(4) لم تحصل الواقعة في النجف انما في ما يعرف اليوم (الحمزة الشرقي) وهي مركز قضاء الحمزة جنوب الديوانية اليوم، وهي تبعد عن النجف بمسافة 90 كم جنوب شرق. والملوم هو الاسم السابق لمدينة الحمزة الحالية. وقد عُرفت الواقعة بإسم (الملوم أو الحاج والحدرة). ملاحظة المترجم.

(5) لعل المقصود بذلك هي الديانة البابية التي تفرعت عن المذهب الجعفري الاثني عشري خلال القرن التاسع عشر. (ملاحظة المترجم).

باشا، والي بغداد، قد اتخذ بعض الاحتياطات لمنع خطر محتمل من الوهابيين؛ فإنه لم يكن لينجح. ورأى الوهابيون في مذبحة 300 تاجر انتهاكاً لمعاهدة عدم الاعتداء الموقعة مع علي باشا، فبدأوا بالتحرك إلى حكومة بغداد للانتقام من ترهيب وقتل التجار(1).

ورغم أن حادثة مذبحة 300 وهابي قد وقعت في مدينة النجف؛ لكن الوهابيين هاجموا كربلاء، بدلا من النجف بسبب موقع كربلاء الأعزل. وأول عمل قام به الوهابيون هو نهب مقام الحسين. وفي وقت لاحق، قتلوا الأفراد المتعبين من اليوم السابق بسبب مراسم عزاء محرم(2). باختصار، قام الوهابيون بذبح ما يقترب من خمسة آلاف شخص من الأغلبية الشيعية، كما تسببت هذه القضية في رد فعل مبالغ فيه من قبل الحكومة الإيرانية بسبب وجود إيرانيين بين القتلى الشيعة. أرسلت الحكومة الإيرانية رسالة إلى والي بغداد للانتقام من قتل الشيعة، وما لم يتم ذلك فقد هدد سليمان باشا، بأن الوهابيين سيدخلون بقواتهم إلى بغداد. وفي نهاية المطاف، لم تتمكن حكومة بغداد السنية من تحقيق نتيجة جيدة ضد الوهابيين. وبعد فترة وجيزة، أثارت غارة كربلاء رد فعل هائل لدى كل من الوهابيين والشيعة. في الختام، من الطبيعي أن تؤدي هجمات الوهابيين هذه إلى كراهية الشعب الشيعي لهم، كما أن الاحتلال الوهابي لهذه المدن الشيعية المقدسة، والضغط على الأفراد الشيعة، يزيد من العداء بين الشيعة والوهابيين.

فضلاً عن ذلك، فقد أدت هذه الهجمات الوهابية على الشيعة، والمدن الشيعية المقدسة في العراق إلى كسر ثقة الشيعة في الدولة العثمانية. لقد تضررت صورة الدولة العثمانية بشدة في هذه المنطقة بسبب الفشل في حماية الشيعة. وفي هذا الصدد، اتجه عبد

---

(1) المصدر نفسه، ص: 35.

(2) واقعاً أن غزوة الوهابيين حدثت خلال زيارة (عيد الغدير) التي حييها الشيعة الذي يصادف يوم 18 ذي الحجة من كل عام، ولم تكن خلال مراسيم زيارة شهر محرم. ملاحظة المترجم.

الحميد الثاني إلى تنفيذ بعض أعمال البنية التحتية في المدن المقدسة، مثل: النجف، وكربلاء، من أجل إعادة ترسيخ صورة الدولة المتضررة، بعد الهجمات الوهابية على المناطق الشيعية. فعلى سبيل المثال، اقترح أحمد جودت باشا إصلاح مقابر أهل البيت الشيعية في العراق، وإرسال الهدايا إلى هذه المقابر، من أجل استعادة دعم السكان الشيعة، ومنع تحركاتهم الانفصالية في هذه المنطقة⁽¹⁾.

وفي الوقت نفسه، كان ترميم أضرحة الأئمة مثل: الإمام الحسين، والإمام العباس، وإرسال الهدايا القيمة مثل: الشمعدانات الذهبية، والفضية⁽²⁾ مؤشرات ودليلاً حاسماً على تعزيز صورة الخلافة، وظهور الدولة في عهد عبد الحميد الثاني. لقد أدرك الشاه الإيراني سياسة عبد الحميد الواضحة، ولم يسمح لهم بإصلاح المراقد وإرسال المواد الثمينة. لقد أراد ترميم المقابر المقدسة في مدن الأضرحة بدعم من الحكومة الإيرانية. حاول الشاه كسب قلوب العلماء الإيرانيين، من خلال هذا الإصلاح؛ لأنه كان على علم بتأثير العلماء الإيرانيين في مدن الأضرحة على السكان الإيرانيين⁽³⁾.

العمل الخيري الحميدي تجاه السكان الشيعة في العراق العثماني:

اكتسب التمثيل الرمزي الإمبراطوري للسلطة من خلال نظام الهدايا أهمية خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد تم الإعلان عن هذه الهدية الإمبراطورية التي قدمها عبد الحميد الثاني خلال الاحتفالات (صلاة الجمعة) ووسائل الإعلام (الصحف)، من أجل إثبات قوتها وشرعيتها في أواخر القرن التاسع

---

(1) بوا، بيو. 1243/93156.

(2) تقويم فيكايي، 1263.02.06 (24 أوجاك 1847)، ص: 1.

(3) جتينسايا، «الخليفة والمجتهدون: السياسة العثمانية تجاه الطائفة الشيعية في العراق في أواخر القرن التاسع عشر»، ص: 563.

عشر وأوائل القرن العشرين(1). علاوة على ذلك: فإن الأنشطة القومية الإسلامية لعبد الحميد الثاني في المنطقة العربية، لم تشمل فقط الأشغال العامة في العراق، بل أيضاً بعض المناطق الإسلامية الأخرى مثل: مكة، والمدينة، وسوريا. وفي عهد عبد الحميد الثاني، شاركت الحكومة بشكل وثيق في بناء وترميم الأماكن المقدسة والمراقد، وتشغيل الأراضي العامة، والممرات المائية، والسكك الحديدية، وغيرها من الأشغال العامة في العالم الإسلامي بأكمله، من أجل تعزيز رؤية الحكومة واحترامها(2).

كما أن إعادة بناء قبر سليمان شاه في الرقة، وضريح الشيخ خالد (1852) في دمشق، وضريح أرطغرل توازي أيضاً رؤية الإمبراطورية، وسياستها في الحفاظ على كامل أراضي السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية(3). وفقًا لسليم ديرينجيل، استخدم عبد الحميد الثاني في جميع الأشغال العامة ختم (Tuğra)، وكان اسم السلطان عبد الحميد مكتوباً في هداياه ومبانيه وأبراج الساعة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. كان إصلاح وإعادة بناء قبر أرطغرل غازي، وإرسال الهدايا الإمبراطورية إلى الأماكن المقدسة مثل عباءة كابي المقدسة، بمثابة الوسائل السياسية لإبراز صورة السلطان عبد الحميد السيادية(4).

بالإضافة إلى ذلك، كما هو موضح في قوائم سجلات إحسانات

---

(1) أوزبك، «الهدايا الإمبراطورية والشرعية السلطانية في أواخر الإمبراطورية العثمانية، 1876-1909»، ص: 206.

(2) أكارلي، «النهايات المتشابكة للإمبراطورية: المواجهات العثمانية مع الغرب ومشاكل التغريب»، ص: 362.

(3) بوا، بيو. 286560/3821 1326.08.28 (10 نوفمبر 1910). «بالنسبة لترميم ضريح جلالة السلطان سليمان شاه في منطقة الرقة، أولاً سيتطلب الأمر تنفيذ المسح وتحديد التكلفة وتسليم المستندات وإخطار المحافظة بذلك».

(4) سليم ديرينجيل، «المجالات المحمية جيداً: الأيديولوجيا وشرعية السلطة في الإمبراطورية العثمانية 1876-1909»، (لندن: توريس، 1998)، ص: 34-29.

السلطان عبد الحميد في ترميم المقابر في الفترة 1909-1876⁽¹⁾، تم استخدام معظم محفظة عبد الحميد الخاصة لبناء المدارس، وبناء المساجد في المقاطعات العربية العثمانية، مثل: بغداد، وبيروت، والموصل، ومكة، والمدينة المنورة. على وجه الخصوص، يبرز بناء وترميم المساجد الشهيرة، والتكايا المولوية، والمقابر في الأماكن المقدسة في العالم الإسلامي مثل: مكة، والمدينة، والنجف في سجل الإحسان هذا لعبد الحميد الثاني. تم نشر أخبار هذه الأنشطة الخيرية للسلطان في الصحف مثل: «التقويم والوقائع» (Takvim-i Vekayi) «والمعلومات» (Malumat) «وثروة الفنون» (Servet-i Fünun) «والإقدام» (Ikdam)⁽²⁾. وتوضح هذه المنشورات حالات تمويل ترميم وبناء المقابر والمساجد في الأماكن المقدسة الإسلامية من قبل السلطان. إن أحد الأهداف الرئيسية لهذه المساعي كان تكوين صورة السلطان المتدين والعطوف على رعاياه باستخدام دوافع دينية إسلامية⁽³⁾.

وعلى الرغم من أن عبد الحميد الثاني ومسؤوليه اتبعوا أنشطة الوحدة الإسلامية المختلفة، من أجل بناء دولة الأخوّة؛ لكن تمويل هذه الأنشطة غير معروف بوضوح بسبب عدم تنظيم مالية الدولة في ذلك الوقت والسجلات ذات الصلة، وكذلك هل هو إنفاق من قبل الدولة أم من السلطان بأمواله الخاصة⁽⁴⁾. لذلك؛ فإن هناك تكهنات بدلاً من

---

(1) «الدفتر الذي يحدد منهج الأموال التي تم التبرع بها للجمعيات الخيرية والعسكرية من إيرادات التركة الإمبراطورية والخزانة الإمبراطورية حتى الآن، منذ انضمام الجمعية الوطنية الإمبراطورية الكبرى إلى الخلافة المقدسة».

(2) ثابت بكجي، أبو الفاروق أونال، «أعمال السلطان عبد الحميد الثاني الخيرية»، (إسطنبول: جامليكا باسيم، 2006)، ص: 28.

(3) نادر أوزبك، «الهدايا الإمبراطورية والشرعية السلطانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، 1909-1876»، في الفقر والإحسان في سياقات الشرق الأوسط، تحرير: ماين إينر، إيمي سينجر ومايكل بونر، نيويورك: جامعة ولاية نيو يورك برس (2003)، ص: 216.

(4) نادر أوزبك، «النشاط الخيري والوطنية العثمانية والنظام الحميدي، 1909-1876»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط 37، العدد: 1 (فبراير

المعلومات الحقيقية، مثل أن السلطان عبد الحميد الثاني أنفق نصف عائداته على الوحدة الإسلامية، أو أن الميزانية كانت تغطيها الدولة بشكل أساسي، وتم قبول التبرعات من المسلمين. لسوء الحظ، لا توجد مصادر دقيقة حول هذا الموضوع⁽¹⁾. ومع ذلك، ووفقاً لأوزبك: فقد كان عبد الحميد الثاني المساهم المالي الرئيسي في أنشطة الوحدة الإسلامية، وجاء ما يقرب من ستة بالمائة من جميع الأموال من محفظة السلطان الخاصة (ceyb-i hümayun: Şahsî hazine)⁽²⁾. على سبيل المثال، عند النظر إلى المبلغ الإجمالي لمحفظة السلطان الخاصة لإصلاح قبر الإمام علي، فقد ساعد السلطان مالياً بمبلغ 27.717 قرشًا في الفترة ما بين 1900-1876⁽³⁾.

كان السلطان عبد الحميد الثاني ومسؤولوه في حاجة إلى المال للقيام بأنشطة إصلاحية في المناطق الانفصالية مثل العراق. وحتى لو كان السلطان عبد الحميد الثاني أحد أكبر المساهمين في هذه الأنشطة، إلا أنه لا يزال هناك نقص في الأموال، وكان ذلك أكبر عائق أمام الإصلاحات⁽⁴⁾. وربما يكون من المفيد بهذا المعنى فتح عنوان جديد: «النشاط الخيري». ويمكن أن تكون التبرعات الصادقة مصدراً هاماً آخر للقيام بهذه الأنشطة الإصلاحية. إنها حقيقة معروفة أن المسلمين كانوا على استعداد للقيام بأنشطة تطوعية لمجرد مرضاة الله، أو بعبارة أخرى، من أجل العمل الخيري. كما شجع النظام الحميدي المشاركة العامة في الأنشطة التطوعية من أجل توحيد

2005)، ص: 72.

(1) لانداو، «سياسة الوحدة الإسلامية: الأيديولوجيا والتنظيم»، ص: 56.

(2) أوزبك، «النشاط الخيري والوطنية العثمانية والنظام الحميدي، 1876-1909»، ص: 73.

(3) بكجي، أبو الفاروق أونال، «أعمال السلطان عبد الحميد الثاني الخيرية»، ص: 26.

(4) ديرينجيل، «المجالات المحمية جيداً: الأيديولوجيا وشرعية السلطة في الإمبراطورية العثمانية 1876-1909»، ص: 56-55.

المجتمع العثماني المجزأ (1). على وجه التحديد، حملة المساعدات (إيان) التي لم تتم من قبل الإمبراطورية فحسب، بل من قبل المواطنين أيضاً؛ حيث دعم عبد الحميد الثاني الجمعية بالتبرعات من أجل الوصول إلى مجال عام تشاركي، بينما سمح عبد الحميد الثاني بالتبرعات العامة للمجتمع؛ إذ أظهر سياسة الدولة المرنة والواسعة النطاق.

كما كان مفهوم المجال العام في الديناميكية التطوعية مهماً جداً لرؤية الحكومة. وبعبارة أخرى؛ فإن كلمات أوزبك: «كان المجال العام الديناميكي أحد العناصر الأساسية للاستراتيجيات الشرعية للنظام الحميدي» (2). وهذا يعني أنه في حين قدم عبد الحميد الثاني خدمات للمجتمع في سياق الأنشطة الخيرية، فإنه في الوقت نفسه حاول فرض رؤية الدولة من خلال تقديم خدمات للمجتمع في سياق الأنشطة الخيرية.

وقد تم استخدام هذا النشاط الخيري؛ الخاص للإمبراطورية العثمانية بشكل فعال في ترميم المقابر الإمامية في مدن المقامات، وتعليم الأطفال الشيعة من منظور سني.

كان العراق منطقة حدودية رئيسية بين الدولة العثمانية السنية وإيران الشيعية. ولذلك كان العراق المنطقة المثالية لإظهار رؤية الإمبراطورية. فعلى سبيل المثال، تجتذب مدينتا النجف وكربلاء في جنوب العراق أعداداً كبيرة من الحجاج (الزوار) سنوياً من الشيعة الهنود والإيرانيين، ففي كل عام، يزور 100 ألف حاج شيعي من إيران والهند مدن العراق المقدسة، ويأتي بعضهم لدفن أقاربهم في العتبات (3). لذلك رأى عبد الحميد الثاني أن العراق هو المنطقة الأكثر

---

(1) أوزبك، «النشاط الخيري والوطنية العثمانية والنظام الحميدي، 1876-1909»، ص: 59.

(2) المرجع نفسه، ص: 63.

(3) جتينسايا، «الإدارة العثمانية للعراق: 1890-1908»، ص: 151.

ملاءمة لزيادة ظهور الإمبراطورية، وإظهار قوة الدولة، فقام ببعض الأعمال الخيرية مثل ترميم قبري الإمام علي والإمام الحسين(1).

يمكن تقييم هذه الأنشطة من حيث النشاط الخيري أيضاً. وباستثناء المنطقة العراقية، قام عبد الحميد الثاني أيضاً بمثل هذه الأنشطة الخيرية في الأراضي السورية. على سبيل المثال، وفقًا للوثائق الأرشيفية العثمانية، قام ببناء قبر سليمان شاه في الرقة، وتولى تكاليف الإصلاح لاحقاً(2). ومن الأمثلة الأخرى بناء الزاوية فوق قبر الشيخ خالد في دمشق. حافظ السلطان عبد الحميد الثاني على الدعم المالي والحكومي لبناء زاوية كبيرة فوق قبر الشيخ خالد، باستخدام أوقافه في عام 1894، وقام السلطان بدفع رواتب بعض شيوخ النقشبندية في دمشق وإسطنبول(3).

توحيد الشيعة والسنة: محاولة ثانية (1920):

في عام 1920، شهدت المنطقة العراقية وحدة إسلامية لمدة قصيرة بين الجماعات السنية والشيعية، بهدف توفير الأمن للعراق والمدن المقدسة. وفي العراق، لعب عاملان مهمان دوراً رئيسياً في تشكيل هذا التعاون الشيعي السني عام 1920. أحدهما: كان بداية حركة التحرير مع اندلاع الثورة المسلحة عام 1920، وثانياً: قصائد الشعراء السُنة مثل: يوسف السويدي عن أئمة الشيعة في كربلاء، قد ساهمت بدعم مشاعر الوحدة السنية والشيعية(4). وفي وقت الثورة المسلحة ضد البريطانيين، كان الزعماء الوطنيون للطوائف

---

(1) بوا، بيو. 1243/9316 1319.08.03 (15 نوفمبر 1901).

(2) 280 بوا، بيو. 3821/286560.

(3) أتيش، «إمبراطوريات على الهامش: نحو تاريخ المناطق الحدودية العثمانية الإيرانية وشعوب المناطق الحدودية، 1843-1881»، ص: 324.

(4) إيتش، «أنماط انتفاضة العراق عام 1920: الطريقة الرفاعية والتشيع»، ص: 118.

الكبرى في العراق، مثل: زعماء القبائل من السنة والشيعة متحالفين مع بعضهم البعض، وعملوا كأفراد من عائلة واحدة في كثير من الحالات في العراق، وقاموا بحماية مكاسبهم ضد البريطانيين[1]. أيضاً، أثناء اندلاع الثورة المسلحة عام 1920، انضم السنة والشيعة إلى حزب حرس الاستقلال الذي كان عنصراً حاسماً في حركة التحرير ضد بريطانيا[2]. ثم شارك أبناء العشائر الشيعية والسنية معاً في حرب التحرير ضد الاحتلال البريطاني[3].

وفي الوقت نفسه، كان يوسف السويدي الزعيم السني لحزب حرس الاستقلال عضواً فعالاً في الطريقة الرفاعية في العراق، وكان له دور كبير في الثورة العراقية، وأصبح جسراً بين السنة والشيعة من خلال أشعاره ومشاركته في الأنشطة الدينية الشيعية. وقد كتب قصائد مؤثرة عن الإمام علي وعائلته في مواسم الزيارات، وكان يزور مدينتي كربلاء والنجف المقدستين بانتظام، ويقرأ قصائد شهداء كربلاء[4]. علاوة على ذلك، بدأ هذا التعاون الشيعي السني يظهر في المناسبات الدينية السنية- الشعبية مثل: المولد، ونشاط رمضان، وإحياء الذكرى في مواسم السنة والحج.

ومن المثير للاهتمام أن الطريقة الرفاعية، التي دعمها عبد الحميد الثاني كوسيلة للدعاية المضادة ضد الطائفة الشيعية في العراق في تسعينيات القرن التاسع عشر، لعبت دوراً رئيسياً في الوحدة الشيعية والسنية ضد بريطانيا عام 1920. وقد أثر بعض أعضاء الرفاعية

---

(1) سلوغليت بيتر، «بريطانيا في العراق 1932-1914»، (لندن: مطبعة إيثاكا، 1976)، ص: 311.

(2) إيش، «أنماط انتفاضة عام 1920 في العراق: الطريقة الرفاعية والتشيع»، ص: 118.

(3) مهدي نوربكش، «الشيعة والسياسة العرقية في العراق»، ميدل إيست بوليسي XV، رقم: 2 (صيف 2008)، ص: 54.

(4) نقاش، «شيعة العراق»، ص ص: 28، 68.

بشكل كبير في تعزيز التحالفات الشيعية السنية في العراق. ومع ذلك، في عشرينيات القرن الماضي، لم يكن من الممكن الحفاظ على الوحدة الشيعية السنية بين العرب مستقبلاً، واليوم، لا يزال يُنظر إلى السكان الشيعة على أنهم خطر محتمل على العرب السنة في العراق، ويعتقد السنة العرب أن هناك طموحات إيرانية للهيمنة على السكان الشيعة في العراق(1).

في الختام، بعد انفصال أراضي السكان غير المسلمين في الدولة العثمانية عن الإمبراطورية، قرر عبد الحميد الثاني اتباع سياسة دينية تحت عنوان الخلافة. من خلال هذه السياسة الإسلامية، كان السلطان يهدف إلى دمج جميع الطوائف المختلفة في الإمبراطورية من أجل العيش في بيئة سلمية. رغم أن معظم سكان الإمبراطورية من السنة؛ فقد حاول عبد الحميد الثاني إرضاء كل هذه الطوائف المختلفة. وبالنظر إلى الوحدة الإسلامية في سياق الوحدة الشيعية السنية، حاولت الوحدة الإسلامية إيجاد طريقة سلمية لحل المشكلة الشيعية في العراق في القرن التاسع عشر.

فضلاً عن ذلك؛ فقد اتبع السلطان عبد الحميد الثاني سياسة وحدة شيعية سنية مكثفة في العراق، ولأن العراق كان جاراً لإيران التبشيرية، فقد كان عدد السكان الشيعة في العراق يتزايد يوماً بعد يوم، وكان ذلك مضراً جداً بالصورة السنية للإمبراطورية. لذلك، حاول عبد الحميد الثاني -في البداية- منع أنشطة الشاه الإيراني، ونفوذ علماء إيران في منطقة العراق. وفي وقت لاحق، تحملت الإمبراطورية تكاليف ترميم الأماكن المقدسة، مثل: مقامي الإمام علي، والإمام الحسين في مدن العتبات الشيعية. وكان السلطان يحاول كسب قلوب الشيعة الذين شعروا بالإهانة منذ الهجوم الوهابي. وأيضًا، بينما كان السلطان يقوم بإصلاح مثل هذه الأماكن؛ فقد خدم أيضاً سياسة الرؤية وإضفاء الشرعية على الإمبراطورية.

---

(1) إسرائيل إيلاد ألتمان، «الجدل حول التحول بين السنة والشيعة»، الاتجاهات الحالية في الأيديولوجيا الإسلامية 5 (2007)، ص: 1.

الخاتمة

أحاول في رسالتي الإجابة على سؤال حول كيفية انتشار المعتقدات الشيعية في العراق، في أواخر القرن التاسع عشر. لقد سبق أن ناقش خوان كول، وإسحق نقاش، وهالة فتاح مسألة صعود المذهب الشيعي في العراق. وقد ساهم كل منهم ببعض الأجزاء في الموضوع، وإن بصورة متفاوتة فيما بينهم. ومع ذلك، أحاول المساهمة في هذا الجانب من خلال مناقشة بعض الاختلافات في المنظور التاريخي، مع مجموعات مختلفة من المواد الأرشيفية. فأولاً: أردت أن أغطي الموضوع بشمولية، مع الاستخدام الكبير للمواد الأرشيفية. يؤكد هؤلاء الكُتّاب على أن سبب انتشار المذهب الشيعي كان نتيجة لمواقف الحكومة العثمانية ضد الشيعة في العراق، مثل: التوطين القسري للقبائل في المناطق العراقية العثمانية، أو الضرائب، أو الخدمة العسكرية الإجبارية. كما تسببت بذلك سياسات غير فعالة ضد الشيعة مثل حدود سلطة الدولة العثمانية على المنطقة العراقية، وخاصة جنوب العراق والنجف وكربلاء، وغياب المؤسسات التعليمية السنية الكافية.

علاوة على ذلك، يمكن ربط سياسات الإمبراطورية العثمانية الجديدة تجاه السكان الشيعة في العراق بالمصالح الاقتصادية والسياسية المتزايدة لكل من بريطانيا، وإيران في الخليج العربي والعراق. أدى ذلك إلى إحياء الإمكانات الاقتصادية في العراق، مثل: زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال قنوات الري والأراضي الخصبة، وتطور وسائل النقل النهري الحديثة على نهري الفرات ودجلة؛ مما أدى إلى جذب القوى الأوروبية إلى العراق. ولذلك، أعادت الإمبراطورية

العثمانية تشكيل سياسات الدولة لكسر النفوذ الأوروبي والإيراني المتنامي في العراق في القرن التاسع عشر. ومع تنامي هذه الإمكانات الاقتصادية للعراق، من الممكن اعتبار أن القبائل البدوية أصبحت مصادر الإنتاج والضرائب خلال فترة التنظيمات. ولهذا السبب تم إجبار العشائر البدوية على استغلال الأراضي المزروعة في العراق. ومع ذلك؛ فإن محدودية سلطة الدولة، والتفاعل المتزايد مع الأشخاص الشيعة في المناطق الحضرية الجديدة، وعامل الحكومة الذي عكس شكلاً غير جاذب من المذهب السني إلى المنطقة، عبر علماء المدرسة القديمة أدى إلى تزايد السكان الشيعة، مع دور العلماء الإيرانيين الذين يعيشون في مناطق الحكم الذاتي في النجف، وكربلاء، وسامراء. وبهذه العملية، بدأ الضباط العثمانيون ينظرون إلى التحول المتزايد من المذهب السني إلى المذهب الشيعي باعتباره تهديداً محتملاً للمستقبل القريب في العراق، وأيضاً نشر المذهب الشيعي عن طريق العلماء الإيرانيين من خلال جهود الدولة الإيرانية؛ لتوسيع نفوذها الديني والسياسي، والهيمنة على المنطقة العراقية. ومن ناحية أخرى، أدت مواقف الحكومة ضد الشيعة بالسياسة الإسلامية إلى إعادة تفسير سياسات الدولة ضد الشيعة في أواخر القرن التاسع عشر. فقد بدأ اعتبار الرعايا الشيعة في العراق جزءاً مهماً من المجتمع الإسلامي.

ولهذا الغرض حاول السلطان عبد الحميد الثاني تنفيذ المشاريع الجديدة الخاصة بالوحدة الشيعية السنية في العراق من أجل تعزيز الأخوة الإسلامية بين الشيعة والسنة، مثل: ترميم المقابر الشيعية في العراق، وإرسال الهدايا القيمة إلى علماء الشيعة. وفي هذا الصدد، حاولت اختبار التحول في السياسة العثمانية في العراق خلال القرن التاسع عشر من خلال مقاربة المسؤولين العثمانيين تجاه الرعايا الشيعة.

وأخيرا؛ فإن هذه الدراسة، كأي رسالة علمية، لها حدودها الخاصة. وعلى الرغم من بحثي حول كيفية انتشار التشيع في العصر الحميدي؛ لكنني ناقشت -ضمنياً أيضاً- السبب وراء انتشار

الشيعة في العراق الحميدي. ورغم أن مثل هذا السؤال يستحق إجابة أكثر شمولاً وأرشيفاً واسعاً يفوق هذا العمل؛ لكنني أود أن ألخص ما يمكن أن يكون أسباباً للتمدد الشيعي في العراق. وفي سياق دولة التنظيمات، تناولت هذه الأطروحة الاهتمام المتزايد للإدارة العثمانية بالعشائر العراقية في القرن التاسع عشر. إن الضغوط الحكومية المتزايدة فيما يتعلق بالتجنيد الإجباري، والضرائب، والاستيطان، وردود الفعل على سياسات التنظيمات مثل التمردات القبلية ضد الضرائب، والتجنيد الإجباري، كانت سمات مهمة لا يمكن إنكارها في فهم انتشار المذهب الشيعي. ومع ذلك، وبالنظر من المنظور العثماني إلى هذه الأنشطة التبشيرية الشيعية، فقد استندت تقييمات المسؤولين العثمانيين إلى عدم قدرة التعليم السني، وتأثير العلماء الإيرانيين الذين يعيشون في العراق على الأشخاص الأقل تعليماً كأسباب لزيادة عدد السكان الشيعة في العراق، بدلاً من سياسات دولة التنظيمات.

خلاصة القول، من الممكن طرح عدة مطالبات؛ إحداها كانت الدولة العثمانية التي أجبرت القبائل البدوية على الاستقرار في الأراضي الخصبة في وادي الفرات في العراق، وكانت هذه الأماكن قريبة من المدن الشيعية، مثل: النجف، وكربلاء. وفقًا لمصادر أرشيفية عثمانية؛ فإن الكثير من أنشطة التحول من المذهب الشيعي إلى المذهب السني، حدثت في المناطق المستوطنة حديثاً بالقرب من المدن الشيعية، وربما كان انتشار المذهب الشيعي نابعاً من التفاعل المكثف بين رجال القبائل المستوطنين حديثاً، والسكان الشيعة في النجف وكربلاء.

كما أظهرت وثائق أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية، أن العثمانيين حاولوا فرض سياسة الاستيطان القبلي طوال القرن التاسع عشر. ولذلك كان لسياسة الاستيطان العشائري تأثير كبير في إعادة صياغة البنية الاجتماعية والدينية للعراق العثماني. وفي هذا الصدد، لم تقبل القبائل في العراق أبداً أن تخضع لسيطرة الدولة

عن كثب. لقد قاوموا سياسات الاستيطان، والضرائب، والتجنيد الإجباري لدولة التنظيمات. وفي هذا الصدد، من المحتمل جداً أن تكون هذه السياسات الاستبدادية للدولة العثمانية ضد القبائل العراقية قد أدت إلى العداء ضد المسؤولين العثمانيين السنة. لقد أدى ظهور العداء إلى تحوّل رجال القبائل إلى المذهب الشيعي، رداً على استيائهم من سياسات الدولة العثمانية المتعلقة بالضرائب والاستيطان. كما أن قبول الهوية الشيعية أتاح لرجال القبائل بناء هوية دينية قريبة من إيران، وعبور المناطق الحدودية الإيرانية لتجنب سياسات التنظيمات، مثل: الضرائب، والتجنيد الإجباري، والاستيطان. وتستند كلتا الحجتين إلى حقيقة أن بعض القبائل الشيعية، مثل: بني لام، وربيعة، وملي، والمنتفك، كانت لديها مشاكل كثيرة مع الدولة العثمانية فيما يتعلق بالاستيطان، والضرائب.

وأخيراً: كانت الأطروحة أيضاً محاولة لدراسة السياسات الحميدية تجاه الطائفة الشيعية في العراق في القرن التاسع عشر. فقد نفذ عبد الحميد الثاني عدة سياسات متميزة تجاه الطائفة الشيعية في العراق في ذلك القرن. فمن ناحية، كافح السلطان عبد الحميد الثاني لتوحيد جميع المسلمين تحت الخلافة الإسلامية بسبب سياسة بريطانيا التوسعية في العراق والخليج العربي. ومن ناحية أخرى، كان يهدف إلى منع الأنشطة الشيعية لإيران من خلال التعليم السني نيابة عن المذهب السني. ومن خلال كسر نفوذ إيران وبريطانيا العظمى على الشيعة، أراد السلطان أن يجعل الشيعة رعايا مخلصين ومطيعين للدولة العثمانية. وأيضاً، من خلال مشروع الوحدة الشيعية السنية، أراد دمج الرعايا الشيعة في النظام الإمبراطوري العثماني. وبهذا المعنى سعت هذه الدراسة إلى بيان اتجاهات وسياسات الدولة العثمانية في العراق، ودراسة حدود سلطة الدولة العثمانية في المناطق الحدودية.

درست هذه الأطروحة العلاقات الموضوعية بين الدولة والشيعة في القرن التاسع عشر، من خلال التركيز على بعض الأحداث المحددة، مثل: توطين القبائل بالقوة على الأراضي المزروعة، ونمو التشيع في العراق، وردود الفعل العثمانية ضد علماء إيران الذين يعيشون في العراق. وفي هذا الصدد، كان الهدف إظهار تحول السياسة العثمانية في القرن التاسع عشر من خلال النظر في مقاربات المسؤولين العثمانيين من خلال أمثلة الرعايا الشيعة. وبهذه الطريقة تساهم هذه الدراسة في تاريخ العراق والخليج في القرن التاسع عشر.

وأود أن أؤكد على حقيقة أن بعض الأسئلة لا تزال دون إجابة في هذه الدراسة. على سبيل المثال، أن المعتقدات الدينية لهؤلاء الأشخاص قبل تحولهم إلى الإسلام الشيعي غير واضحة، ومن غير الواضح ما إذا كان الشيعة يؤمنون حقًا بالإسلام السني أم لا، وما إذا كان رجال القبائل بالفعل يحتفظون بمفهوم الدين قبل التحول إلى المذهب الشيعي، وسؤال آخر مثل: كيف وصل هذا الاستياء إلى الأزمة الطائفية المتزايدة في العراق؟ هو أيضا بلا إجابة. إن الدراسات المستقبلية قد تجيب على هذه الأسئلة، لكن ما قصدته هو توضيح أسباب نمو الهيمنة الشيعية في العراق، استناداً إلى عدد من الوثائق من الأرشيف العثماني.

قائمة المصادر والمراجع

Primary Sources

Prime Minister's Office of Ottoman Archives (BaŞbakanlık Osmanlı Devlet ArŞivleri-BOA)

A.MKT. MHM 163/34

A.MKT.UM 549/27

BEO 2685/201309

BEO 2728/204540

BEO 4020/301457

BEO 3821/286560

BEO 1243/9316

BEO 413/30919

BEO 401/30073

BEO 413/3091

DH. MKT 301/45

DH. MKT 2410/64

DH. MKT 262/13

DH.MKT. 2394/21

DH. MKT 1506/5

DH. MKT 301/45

DH.MUİ. 117/81

HAT 509/ 25001

HR.HMŞ. İŞO 136/12

İ. DH. 1237/96925a

120

İ.DH. 1237/96880

İ.HR 78/3847

İ.MMS. 84/3626

İ.MVL 536/24085

İ.ŞD 43/2320

MF. MKT. 561/28

MF. MKT 1050/7

MVL. 776/26

ŞD.2488/28

Y.E.E. 9/14

Y.EE 11/3

Y. EE. 12/12

Y.EE. 38/118

Y. PRK. BŞK. 22/62

Y. PRK. BŞK. 24/66

Y.PRK. MYD 23/18

Y.PRK.UM. 41/117

Bağdat Salnamesi, 1315 -1899

Newspapers

Takvim-i Vekayi, 1263.02.06 (24 Ocak 1847), 1289.05.16 (22 Temmuz 1872).

Hürriyet, 20 Haziran 1868.

Secondary Sources

Abdullah, A. J. Thabit. Merchants, Mamluks, and Murder: The Political Economy of Trade in Eighteenth-Century Basra. New York: State University of New York Press, 2001.

Abrahamian, Ervand. "The Causes of the Constitutional Revolution in Iran." International Journal of Middle East Studies 10, no. 3 (August 1979): 381-414.

Akarlı, Engin Deniz. "The Tangled Ends of an Empire: Ottoman Encounters with the West and Problems of Westernization." Comparative Studies of South Asia, Africa, and the Middle East 26, no. 3(2006): 353-366.

Al-Tıkrıtı, Nabil. "Ottoman Iraq." The Journal of the Historical Society VII (2 June 2007): 201-211.

Altman, Israel Elad. "The Sunni-Shia Conversion Controversy." Current Trends in Islamist Ideology 5(2007): 1-10.

Anscombe, F. Frederick. The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar. New York : Colombia University Press, 1997.

AteŞ, Sabri. Empires at the Margin: Towards a History of the Ottoman-Iranian Borderland and the Borderland Peoples, 1843-1881. NewYork University, May 2006.

AteŞ, Sabri. "Bones of Contention: Corpse Traffic and Ottoman-Iranian Rivalry in Nineteenth Century Iraq." Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East 30, no. 3(2010): 512-532.

Atıyyah, R. Ghassan. Iraq: 1908-1921 A Socio-Political Study. Beirut: The Arab Institute for Research and Publishing, 1973.

Batatu, Hanna. The Old Social Classes and the Revolutionary Movement in Iraq. New Jersey: Princeton University Press, 1978.

Bekçi, Sabit and Ebul Faruk Önal. Sultan İkinci Abdülhamit Han'ın Hayır Eserleri.

Istanbul: Çamlıca Basım, 2006.

Ceylan, Ebubekir. The Ottoman Origins of Modern Iraq: Political Reform,

Modernization and Development in the Nineteenth Century Middle East. London: New York: I. B. Tauris, 20011.

Ceylan, Ebubekir. "Carrot or Stick? Ottoman Tribal Policy in Baghdad, 1831-1876."

International Journal of Contemporary Iraqi Studies 3, no 2 (2009): 169-186.

Cole, R. I. Juan. Sacred Space and Holy War: The Politics, Culture and History of Shi'ite Islam. New York: I. B. Tauris, 2005.

Cole, R. I. Juan. "Indian Money and the Shi'i Shrine Cities of Iraq, 1786-1850." Middle Eastern Studies 22, no. 4 (Dec 2006): 461-480.

122

Cole, R. I. Juan and Moojan Momen. "Mafia, Mob and Shiism in Iraq: The Rebellion of Ottoman Karbala 1824-1843." The Past and Present Society, no. 112 (August 1986): 112-143.

Çetinsaya, Gökhan. Ottoman Administration of Iraq: 1890-1908. London: Soas/Routledge Studies on the Middle East, 2006.

Çetinsaya, Gökhan. II. Abdülhamid Döneminin İlk Yıllarında İslam Birliği Hareketi. Ankara: Ankara University Press, May 1988.

Çetinsaya, Gökhan. "The Caliph and Mujtahids: Ottoman Policy towards the Shiite

Community of Iraq in the Late Nineteenth Century." Middle Eastern Studies 41, no. 4(May 2006): 561-574.

Çetinsaya, Gökhan. " 'İsmi Olup da Cismi Olmayan Kuvvet': II. Abdülhamid'in Pan-Islamism Politikası Üzerine Bir Deneme." , Osmanlı, c 2, Ankara: Yeni Türkiye Yayınları, (1999): 380-388.

Chehabi, H. E. "Ardabil Becomes a Province: Center-Periphery Relations in Iran."

International Journal of Middle East Studies 29, no. 2 (May 1997): 235-253.

Deringil, Selim. "The Struggle against Shiism in Hamidian Iraq: A Study in Ottoman

Counter-Propoganda." Die Welt des Islami New Series 30, no. 4(1990): 45-62.

Deringil, Selim. "The Invention of Tradition as Public Image in the Late Ottoman Empire: 1808 to 1908." Comparative Studies in Society and History 35, no. 1(January 1993): 3-29.

Deringil, Selim. The Well-Protected Domains: Ideology and the Legitimation of Power in the Ottoman Empire 1876-1909. London: Tauris, 1998.

Dodge, Toby. Inventing Iraq: the Failure of Nation-Building and a History Denied. New York: Colombia University Press, 2003.

Duguid, Stephen. "The Politics of Unity: Hamidian Policy in Eastern Anatolia." Middle Eastern Studies 9, no. 2 (May 1973): 139-155.

Eich, Thomas. Patterns of the 1920 Rising in Iraq: The Rifa'iyya Tariqa and Shiism. Leiden: Brill Press, 2009.

Eraslan, Cezmi. II. Abdülhamid ve İslam Birliği Hareketi. İstanbul: Ötüken Yayıncılık, 1992.

Eroğlu, Cengiz. Osmanlı Vilayet Salnamelerinde Bağdat. Ankara: Global Strateji Enstitüsü, TİKV, 2006.

Farah, E. Caesar. The Sultan's Yemen: Nineteenth Century Challenges to Ottoman Rule. New York: I. B. Tauris, 2002.

Farah, E. Caesar. Abdülhamid II and the Muslim World. Istanbul: ISAR Foundation, 2008.

Fattah, Hala. A Brief History of Iraq. New York: Infobase Publishing, 2009.

Fattah, Hala. "Representations of Self and the Other in Two Iraqi Travelogues of the Ottoman Period." International Journal of Middle East Studies 30, no. 1(Feb. 1998): 51-76.

Fattah, Hala. The Politics of the Regional Trade in Iraq and Gulf 1745-1900. New York: State University of New York Press, 1997.

Fattah, Hala. "Identity and Difference in the Work of Sunni Historians of Eighteenth and Nineteenth Century Iraq." International Journal of Contemporary Iraqi Studies 3, no 2 (2009): 205-216.

Firro, M. Kais. "The Shi'is in Lebanon: Between Communal Asabiyya and Arab Nationalism, 1908-21." Middle Eastern Studies 42, no 4 (17 July 2006): 535-550.

Fuccaro, Nelida. “Ethnicity, State Formation, and Conscription in Postcolonial Iraq: The Case of the Yazidi Kurds of Jabal Sinjar.” International Journaal of Middle East Studies 29, no. 4(Nov. 1997): 559-580.

Güçlü, Yücel. “The Role of the Ottoman-Trained Officers in Independent Iraq.” Oriente Moderno, Nuova Serie 21(82), no.2 (2002): 441-458

Haj, Samira. “The Problems of Tribalism: The Case of Nineteenth-Century Iraqi History.” Social History 16, no. 1 (January 1991): 45-58.

Hasan, Mohammad Salman. The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Iraq, 1864-1964: A Study in the Growth of a Dependent Economy. London: Oxford University Press, 1970.

Hathaway, Jane. The Arab lands under Ottoman Rule, 1516-1800. New York: Pearson Longman, 2008.

Hilmi, Şehbenderzâde Filibeli Ahmed. Senûsîler ve Sultan Abdülhamid (Asr-ı Hamîdî'de Âlem-i İslam ve Senûsîler). Hazırlayan: İsmail Cömert, İstanbul: Ses yayınları.

Issawi, Charles. The Economic History of the Middle East 1800-1914. Chicago: The

University of Chicago Press, 1966.

Karpat, Kemal. Politicization of Islam: Reconstructing Identity, State, Faith, and Community in the Late Ottoman State. NewYork: Oxford University Press, 2001.

Keddie, Nikki. An Islamic Response to Imperialism; Political and Religious Writings of Sayyid Jamal ad-Din "al-Afghani". London: University of California Press, 1968.

Keddie, Nikki. Religion and Politics in Iran: Shiism from Quietism to Revolution. New Heaven: Yale University Press, 1983.

Kelly, J.B. Britain and The Persian Gulf 1795-1880. Oxford: Clarendon Press, 1968

Kern, M. Karen. Imperial Citizen: Marriage and Citizenship in the Ottoman Frontier

Provinces of Iraq. New York: Syracuze University Press, 2011.

Khoury, Dina Rizk. "Merchants and Trade in Early Modern Iraq." New Perspectives on Turkey 5-6(Fall 1991): 53-86.

Köksal, Yonca. "Coercion and Mediation: Centralization and Sedentarization of tribes in the Ottoman Empire." International Journal of Middle East Studies 42, no.3 (May 2006): 469-491.

KurŞun, Zekeriya. Necid ve Ahsa'da Osmanlı Hakimiyeti (Vehhabi Hareketi ve Suud

Devleti'nin Ortaya ÇıkıŞı). Ankara: Türk Tarih Kurumu Press, 1998.

Küçük, Cevdet. İran-Irak Hududunu Belirleyen 1913 Tarihli İstanbul Protokolü. İstanbul: Edebiyat Fakültesi Matbaası, 1981.

Küçükcan, Talip. "Some Reflections on the Wahhabiiya and the Sanusiya Movements." The Islamic Quarterly 37, no. 4 (1993): 237-251.

Landau, M.Jacob. The Politics of Pan-Islamism: Ideology and Organization. Oxford:

Clarendon Press, 1994.

Lewis, Bernard. The Emergence of Modern Turkey. London: Oxford University Press, 1968.

Litvak, Meir. Shi'i Scholars of Nineteenth-Century Iraq: The Ulama of Najaf and Karbala. New York: Cambridge University Press, 1998.

Makdisi, Ussama Samir. The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth Century Ottoman Lebanon. Berkeley: University of California Press, 2000.

Mardin, Şerif. Türkiye'de Din ve Siyaset. İstanbul: İletişim Yayınları, 1991.

Marufoğlu, Sinan, Osmanlı Döneminde Kuzey Irak (1831-1914). İstanbul: Eren Yayıncılık, 1998.

Miles, Samuel Barrett Colonel. The Countries and Tribes of Persian Gulf. U.K.: Garnet Press, 1994.

Moosa, I.Matti. "The Land Policy of Midhad Pasha in

Iraq, 1869-1872." London: Islamic Quarterly 12, no. 4(1968): 146-160.

Nakash, Yitzhak. The Shiis of Iraq. New Jersey: Princeton University Press, 2003.

Nieuwenhuis, Tom. Politics and Society in Early Modern Iraq: Mamluk Pashas, Tribal Shayks and Local Rule between 1802 and 1831. London: Martinus Nijhoff Publishers, 2004.

Noorbaksh, Mehdi. "Shiism and ethnic politics in Iraq." Middle East Policy XV, no. 2 (Summer 2008):53-65.

Orhonlu, Cengiz. Osmanlı İmparatorluğunda AŞiretlerin İskanı. İstanbul: Eren Yayıncılık, 1987.

Özbek, Nadir. "Philanthropic Activity, Ottoman Patriotism, and the Hamidian Regime, 1876-1909." International Journal of Middle East Studies 37, no. 1(February 2005): 59-81.

Özbek, Nadir. "Imperial Gifts and Sultanic Legitimation during the Late Ottoman Empire, 1876-1909." In Poverty and Charity in Middle Eastern Contexts, edited by Michael Bonner, Mine Ener, Amy Simger. New York: State University of New York Press, 2003.

Özbek, Nadir. "AbdürreŞid İbrahim (1857-1944): The Life and Thought of a Muslim

Activist." Boğaziçi Üniversitesi, MA Thesis, 1994.

Özbek, Nadir. "The Politics of Taxation and the Armenian Question during the Late Ottoman Empire, 1876-1908"

Comparative Studies in Society and History 54, no 4 (2012): 770-797.

Özok, Nilay. "The Making of the Modern Ottoman state in the Kurdish Periphery: The Politics of Land and Taxation, 1840-1870" , Binghamton University, PhD Thesis, 2011.

Rogan, Eugene L. Frontiers of the State in the Late Ottoman Empire: Transjordan, 1850-1921. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Sarıkçıoğlu, Melike. Osmanlı-İran Hudut Sorunları 1847-1913. Ankara: Türk Tarih Kurumu, 2013.

Scott, James. Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed. New Haven: Yale University Press, 1998.

Shahvar, Soli. "Tribes and Telegraphs in Lower Iraq: The Muntafiq and the Baghdad-Basrah Telegraph Line of 1863-65." Middle Eastern Series 39, no. 1(2003): 89-116.

Shields, D. Sarah. Mosul Before Iraq: Like Bees Making Five-Sided Cells. New York: State University of New York Press, 2000.

126

Sluglett, Peter. Britain in Iraq, 1914-1932. London: Ithaca Press, 1976.

Terzioğlu, Derin. "How to Conceptualize Ottoman Sunnitization: A Historiographical Discussion." Istanbul: Turcica 44 (2012-2013): 301-338.

Uyar, Mazlum. "İmamiyye Şiasında Ahbarilik" Dokuz Eylül Üniversitesi, PhD Thesis, 1996.

Werner, Cristoph. "What is a Mujtahid? Functions and Stratification of Tabrizi Ulama in the Early Qajar Period." Islamic Area Studies Project of IRCICA 19 (March 2000): 1–25.

Winter, Stefan. The Shiites of Lebanon under Ottoman Rule, 1516–1788. New York:

Cambridge University Press, 2010.

Yaslıçimen, Faruk. "Sunnism versus Shi'ism? Rise of the Shi'i Politics and of the Ottoman Apprehension in Late Nineteenth Century Iraq." Ankara: The Institute of Economics and Social Sciences of Bilkent University, the Department of History, MA Thesis. July 2008

السيرة العلمية للدكتور حميد الهاشمي

حميد الهاشمي، دكتوراه علم الاجتماع، دبلوم بالترجمة. عراقي- بريطاني الجنسية – مقيم في لندن، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العالمية بلندن. سبق وعمل باحثا بجامعة ايست لندن، وأستاذاً بجامعة أوربا في هولندا 2001-2007، وعضو هيئة تدريس بقسم علم الاجتماع في كلية الآداب – زوارة - جامعة 7 ابريل (جامعة الزاوية حالياً) ليبيا 1994-1998. يتحدث اللغات الانكليزية والهولندية بالإضافة إلى العربية اللغة الأم. صدرت له سبعة كتب هي: "الهجرة وتوطين الاسلام في أوربا: تحديات التعايش والاندماج في بريطانيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- بيروت، 2024". "الأرمن العراقيون: التاريخ، الثقافة، الهوية، دار روزنامة للنشر، جنيف- القاهرة، 2016". (صدرت له ترجمة باللغة الانكليزية عن دار اوستن مكولي- لندن، 2023) و"العرب وهولندا: الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب إلى هولندا، عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، 2008". و"تكيف الغجر: دراسة اجتماعية لجماعات الكاولية في العراق، دار المدى، بيروت- بغداد، 2012"، و"العراقيون في هولندا: نحو صياغة اطار نظري للاندماج الاجتماعي للمهاجرين، مؤسسة مسارات ومكتبة عدنان، بغداد، 2012". و"الدكتور علي الوردي ودراسة المجتمعين العراقي والعربي، مكتبة عدنان ومؤسسة مسارات، بغداد، 2012". ومدينة عفك: مساهمة في دراسة المدن الهامشية، مؤسسة الصادق، بابل- العراق، 2017. و8 كتب أخرى بين تأليف مشترك أو فصل في كتاب، والعديد من البحوث المنشورة باللغتين العربية والانكليزية إضافة إلى بعض الترجمات

من اللغة الانكليزية الى العربية. تتمحور معظم أعماله حول الأقليات والهجرة والاندماج الاجتماعي والهوية وقضايا العنف والمرأة والتعليم والفكر والسياسة في العالم العربي. شارك في العديد من المؤتمرات العلمية في العالم العربي وأوربا.

عضو معهد تشارتر للغويين (Charter Institute of Linguists, London)

عضو المعهد الملكي الأنثروبولوجي لملكة بريطانيا العظمى وآيرلندا (Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland, London.). hashimi98@gmail.com

إرخان بيكتاش

الشيعة في العراق العثماني

الشيعة
في العراق العثماني

في العراق العثماني ١٨٣٠-١٩١٠

من أهم عوامل الجذب والاثارة التي يتناولها هذا الكتاب إماطة اللثام عن حقيقة التحولات المذهبية. سيما التحول الى المذهب الشيعي الاثني عشري في العراق خلال فترة القرن التاسع عشر. ما يفسر انقلاب الميزان الديموغرافي لصالح الشيعة في البلد. فالكتاب يطرح أسئلة من قبيل: كيف حدث انتشار التشيع في العراق؟ كيف تحول أهل السنة إلى المذهب الشيعي في هذه المنطقة؟ ما هي الآثار التي أدت إلى انتشار المذهب الشيعي في العراق العثماني؟ ما هي الدعاية المضادة من قبل الإمبراطورية العثمانية في مواجهة أنشطة التحول هذه؟ كيف شاركت إيران في الأنشطة التبشيرية للشعب العراقي في القرن التاسع عشر؟ ما هي ردود أفعال المسؤولين في الحكومات المركزية والمحلية في الدولة العثمانية نحو انتشار التشيع في العراق في القرن التاسع عشر؟ ما هي نتائج تحول الناس إلى التشيع في العراق؟ وقد حاول المؤلف الإجابة عليها بموضوعية.

ISBN 978-9922-8974-6-2
9 789922 897462

المرهج للطباعة والنشر

دار دجلة الاكاديمية

تصميم الغلاف: حسن عزت